أحسن الخبر

في
مبادئ علم الأثر

ألّفه
فضيلة الشيخ
محمد حسن جان المدني شهيد رحمه الله تعالى

الناشر
المكتبة المدنية
جامعه احسن المدارس پشاور

اسم الكتاب : ـــــ أحسن الخبر فی مبادئ علم الأثر

المؤلف : ـــــــ فضيلة الشيخ مولانا محمد حسن جان المدنی الشهيد رحمه الله تعالیٰ

أقام بطبعه : ـــــ أبو عكاشه عابد الرحمن ابن الشيخ رحمه الله

الناشر : ـــــــ المكتبة المدنية ، جامعه احسن المدارس جهگڑا . پشاور

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا رسول الله نبينا وشفيعنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وعلى من اتبع سنته البيضاء فی شئون حياته وهواه .

وبعدُ! فهذه رسالة مؤجزة فی أهّم ما يحتاج إليه من يبدأ بدراسة الحديث الشريف ومصطلحه، جمعت مباحثها من بعض ما ألّف فی هذا الموضوع من كتب المتقدمين والمتأخرين سميتها بـ'**أحسن الخبر فی مبادئ علم الأثر**' راجيًا من الله سبحانه وتعالى أن ينفع بها عباده، وأن يجعلها من الباقيات الصالحات لهذا العبد المفتقر إلى عفوه وإحسانه.

ولخصتُها فی عشرة مباحث وإليكم فيما يلی صورتها الإجمالية:

(۱) **المبحث الأول:** فی تعريف علم الحديث وبيان موضوعه وغايته المنشودة وكذلک المصطلح .

(۲) **المبحث الثانی:** فی تحقيق لفظ الحديث و الخبر و السنة و الأثر لغةً واصطلاحًا واختلاف الآراء فی ذلک .

(۳) **المبحث الثالث:** فی شرح بعض الكلمات الإصطلاحية السائرة فی فنون الحديث وأهله كالسند والإسناد والمتن والمتابعة

والشاهد والاعتبار والتحويل وما إلى ذلك .

(٤) **المبحث الرابع:** في بعض أنواع الحديث وتقسيمه باعتبار رواته و وصفهم و الوصل و الانقطاع.

(٥) **المبحث الخامس:** في إيضاح وجوه تحمل الحديث الثمانية، وما يصح منها، وما لا يصح، وما يترتب على ذلك .

(٦) **المبحث السادس:** في الاحتجاج بالسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ورد من ينكر ذلك قديمًا وحديثًا .

(٧) **المبحث السابع** :في تاريخ تدوين الحديث الشريف وأدواره المختلفة وعناية العلماء الشديدة وبذل جهودهم المتواصلة في ذلك وثمارها الطيبة النافعة.

(٨) **المبحث الثامن:** في تراجم أصحاب الصحاح الستة المشهورة وغيرهم ,ومناقبهم الغراء ومقاصدهم الحسنة في مؤلفاتهم ومميزاتهم ,وما يترتب على ذلك .

(٩) **المبحث التاسع:** في تراجم بعض المشهورين في الرواية من الصحابة والتابعين والأئمة رحمهم الله تعالى أجمعين.

(١٠) **المبحث العاشر** : في فوائد متفرقة كمسألة الزيادة على كتاب الله تعالى بأخبار الآحاد وتخصيص عامه بها والاحتجاج بالمراسيل وتحقيق المناط وتخريجه وتنقيحه ممّا يكثر البحث عنه في المسائل الفرعية الاختلافية . والله تعالى هو الموفق والمعين.

المبحث الأول : في تعريف علم الحديث وموضوعه وغايته

اعلم! أن علم الحديث يتنوع أوّلاً إلى قسمين أساسيين

الأوّل : يسمّى علم رواية الحديث وهو المرادبعلم الحديث عندالإطلاق.

والثاني: يسمّى علم مصطلح الحديث هو المعبَّرعنه في بلادنا بـ"أصول الحديث" ونعرِّف فيما يلي كلاً منهما.

فعلم الحديث: علم يعرف به أقوال رسول الله وأفعاله وتقريراته وأحواله.

فمثال القول: ما تحدث به رسول اللهﷺ في مختلف المناسبات كقولهﷺ "إنّما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرء مانوى"......الحديث وقوله :لا وصية لوارث‘ومثال الفعل :ماأثر عنه في شئون العبادة كأداب الصلاة ومناسك الحج و آداب الصيام عملاً وما إلى ذلك

ومثال التقرير : ما أقرهﷺمن أقوال،أو أفعال صدرت من صحابته رضوان الله عليهم بسكوت منه مع دلالة الرضاء كإقرارهٗ لاجتهادالصحابة في أمرصلاة العصرفي غزوة بني قريظة حين قال لهم "لا يصلينّ أحدكم العصرَ إلاّ في بني قريظة " فقد فهم بعضهم

هذا النهي على حقيقته فأخّرها إلى ما بعد المغرب وفهمه بعضهم على أنّ المقصود حثّ الصحابة رضي الله عنهم على الإسراع فصلاها في وقتها وبلغ النبيَّ ﷺ ما فعل الفريقان فأقرهما ولم ينكر عليهما

ومثال أحواله: ما نقل عنه من عاداته الشريفة في المأكل والمشرب والمنام وسير حياته الاجتماعية والانفرادية وشمائله المكرمة و شئوناته عند الوحي .

وموضوع هذا العلم الميمون: هو ذات رسول الله من حيث أنّه رسول رب العالمين ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم ويهديهم إلى صراط مستقيم .

والغاية المنشودة منه: هو الفوز و الفلاح والسعادة في الدارين ونيل الحسنى من طريق إتباع المصطفى عليه أفضل الصلواة وأزكى التحيات وأبهى الثناء.

وأمّا علم مصطلح الحديث: فهو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من الصحة والضعف والنكارة والغرابة وما إلى ذلك

وموضوعه: السند والمتن.

وغايته: معرفة ما يقبل من الأحاديث وما يردّ وقد أشار الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى، في ألفيته في المصطلح

إلى تعريف هذا النوع بقوله :

علم الحديث ذو قوانين يحد ... يدرى بها أحوال متن و سند

فذلك الموضوع والمقصود ... أن يعرف المقبول و المردود

والله تعالى أعلم .

المبحث الثاني : في معنى "الحديث" و"الخبر" و"السنة" و "الأثر" لغةً واصطلاحاً واختلاف آراء العلماء في ذلك .

أمّا الحديث لغةً: فهو بمعنى الكلام والخبر والتحديث

ويقال: حدث الأمر يحدث حدوثًا، إذا وقع من باب "نصر ينصر" وحدث حداثة ضد قدم وجاء لفظ الحديث "٢٣" مرة والأحاديث "٥" مرة في كتاب الله تعالى .

وهو في اصطلاح المحدثين رحمهم الله تعالى يطلق على أقواله وأفعاله وتقريراته وأحواله ﷺ كما في تعريف علم الحديث وعندالفقهاء رحمهم الله الحديث عبارة عن أقواله وأفعاله.

أمّا التقريرات فهي داخلة عندهم تحت أفعاله ﷺ لأنّ معنى التقرير ترك الإنكار منه ﷺ والترك فعل حيث يوجب الثواب والعقاب والدليل على ذلك قوله تعالى:

"لُعِنَ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا مِنْ بَنِيْٓ إِسْرَاۗءِيْلَ عَلٰى لِسَانِ دَاوٗدَ وَعِيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَّكَانُوْا يَعْتَدُوْنَ ۝ كَانُوْا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُّنْكَرٍ

فَعَلُوْهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوْا يَفْعَلُوْنَ ٥...... سورة ألمائده. ايت،٧٨-٧٩

فسمّى الله سبحانه وتعالى تركهم التناهى عن المنكر فعلاً وذمّهم بذلك وأوجب عليهم بسبب ذلك العقاب والعدم المحض كعدم الإنكار لايوجب شيئًا من الثواب والعقاب كما هوظاهر.

وأمّا أحواله ﷺ فهى إمّا أن تكون إختيارية كأحوال أكله وشربه وصحبته مع أهله وسلوكه مع أمّته،فهى داخلة فى أفعالهٗ كذلك.

وإمّا أن تكون غير إختيارية كحالته ﷺعند نزول الوحى ونحو ذلك فلا بحث للفقهاء رحمهم الله تعالى عنها لعدم بناء التشريع عليها.

أمّا وجه تعميم المحدثين رحمهم الله تعالى الحديث والسنة للأمور الأربعة الّتى سبق منّا تفصيلها فلأ نّهم يبحثون عن رسول الله ﷺ الإمام الهادى الذى أخبر الله تعالى عنه أنه أسوة لنا وقدوة فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة وخلق وشمائل وأخبار وأقوال وأفعال سواء أثبت ذلك حكمًا شرعيًّا أم لا.

وعلماء الفقه رحمهم الله تعالى إنّما بحثوا عن رسول الله ﷺ الذى لا تخرج أفعاله وأقواله عن الدلالة على حكم شرعىّ وهم يبحثون عن حكم الشرع على أفعال العباد وجوبًا أو حرمة أو إباحة أوغير ذلك. فخصّصوا إطلاق الحديث والسنة عندهم على أقواله

وأفعاله ﷺ.

والحديث عند الصوفية رحمهم الله عبارة عن أحواله ﷺ و يدخلون الأقوال والأفعال والتقريرات كلّها فى الأحوال لأن بناء تزكية الأخلاق والباطن عندهم عليها.

ويقول شيخ مشايخنا شيخ الإسلام شبير أحمد العثمانى رحمة الله تعالى عليه فى مقدمة كتابه "فتح الملهم شرح صحيح مسلم" إنّ مثل هذا يعدّ من قبيل اختلاف العبارات لاختلاف الإعتبارات ولقد تلقيتُ هذه الاصطلاحات من فضيلة شيخى ومولائى المحترم مولانا محمد إدريس الكاندهلوى قدّس الله روحه ورحمه رحمةً واسعةً آمين. -

ثمّ الحديث نوعان: الحديث القدسى و الحديث العادى

فالحديث القدسى: ما يحكيه النبى ﷺ عن ربه تعالى فيقول مثلاً قال الله تعالى: أو ما كان فيه ذكر صفاته تعالى ويسمى" اللاّهى" و"الربانى" كذلك وأمّا ما سوى ذلك فهو العادى.

أمّا السنة لغة: فهو من سن الطريق إذا سلكها، جمعها(سنن) (مثلثة السين المهملة) الطرائق وتطلق على الطريقة سواء كانت محمودة أومذ مومة ويفرق بينهما فى الجمع استعمالاً فتضم السين

فى جمع المحمودة وتفتح فى الأخرى كما تطلق على الشريعة والطبيعة والسيرة والسنن (بفتح المهملة) الدُّبَّةُ والفهد.

(۱) وهى فى إصطلاح المحدثين والفقهاء رحمهم الله تعالى مرادفة للحديث على النهج الذى فصلناه فى تعريف الحديث

(۲) وتطلق كذلك على ما دلّ عليه دليل شرعىّ سواء كان ذلك فى الكتاب، أوعن النبى ﷺ أو اجتهد فيه الصحابة كجمع المصحف وحمل الناس على القرأة بحرفٍ واحدٍ وتدوين الدواوين وما إلى ذلك مما ثبت عن الصحابة والسلف الصالح ويقابل ذلك البدعة.

ومن هذا المعنى قوله ﷺ "عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الرشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضّوا عليها بالنواجذ" وعلى هذاتكون السنة أعمّ من الحديث لغةً ومصداقاً.

(۳) وتطلق السنة أيضاً عندالفقهاء رحمهم الله تعالى خاصة على مايقابل الفرض والواجب وغيرهما من الأحكام الخمسة التكليفية وهى المرتبة الوسطانية بين الواجب والمستحب.

(۴) وكان شيخنا الكاندهلوىؒ يقول: إنّ إطلاق الحديث على الأقوال خاصة أكثر، وا ستعمال السنة فى الأفعال أشهر وإن اتحدا مفهوماً ومصداقاً. والله تعالى أعلم.

(۵) وأمّا الخبر والأثر فقد يطلقان على أخبار النبى ﷺ من الصحابة والتابعين وغيرهم، وعلى آثارهم كما يطلقان على أخباره وآثاره ﷺ وهذا هو رأى المحققين ومنهم الحافظ الحجة الإمام أبوجعفر الطحاوى (رحمة الله عليه) ولذاسمّى كتابه العظيم" شرح معانى الآثار" وفيه آثاره ﷺ وآثار الصحابة والتابعين رضي الله عنهم.

وقد خصّ بعضهم إطلاق الآثار على مانقل عن الصحابة والتابعين موقوفاً وقدذكر العلماء فى بيان المناسبة بين معنى الحديث لغةً واصطلاحاً وجوهاً نكتفى بما يلى ذكره:

أوّلاً: ما قاله الحافظ جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى الحديث أصله ضدالقديم وقداستعمل فى قليل الخبر وكثيره لأنّه يحدث شيئاً فشيئاً.

ثانياً: ما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى أنه إنّما سمّى الحديث بهذا الإسم كأنّه أريد به مقابلة القرآن لكونه قديماً.

ثالثا: ما قاله شيخ مشايخنا شيخ الإسلام شبيرأحمد العثمانىؒ فى مقدمة كتابه (العظيم فتح الملهم" شرح صحيح مسلم ") إنّ إطلاق الحديث على مايضاف إليه ﷺ مقتبس من قوله تعالى: "وَاَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ" فإنه سبحانه وتعالى عدّد أولاً فى سورة "الضحى"

منـنه العظيمة على نبيه ﷺ من إيـوا ئـه بـعد يتمه وإغنائه بعد عيله وهـدايتـه بـعـد مـا وجـده ضـالاً أى غـافلاً عن الشرئع الّتى لاتستبدّ الـعقول بدركها كما فى قوله تعالى : "مَـا كُنتَ تَدْرِىْ مَا الْكِتٰبُ وَلَا الْإِيْمَانُ وَلٰكِنْ جَعَلْنٰهُ نُوْرًا نَّهْدِىْ بِهٖ مَنْ نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا".....الآية .

فهـداه إلـى مناهجها فى تضاعيف ما أوحى إليه من الكتاب المبين وعلمه مالم يكن يعلم .

ثم رتّـب على هذه المنن الثلاثة أموراً ثلاثة وهى النهى عن قهراليتيم والنهى عن نهرالسائل والأمربتحديث النعمة.

والأقـرب إلى الذوق السليم أنّ هـذا التـرتيب بطريق اللّف والنشـرالمشوش دون المرتب كمازعمه بعضهم وحاصل المعنى: أنكَ كنـتَ يتيماً وضالاً وعائلا فأواكَ وهداكَ وأغناكَ فَمَهْمَا يكن من شيء فلا تنس نعمة الله تعالى عليك فى هذه الثلاث واقتد بالله تعالى فتعطف على اليتيم وترحم على السائل فقدذُقت اليتم والفقر.

وَاَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ... فهو فى مقابلة قوله تعالى : وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدٰى .... أى حق هذه النعمة الجسيمة الّتى هى الهداية بعدالضلال وكأنّ ليس ماسواها فى جنبها نعمة ليس إلاّ أن تحدّث بها عباد الله تعالى وتشيعها فيهم وتبين لهم ما نزّل إليهم

وظاهر أن أقواله وأفعاله ﷺ الّتى سمّيناها أحاديث إنّما جلّها شرح وتبيين لما هداه الله تعالى بها وتحديث وتنويه لما أنعم الله عليه من صنوف الهداية وفنون الإرشا د "والله تعالى أعلم بالصواب" انتهى بلفظه.

المبحث الثالث: فى شرح بعض الكلمات السائرة عند المحدثين الكرام كالسند والمتن والمتابعة والشاهد والاعتبار والتحويل وماإلى ذلك

الإصطلاحات المتعلقة بلفظ الحديث وطريقه.

أمّا السند: فهوحكاية رجال الحديث الذين رووه واحداً عن واحد إلى رسول الله ﷺ.

والإسناد: إضافةالحديث إلى قائله، وقد يطلق أحدهما على الآخر كما أن السند و الإسناد يطلقان أيضا على رجال الحديث أنفسهم .

المتن: ماينتهى إليه السند من الكلام.

المتابعة: أن يوافق راوياً غيره ويسمّى هذا الغير متابعاً (بكسرالباء الموحدة) وهى تامة إن حصلت للراوى المظنون تفرده نفسه وقاصرة إن حصلت لشيخه أومن فوقه بشرط وحدة الصحابى وإن اختلف الصحابى يسمّى حينئذ شاهداً.

وخصّ بعضهم المتابعة بما حصل باللّفظ والمعنى من رواية ذلك الصحابى أوغيره.

والشاهد: ماحصل بالمعنى فقط كذلك.

الإعتبار: تتبّع طرق الحديث الذى يظن أنه فرد ليعلم أن له متابعاً أوشاهداً أولا هذا ولا ذاك.

غريب الحديث: ما وقع فى متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة عن الفهم لقلّة استعمالها .

الإصطلاحات المتعلّقة بالمشتغلين فى الحديث

المسند: من يروى الحديث بإسناده سواء كان علم به أومجرد الرواية

الطبقة: قوم من الرواة تقاربوا فى السن والإسناد.

طالب الحديث: هو المبتدئ الراغب فيه.

المحدّث: هو الأستاذ الكامل والشيخ والإمام بمعناه.

الحافظ : هو الذى أحاط علمه بمائة ألف حديث روايةً ودرايةً وجرحاً وتعد يلاً وتاريخاً.

وقيل : هومن روى مايصل إليه و وعى مايحتاج إليه .

الحجة : هو الذى أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث .

الحاكم: هو فوق الحجة من أحاط علمه بجميع الأحاديث متناً وسنداً وأحوال الرواة جرحاً وتعديلاً وتاريخاً .

الإصطلاحات المتعلقة بكتب الحديث

الجامع: هو من كتب الحديث ماكان مشتملاً على ثمانية فنون من السيرة والتوحيد و الأحكام والتفسيروالآداب والفتن والمناقب والرقاق.

والجامع هوصحيح البخارى وكتاب الترمذى وأمّا صحيح مسلم فليس بجامع لقلة التفسيرفيه.

وقد ألّف علماء الحديث فى كل فن من الفنون السابقة مؤلفات كالتوحيد لإبن خزيمة والأسماء والصفات للبيهقى و"كتاب الزهد" لعبد الله بن مبارك رحمه الله تعالى وسيرة ابن إسحاق رحمه الله وسنن الدارمى رحمه الله تعالى وتفسيرابن جرير رحمه الله ومبسوط البخارى فى الآداب وما إلى ذلك.

السنن: من كتب الحديث مايذكرفيه أحاديث الأحكام على ترتيب أبواب الفقه كسنن أبى داود والنسائى وابن ماجة .

المسند: ما يذكر فيه الآحاديث على ترتيب الصحابة بدون مراعاة الأبواب كمسند أحمد وأبى داود الطيالسى وأبى حنيفة والشافعى (رحمهم الله تعالى) -

المعجم: مايكون ترتيب الأحاديث فيه على ترتيب أسماء

الشيوخ حسب حروف الهجاء أوحسب تقد مهم فى السن والفضل والأول أكثر كمعا جم الطبرانى الثلاثة .

الجزء: هو الذى يحتوى على الأحاديث الّتى وردت فى مسئلةٍ واحدةٍ كجزء القرأة للبخارى والبيهيقى وجزء رفع اليدين للبخارى.

المفرد: هـومن كتب الحديث ما يحتوى على أحاديث شخصٍ واحدٍ مِن الصحابة كأبى هريرة ؓ وخذيفة بن اليمان ؓ

الأربعين : هـوما يشتمل على أربعين حديثاً كأربعين للنواوى والحاكم .

المستدرك: هوما استدرك فيه على الصحيحين كمستدرك الحاكم وأبى عوانة وأبى بكر الإسماعيلى والبرقانى وأبى نعيم الأصفهانى ويسمى المستدرك أيضاً.

وقيل: المستخرج هومايخرج فيه أحاديث كتاب معين بدون طريق مؤلفه.

وفائده تقوية أحاديث الأوّل لورودها من غيرطريقه أيضاً كمستخرج أبى عوانة على صحيح مسلم.

راجع تقريرالبخارى " أردو" للشيخ محمد زكريا ص٤٧ وكذلك لغيرالصحيحين.

ومن أنواع مصنفات الحديث أيضاًمايلى.

الغرائب: وهومايروى فيه تفردات شيخ لم تكن عند غيره ، ومنها :

العلل **الأطراف** **الأبواب**

الشيوخ: كالتأليف على حديث شيخٍ واحدٍ كما جمع الإسماعيلى حديث الأعمش والنسائى حديث الفضيل بن عياض .

التراجم: كالتاليف على ترجمةٍ واحدةٍ؛ كمالك عن نافع ....إلخ

الطرق: كالتأليف على جمع طرق الحديث كتاليف الطوسى فى طرق حديث(قبض العلم) وتأليف الطبرانى فى طرق حديث (من كذب علىّ)

" التخريجات " ، " الأحاديث القدسيّة "

" الناسخ والمنسوخ " ، " المصاحف " ، " القرء آة "

هذا ما يتعلّق بالمتون.

أمّا ما يتعلّق بالرجال كـ"كتب الجرح والتعديل"

" الأنساب " ، " الطبقات " ، " المشيخات " ، " الثقات " ،

" الضعفاء " ، " المشتبه " ، "رواية الأصاغرعن الأكابر " ،

"المسانيد" ، " العوالى " ، "المتفرق والمتّفق " ،

"المؤتلف والمختلف " وغيرها.

فهذه أربعون صنفاً مّن أنواع كتب الحديث والسنة ومن شاء التفصيل فى هذا الموضوع فليراجع الرسالة المستطرفة / للكتانى والتدريب وغيرهماوالله تعالى أعلم.

المبحث الرابع: فى بيان أقسام الحديث التى يكثر ذكرها

اعلم ! أنّ متن الحديث لايبحث عنه عند التصحيح وغيره إلاّ نادراً والحكم على صحته وضعفه ووصله وإرساله إنّما مرجعه إلى رواة الحديث من حيث عددهم وأوصافهم واتصال بعضهم ببعض ونحوذلك.

فالتقسم الأوّل بالنظر إلى عد د رواة الحديث.

ينقسم الحديث باعتبارعدد رواته إلى قسمين أساسيين.

متواتر وأحاد.

فالمتواتر : ما رواه عدد كثير يستحيل العقل تواطئهم على الكذب ويكون منتهى سندهم أمراًحسياً فإن لم يكن كذلك فهو أحاد.

ثم الخبر المتواترينقسم إلى أربعة أقسام .

الأول: متواتر بالإسناد .... وهو مامرّ تعريفه ويكون طرقه متعينة وهذا هو متواتر المحدثين كـ "حديث من كذب عليّ متعمداً " قال ابن الصلاح رواه اثنان وستون صحابياً، وكأحاديث ختم النبوة

جاوزت مائة وخمسين حديثاً ،وأحاديث نزول عيسى بن مريم عليه السلام، وأحاديث المسح على الخفين وماإلى ذلك.

الثاني: متواتر بالطبقات .... هو أن يرويه طبقة عن طبقةٍ بلا تعيين إسناد كتواترالقرآن تلاوةً وحفظاً ومعنىً وهو فوق المتواتر إسناداً وهوالمراد عند الفقهاء فى أكثرتعبيراتهم .

الثالث: المتواتر بالتعامل والتوارث .... وهو أن يتوارث عمل مما يتعلّق بالشرائع والعبادات بين المسلمين فى كل قرن من القرون فيستبعد خطأه كل الإستبعاد كتواترالعمل برفع اليدين فيما سوى تكبيرة الإفتتاح كذالك ، وتركه ، والآذان ، والخطبة، والتراويح ،وعد دها.

الرابع : المتواتر بالقدرالمشترك .... وهو أن تكون أمور مروية بطرق كثيرة تتّفق على قدرالمشترك غير أن كل أمرمنها يكون مروياً بالآحاد كتواترالمعجزة ، وجودة حاتم ، وشجاعة علي رضي الله عنه مثلاً.

وحكم ثلاثة الأول: تكفيرجاحدها ومنكرها.

وأمّا الرابع : فحكمه كذلك إن كان بديهياً وإن كان نظرياً فلا.

هكذا سمعته من شيخي ومولائي "محمدإدريس الكاندهلوي رحمه الله "

وأوضحه الشيخ البنوري رحمه الله في "معارف السنن" وذكره محدث الهند السيد محمد أنورشاه الكشميري رحمه الله تعالى في "إكفار الملحدين".

ويقول شيخ الإسلام شيخ مشائخنامولانا شبيرأحمد العثماني في مقدمة كتابه " فتح الملهم " ص (٦)

وهذه الأقسام الأربعة للتواتر وإن كان جزئياتها منتشرة في كتبهم لكنهم لم يكونوا يذكرونها عند التقسيم.

وأوّل من ربّع القسمة وسمّى كل قسم باسمه فيما نعلم الشيخ العلامة أنورشاه أطال الله بقاءه، وهوتقسيم حسن. والله أعلم.

وبهذا التقسيم يندفع كثيرمن الإيرادات الّتي ترد على الفقهاء حيث عدّوا كثيراً من الأحاديث من المتواتر وأنكره المحدثون كحديث "لاوصيّة لوارث" فإنه متواترعند الفقهاء نظراً إلى توارث الأمة جمعاء على العمل به وإن لم ينقل بالتواتر إسناداً.

فالمحدثون يراعون عدد الرواة فيحكمون على الحديث بحسب الرواة قلّة وكثرة ويهتّم الفقهاء بالمعاني والعمل.

وقال شيخنا الكاندهلوي رحمه الله تعالى إنّ متواترالفقهاء أقوى من متواتر المحدثين كما قال الإمام الرازي رحمه الله تعالى - إنّ الحديث على نوعين قوليّ وفعليّ والفعلى أدلّ على المراد

بالنسبة إلى القول؛ لأن الفعل لايحتمل التأويل والمجاز وغيرهما بخلاف القول .

فائدة: يقول شيخ مشائخنا شيخ الإسلام شبيرأحمد العثماني في مقدمة فتح الملهم ص(٥) قدنبّه الله سبحان الله وتعالى في موا ضع من كتابه على إفادة التواتر اليقين كالرؤية البصرية حيث خاطب رسوله ﷺ أوالمؤمنين أوغيرهم بأمثال قوله تعالى

أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحٰبِ الْفِيْلِo......الآية.

أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍo......الآية.

فإن هذه الوقائع كانت معلومة عندهم بالتواتر فعبّر علمها برؤيتها وفيه إشارة إلى أنه جعل العلم الحاصل من التواتر بمنزلة المشاهد في القطعية - والله أعلم.

ثم أخبار الأحاد تنقسم إلى ثلاثة أقسام

"مشهور" "عزيز" "غريب"

(١) **فالمشهور:** ما له طرق محصورة أكثر من إثنين ولم يبلغ حد التواتر وهوالمستفيض على رأى بعض الفقهاء .

"وقيل"المستفيض مايكون عددطرفيه و وسطه سواء والمشهورأعم من ذلك ، مثاله قوله ﷺ "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"

(٢) **العزيز:** مايرويه اثنان عن اثنين فى كل طبقة، مثاله قوله ﷺ "لايؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده و ولده والناس أجمعين".

(٣) **الغريب:** مايتفرد بروايته شخص واحد فى أىّ طبقة كان فإن كان المتفرد به تابعياً فهو الفرد المطلق وإن كان دونه فهوالفرد النسبى.

مثال الفرد المطلق : قوله ﷺ "إنّما الأعمال بالنيات وإنّما لكل امرء مانوى" .... الحديث .

ثم أخبار الآحاد ما هو مقبول وهو ما رجح صدق المخبربه منها مردود وهومارجح كذب المخبربه أوخطأه أونحوذلك.

ويشترط لقبول الخبر الواحد ثمانية شروط أربعة فى نفس الخبر وأربعة فى المخبربه أى الراوى .

أمّا الأربعة المشترطة فى نفس الخبر:

فالأوّل : وروده غيرمخالف لكتاب الله تعالى .

الثانى : وروده غير مخالف للسنة المشهورة.

الثالث: وروده فى حادثة لاتعم بها بلوى ويتفرد به شخص واحد.

الرابع :وروده فى حادثة لم يظهر من الصحابة الإختلاف فيها

وترك المحاجة به فلا يقبل مايرويه الروافض من وصية على ؓ لأن الصحابة اختلفوا فى موضوع الاستخلاف فى ثقيفة بنى ساعدة ولم يذكرأحد منهم وصيته ﷺ لعلىّ ؓ كما يزعمه الروافض ولاذكر عند استخلاف عمر و عثمان رضى الله عنهما.

وأمّا الأربعة المشترطة فى المخبر أى الراوى فهى

الأوّل: الإسلام **الثانى: العدالة**

الثالث: العقل الكامل **الرابع: الضبط**

ثم المقبول من الأخبار على أربعة أقسام وهذه الأقسام ترجع إلى وصف رواة الخبر.

(١) **الصحيح لذاته** (٣) **الصحيح لغيره**

(٢) **الحسن لذاته** (٤) **الحسن لغيره**

(١) **فالصحيح لذاته** : ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى آخرالسند ولم يكن شاذ اً ولامعللاً.

والمرادمن العدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى.

والتقوٰى هوالإجتناب عن الأعمال السيئةمن شرك أوفسق أوبدعة

والضبط ضبطان: ضبط صدر وضبط الكتاب

فضبط الصدر: أن يحفظ مايسمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء

وضبط الكتاب: هوصيانته لديه منذسمع فيه وصححه إلى أن يؤدى

ما فيه.

والشاذ: مايخالف فيه الروى الثقة من هو أوثق أو أكثرعدداً منه.

والمعلل: إصطلاحاً ما فيه علة قادحة خفية.

ومثال الصحيح لذاته قوله ﷺ "من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين"

(٢) **والحسن لذاته:** ماخفّ فيه ضبط الراوى أوالصفات الأخرى مثاله قوله ﷺ "مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبيروتحليلها التسليم".

(٣) **الصحيح لغيره:** إذا تعددطرقه بمجيئه من طريق آخر أقوى من الأوّل أومساويه أوطرق أخرى ولومنحطة فهوالصحيح لغيره.

مثاله حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ؓ أن النبى ﷺ أمره أن يجهّزجيشاً فنفدت الإبل فقال النبى ﷺ "ابتع علينا إبلاً بقلائص من قلائص الصدقة إلى محلّها"......الحديث.

رواه أحمد من طريق ابن إسحاق، والبيهيقى من طريق عمروبن شعيب وكلاهما بانفراده حسن، فالمجموع صارصحيحاً لغيره.

وخبر الواحد الذى يرويه من يكون سيء الحفظ أومختلطاً لم يتميّز ماحدث به قبل الإختلاط أويكون مستوراً أومرسلاً لحديثه أومدلّساً فى روايته من غير معرفة المحذوف فيهما ونحوذلك فهوالضعيف

ويتفاوت شدة وخفة كالصحيح مثاله: حديث "احترسوامن الناس بسوء الظنّ".

ومثل هذا الضعيف إذا تعددت طرقه أوتأيد بما يرجّح قبوله فهو الحسن لغيره.

مثاله: عن عمربن الخطاب ؓ، قال: "كان النبى ﷺ "إذامدّيديه فى الدعاء لم يرد هماحتى يمسح بهما وجهه" (أخرجه الترمذى)

وتفيد أخبارالآحاد الظن وهورجحان نسبتها إلى من نقل عنه وتفيد العمل بما دلّت عليه بتصديقه إن كان خبراً وتطبيقه إن كان طلباً.

أمّا الضعيف فلايفيد الظن ولاالعمل ولايحتجّ به ولا ذكره غيرمقرون ببيان ضعفه إلاّ فى الترغيب والترهيب بثلاثة شروط -

(١): أن لا يكون الضعف شديداً.

(٢): أن يكون أصل العمل ثابتا بدليل صحيح.

(٣): أن لايعتقد أن النبى ﷺ فعله.

اعلم أن الحديث الذى يطلق بعض الأئمة على اسناده أنّه أصحّ الأسانيد فهو مقدّم على خلافه ثم ما اتفق عليه الشيخان ثم ما انفرد به البخارى ثم ما انفردبه مسلم هذا عند المحدثين.

وأمّا عند الفقهاء فالمدار على استجماع شروط الصحة والقبول دون النظر إلى المخرجين.

التقسيم الثالث باعتبار اتصال السند وانقطاعه.

(١): **المسند:** هوما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبى ﷺ

(٢): **المتصل:** هوما اتصل سنده مرفوعاً كان، أوموقوفاً.

(٣): **المرفوع:** ما أضيف إلى النبى ﷺ

(٤): **الموقوف:** ما روى عن الصحابى من قوله، أوفعله.

(٥): **المقطوع:** ما نقل عن التابعى من قوله أوفعله.

(٦): **المعنعن:** ما يقال فى سنده فلان عن فلان، أوقال، أو نحو ذلك مما لايدّل على السماع صراحةً.

(٧): **المعلق:** ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر وقد أكثرالبخارى رحمه الله تعالى من هذا النوع فى صحيحه-

(٨): **المنقطع:** ما حذف من وسط إسناده واحد.

(٩): **المرسل:** ما حذف من آخر إسناده بأن يقول التابعى مثلاً قال رسول الله ﷺ ونحوذلك.

(١٠): **المعضل:** ما سقط من إسناده إثنان فأكثر.

مثال ذلك: ما رواه البخارى قال :حدثنا الحميدى قال حدثنا سفيان، ثنا يحيى بن سعيد الأنصارى ثنى محمد بن إبراهيم التيمى أنّه سمع علقمة بن وقاص الليثى يقول سمعت عمربن

الخطاب على المنبر يقول: قال رسول الله ﷺ "إنما الأعمال بالنيات" ......إلخ.

فإذا حذف من هذا السند عمربن الخطاب ﷺ يسمّى مرسلاً وإذا حذف منه الحميدى سميّ معلقاً وإذاحذف منه سفيان ويحيى بن سعيدسمّى معضلاً وإذا حذف منه سفيان وحده أو مع التيمى سمّى منقطعاً

(١١): **المدلّس:** ما كان وجود الساقط فى إسناده خفيّاً بأن يروى عمن لقيه مالم يسمع منه على سبيل يوهم أنّه سمعه منه كأن يقول: عن فلان أوقال فلان و يسمّى هذا النوع من التدليس تدليس الإسناد

وأمّا تدليس الشيوخ : فهو أن يسمّى شيخه أو كنييه أوينسبه أو يصفه بما لا يعرفه به.

وشرّ أقسام التدليس تدليس التسويه وهو أن لايسقط شيخه بل يسقط فوقه شيخ شيخه أو أعلى منه لكونه ضعيفاً أوصغيراً و يأتى فيه بلفظ يحتمل السماع عن الثقة الذى فوق المحذوف تحسيناً للحديث فهوحذف ضعيف أو نحوه بين ثقتين.

(١٢): **المرسل الخفي:** ما يرويه معا صر عمن لم يعرف لقائه إياه، يعنى لم يعرف عند الأئمة أنّه لقيه أم لا بلفظٍ يحتمل السماع.

فالفرق بين المدلس والمرسل الخفى : أنّ التدليس يختصّ بمن روى عمن عرف لقائه إياه مالم يسمع منه وأمّا إذا روى المعاصر عمن لم يعرف لقائه به فهو المرسل الخفى، مثاله : مارواه ابن ماجة من طريق عمربن عبدالعزيزعن علقمة بن عامرمرفوعاً (رحمه الله حارس الحرس) فإن عمر لم يلق عقبة رضى الله عنهما .

راجع لهذه المباحث مقدمة "إعلاء السنن" للشيخ المحدث مولانا ظفر أحمد العثماني رحمه الله تعالى و" تدريب الراوى" و"شرح نخبة الفكر" و"قفو الأثر في مصطلح أهل الأثر" وغيرها مما ألّف في هذا الموضوع - والله هو الموفق.

ومن أقسام الحديث سوى مما ذكر

(١) **الشاذ:** وهومايرويه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه أوأكثر عدداً أوأرجح بما سوى ذلک مخالفة تؤدى إلى ردّ ماهوالأرجح

(٢) **ويقابله المحفوظ.**

(٣) **المنكر:** ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة كماسبق .

(٤) **ويقابله المعروف** .

(٥) **الموضوع:** هوالمختلق المكذوب على رسول الله ﷺ

(٦) **المتروک:** ماكان روايه متهماًبالكذب على رسول اللهّ بأن يكون حديثه مخالفاً للقواعد المعلومة غير مروى إلاّ من جهته أو

بأن يكون كذبه فى كلام الناس خاصة ويعرف به وهذا دون الأوّل .

(٧) **المضطرب:** مايروى على أوجه مختلفة من راوٍ واحدٍ أو أكثر ولا مرجّح ويقع الإضطراب فى السند والمتن جميعاً .

(٨) **المقلوب:** ما وقع فيه تقديم أو تأخير أوتبديل أوتغييرفى السند أو المتن .

(٩) **المزيد فى متصل الأسانيد :** هومازيد فى أثناء سنده راوٍ ومن لم يزده أتقن ممن زاده وشرطه أن يقع التصريح بالسماع فى موضع الزيادة فى الرواية من لم يزدها.

(١٠) **مختلف الحديث:** هماحديثان مختلفان معنًى ويمكن الجمع بينهما بدون تعسف .

(١١) **ويقابله الناسخ والمنسوخ:** وهما حديثان متعارضان معنًى بحيث لايمكن الجمع بين مدلوليهما ولنكتفى بهذه الأقسام ههنا حيث يكثر ذكرها فى عامة الكتب وهناک أقسام أخرى محلها المطولات فمن شاء التفصيل فليراجعها. والله تعالى هوالمعين والمؤفق

فائدة: فى بيان أسباب الوضع والكتب المؤلفة فى ذلک

الأغراض الحاملة على وضع الأحاديث

(١) إمّا الإنتصار لمذهب خاص كمتعصب المذاهب فى مدح أئمتهم وذمّ غيرهم وهذا مرض الروافض عامة.

(٢) أو طلب التقرب إلى الملوك والأمراء كعلماء السوء فى كل عصر.

(٣) أوطلب الإرتزاق بهذاالطريق كمايفعله القصاصون فى كل زمان

(٤) ترغيب الناس فى الخير أو الترهيب من الشر كما يفعله المتصوفة والمنتسبون إلى الزهد، وهؤلاء أشدّ ضرراً وتتولد البدعات منهم كما قيل :

والوضاعون للحديث أضرب   وشرهم قوم لزهد نسبوا

وقد ظهر الوضع عام (٤١هـ) حين تفرق المسلمون سياسياً وظهرت الفِرَقُ كالشيعة والخوارج وغيرهم .

ومن القوعد التى يعرف بها الحديث الموضوع.

(١) إقرار واضعه بالوضع صريحاً .

(٢) ركاكة ألفاظ الحديث وبُعدها عن الفصاحة والبلاغة.

(٣) ركاكة المعنى كأن يكون مخالفاً للعقل السليم كما قال ابن الجوزى رحمه الله تعالى كل حديث رأيته تخالفه العقول وتناقضه الأصول فاعلم أنه موضوع .

(٤) أن يكون مما يدفعه الحس والمشاهدة.

(٥) أن يكون مخالفاً لكتاب الله أو السنة المتواترة أو الإجماع مع عدم قبوله للتأويل.

(٦) أن يتضمن وعيداً شديداً على أمر يسير.

وأشهر الكتب فى بيان الموضوعات:

كتاب الأباطيل / للحافظ حسين بن إبراهيم الجوزقانىّ المتوفى عام (٥٤٣هـ).

وموضوعات /لأبى الفرج بن الجوزىّ المتوفى عام (٥٩٧هـ)

وعليهما تعقيبات فى بعض المواضع .

واللآلى المصنوعة/ للحافظ جلال الدين السيوطىّ المتوفى (٩١١هـ)

وتنزيه الشريعة / لعلى بن محمد بن عراقّ المتوفى(٩٦٣هـ).

وتذكرة الموضوعات/لمحمد بن طاهر الفتنى الهندىّ المتوفى(٩٨٦هـ)

والهبات السنية / لعلى بن سلطان القارى الهروىّ المتوفى (١٠١٤هـ)

والفوائد المجموعة / للشوكانىّ المتوفى (١٢٥٠هـ)

وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة / لشيخناناصرالدين الألبانىّ وما إلى ذلك -والله تعالى أعلم. -

المبحث الخامس: فى بيان وجوه تحمل الحديث وما يصحّ منها وما لايصح.

اعلم ! أن وجوه تحمل الحديث عند المحدثين ثمانية ـ

الأوّل: قرآءة الشيخ: وهذه المرتبة أعلاها ويجوز فيهاجميع

الألفاظ إتفاقاً من (سمعتُ) و (أخبرنى) و (أخبر نا) .

الثانى: القرآءة على الشيخ: حفظاً أومن كتاب ويسمّى العرض كذلك وهو دون المرتبة الأولى على المشهور، وعن مالك وأبى حنيفة رحمهما الله تعالى أنها أقوى من الأولى وقيل هما سواء ويجوز فيها الكلمات المذكورة أولاً كلّها عند الجمهور ومنهم الإمام البخارى رحمه الله تعالى وعامة أهل الحديث.

- وقال مسلم والنسائى والإمام الشافعي وأحمد وجمهور المشارقة أنّه يجوزفيها الأداء بلفظ " أخبرنى" و " أخبرنا " ولايجوز فيها "حدثنى" و" حدثنا " أو " سمعت" مثلاً.

الثالث :المناولة: وهى أن يناول الشيخ تلميذه كتاباً من سماعه ويقول له اروعنّى هذا الكتاب فهى كالإجازة لمعين فى معين وبدون الإذن له بالرواية لاتقبل على المشهور وحكى عن الخطيب البغدادى جوازها.

الرابع: المكاتبة: وهو أن يكتب الشيخ إلى شخص بشيء من حديثه فإن أذن له بالرواية، فهى كالمناولة المقرونة بالإجازة وإلاّ فاختلف العلماء فى قبولها.

الخامس: الإجازة: وهى تتنوع إلى أربعة أنواع حسب مايلى.

(١) إجازة من معين لمعين فى معين .

(٢) إجازة من معين لمعيّن فى غيرمعيّن.

3 **بأن يقول لشخص: أجزتُ لك أن تروى عنّى ما أرويه أوما صحّ عندك، فهذان القسمان مقبولان عند الجمهور-**

(٣) إجازة من معيّن لغيرمعيّن فى معيّن / كالإجازة لعامّة المسلمين فى كتب من كتب الحديث مثلاً.

(٤) إجازة من معيّن فى غيرمعيّن لغيرمعين/ فهذان القسمان الآخيران لايقبلان عند الجمهور.

السادس: إعلام الشيخ: أن هذا الكتاب سماعه من فلان من غيرأن يأذن له بالرواية لمن خاطب وقد اختلف المحدثون فى قبوله.

السابع: الوصية: وهى أن يوصى الشيخ بكتابه لشخص ولا تقبل الرواية بها عند الجمهور.

الثامن: الوجادة : وصورتها أن يجد الراوى حديثاً أو كتاباً بخط شخص بإسناده فله أن يرويه عنه على سبيل الحكاية فيقول وجدتُ بخط فلان وبسنده وهذا النوع يقع كثيراً فى مسند الإمام أحمد. يقول ابنه عبدالله وجدتُ بخط أبى وقال : حدثنا فلان، ويسوق الحديث واختلفوا كذلك فى قبولها وشروطها- والله تعالى أعلم-

راجع لمزيد البحث في هذا الموضوع (الباعث الحثيث في اختصارعلوم الحديث) للحافظ ابن كثير- رحمه الله تعالى-

المبحث السادس: في مكانة الحديث في الشريعة الإسلامية ورد من ينكر الإحتجاج به قديماً وحديثاً.

لقد كان الصحابة ﷺأجمين في عهد رسول الله ﷺ يستفيدون الأحكام الشرعية من القرآن الكريم الذين يتلقّون عنه ﷺوكثيراً ما كانت تتنزل آيات القرآن مجملة غيرمفصلة أو مطلقة غيرمقيدة ونحوها كالأمر بالصلاة فإنّه لايوجد في المأمورات ما اهتمّ القرآن به كالصلاة.

فقد بيّن الله تعالى إفتراضها على أساليب شتّى، فتارةً بالأمر الصريح وتارةً بالثناء على فاعليهاوالذمّ لتاركيهاوماإلى ذلك حتى صار يفهم من تتبّع هذه المواضع أن الصلاة عماد الدين وأنه لاحظ منه لمن تركهاأو سهاعنهاأو رأى فيها، ومع كل ذلك لم يبيّن القرآن الكريم صريحاً أعداد الصلاة ولاأعداد الركعات ولاهيئتها وأركانها.

وكذلك الأمربالزكاة جاء مطلقاً لم يقيّد بالحد الأدنى الذي تجب فيه الزكاة ولم تبيّن مقاديرها ولا شروطها وكذلك

كثير من الأحكام الّتي لا يمكن تنفيذها دون الوقوف على شرح مايتّصل بها من شروط وأركان ومفسدات فكان لابدّ لهم ﷺ من الرجوع إلى رسول الله ﷺ لمعرفة الأحكام معرفة تفصيلية واضحة وكان هو ﷺ يبين لهم ما أراد القرآن أحياناً بالقول وحده وأحياناً بالفعل وحده وأحياناً بهما كما صلى وقال" صلّوا كما رأيتموني أصلي" وحجّ وقال: "خذوا عني مناسككم"

فكانت الصحابة ﷺومن بعد هم يعرفون أنّه لايمكن العمل بمافي القرآن إلاّ من طريق النبي ﷺ وإتباعه والتمسك بأهدابه هذاملخّص ماقاله الشيخ السباعي في كتابه"السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي"

(٢) ولقد تواتر عن الصحابة ﷺومن بعدهم العمل بأخبار الآحاد والإحتجاج بها .

راجع للتفصيل مقدمة " فتح الملهم" لشيخ الإسلام شبيرأحمد العثماني رحمه الله تعالى ، ص (٤)

(٣) وقد أخبرالله تعالى في كتابه الكريم عن مهمة الرسول بالنسبة إلى القرآن أنه مبين وموضّح لمراميه وآياته في غيرما آية كما قال تعالى : وَاَنْزَلْنَآ اِلَيْکَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ اِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُوْنَ...... (سورة النحل الآية ٤٤)، وغير ها من الآيات.

فالحديث النبوى إذاً شارح للقرآن؛ يبيّن مجمله، ويقيّد مطلقه، يأوّل مشكله ولايمكن العمل بمقتضى القرآن الكريم إلاَّ بواسطة الحديث النبوى الشريف وهذا هو مراد ما نقل عن بعض السلف رحمه الله (بأن القرآن أحوج إلى الحديث منه إلى القرآن) والله تعالى أعلم.

(٣) وقد قال تعالى فى كتابه الكريم " لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِيْنَ اِذْ بَعَثَ فِيْهِمْ رَسُوْلًا مِّنْ اَنْفُسِهِمْ يَتْلُوْا عَلَيْهِمْ اٰيٰتِه وَيُزَكِّيْهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتٰبَ وَالْحِكْمَةَ وَاِنْ كَانُوْا مِنْ قَبْلُ لَفِىْ ضَلٰلٍ مُّبِيْنٍ ......

(سورة آل عمران الآيه ١٦٤)

فقد بيّن بأنّه عليه الصلاة والسلام قد أوتى الكتب والحكمة قد ذهب جمهور العلماء إلى أن الحكمة شيء غير القرآن وهي ما اطلعه الله تعالى عليه من أسرار دينه وأحكام شريعته ويعبّر العلماء عنها بالسنة فإن الله تعالى قد عطف الحكمة على الكتاب وذلك يقتضى المغايرة ولايصحّ أن يراد بها حينئذ غير السنة، لأنها فى معرض الإمتنان بها.

فقد منّ الله تعالى علينا بتعليمنا إيّاها ولايمنّ الله تعالى إلاّ بما هو حقّ وصواب فتكون الحكمة واجبة الإتباع كالقرآن ولم يوجب علينا إلاّ إتباع القرآن والرسول فتعيّن أن تكون الحكمة هى

ماصدر من الرسول من أقوال وأفعال فى معرض التشريع.

وإذا كان كذلك كان رسول الله قد أوتى القرآن وشيئاً آخر معه يجب إتباعه فيه كما جاء ذلك مصرحاً فى قول الله فى وصف رسوله، يَاْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوْفِ وَيَنْهٰهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبٰئِثَ ....(سورة الاعراف الآية ١٥٧)

وأوجب على المسلمين إتباعه فى ما يأمروينهى كما قال تعالى: وَمَآ اٰتٰكُمُ الرَّسُوْلُ فَخُذُوْهُ وَمَا نَهٰكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوْا......(سورة الحشر الآية ٧)

وقرن طاعته( ) بطاعته فى كثيرمن الآيات، فقال:"وَاَطِيْعُوا اللهَ وَاَطِيْعُوا الرَّسُوْلَ و مَنْ يُّطِعِ الرَّسُوْلَ فَقَدْ اَطَاعَ اللهَ".

وحثّ على الإجابة لمايدعوا، فقال:"يٰاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوا اسْتَجِيْبُوْا لِلهِ وَلِلرَّسُوْلِ اِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيْكُمْ"...... (سورة الانفال الآية ٢٤)

وجعل اتباعه علاّمة حب الله وشرطه ،فقال: "قُلْ اِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّوْنَ اللهَ فَاتَّبِعُوْنِىْ يُحْبِبْكُمُ اللهُ...... (سورة آل عمران الآية ٣١)

وحذرعن مخالفته ، فقال: "فَلْيَحْذَرِ الَّذِيْنَ يُخَالِفُوْنَ عَنْ اَمْرِهٖٓ اَنْ تُصِيْبَهُمْ فِتْنَةٌ اَوْ يُصِيْبَهُمْ عَذَابٌ اَلِيْمٌ"...... (سورة النور الاية ٦٣)

ويتخلص مما ذكرنا أمور:

أولاً: إن الله تعالى أوجب علينا اتباع رسوله وهذاعام فيمن كان فى زمنه وكل من يأتى بعده، ولاسبيل إلى ذلك لمن لم يشاهد

الرسول إلاّ عن طريق الإخبار فيكون الله تعالى قد أمر باتباع أخباره وقبولها لأن ما لايتم الواجب إلاّ به فهو واجب.

ثانياً: لابدّ من قبول الأخبار لمعرفة القرآن نفسه، فإن الناسخ والمنسوخ والمطلق والمقيد وما إلى ذلك في القرآن لا يعرف إلاّ بالرجوع إلى السنة المطهرة.

فهو المفسِّرُ للكتاب وإنّمَا نطق النَّبي لنا عن رّبهِ

ثالثاً: إن هناك أحكاماً متفقاً عليها من الجميع حتى الذين يردون الأحاديث، ولم يكن من سبيل لمعرفتها إلاّ عن طريق السنة.

رابعاً: أن القرآن الكريم قدحكم بالعمل على الظنّ كمافى الشهادة على الزناء أو القتل أو السرقة مع أن حرمة النفس المسلمة واليد مقطوع بهما و قد قبلت فيها شهادة الآحاد وهى ظنية بلا جدال.

خامساً: أن أخبار الآحاد وإن كان فيها إحتمال الخطأ والوهم والكذب ولكن هذا الإحتمال بعد التثبت والتأكد من عدالة الراوى وحفظه ومقابلة رواته بروايات أقرانه من الرواة أصبح أقل من الإحتمال الوارد فى الشهادات "والله أعلم."

وبهذه المناسبة نُحِبُّ أن نذكر بعض الإيرادات الّتى وردها

من ينكرحجيّة الأحاديث وقبولها كأساس ثانوى للتشريع الإسلامى والإجابة عنها مراعين الإيجاز فى ذلك.

(١) فمن أشهرما يذكرونه فى هذا الباب أنه من المعلوم وممّا لاريب فيه أن الأحاديث النبوية ألّفت ودونت تدويناً رسمياً بعد النبى ﷺ بقرن أوأكثر وإنّما بدأ التدوين من طريق جميع المحفوظات وكتابة المسموعات.

والعادة تنكربقاء الكلمات كماصدرت عن النبىﷺ حفظاً وطيلة هذه السنين، والمعانى تبع لها فحينئذ لا إعتماد عليها!

والجواب عن هذه الشبهة

أمّا أولاً: فلا نسلم ماذكروه من عدم كتابة الحديث فى عهدهﷺوعهد الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فإنّ كتابته قد نشأت فى عهده ﷺ ثم استمرّت فى عهد الصحابة ﷺ، فقد ذكرالإمام ابن سعد فى طبقاته ٢/١٢٥ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله تعالى عنهما، قال: استأذنت النبىﷺ فى كتابة ما سمعتُ منه قال: فأذن له فكتبته فكان عبد الله يسمّى صحيفته بـ"الصادقة"

وأيضاً حكى عن مجاهد رحمه الله تعالى قال: رأيت عند عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه صحيفة فسألته عنها

فقال: " هذه الصادقة " فيها ما سمعته من رسول اللهّ " ليس بيني وبينه فيها أحد".

وأيضاً فى طبقات ابن سعد رحمه الله تعالى ٨/٣ ق ٢ و ٧/٨٩ ق ٢ وفى مسند الدارمى ص ٦٨ وفى جامع بيان العلم لابن عبدالبرّ ١/٢٨ عن عبد الله بن عمرو ﷺ قال: "ما يرغبنى فى الحياة إلاّ الصادقة" والوهط.

فأمّا الصادقة: فصحيفة كتبتها من رسول الله ﷺ وأمّا الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص ﷺ كان يقوم عليها، والصحيفة كانت مشتملة على ألف حديث كمايقوله ابن الأثير: وهى محفوظة فى مسند الإمام أحمد ٢٢٦ ، ٢/١٥٨

وفى صحيح البخارى ومسلم عن علىّ ﷺ قال "ما كتبنا عن رسول الله ﷺ إلاّ القرآن وما فى هذه الصحيفة....الحديث.

وأخرج أحمد فى مسنده عن أبى حسان: أن علياً ﷺ كان يأمر الأمر فيؤتى، فيقال قد فعلنا كذا وكذا......إلى آخر ما قال: "ما عهد إلىّ رسول الله ﷺ دون الناس إلاّ بشىء سمعته منه فهو فى صحيفة فى قراب سيفي،،

صذكره صاحب المرقات ٢٨٣/٣ ط :مصر.

وفى صحيح البخارى عن أبى هريرة ﷺ " ما من أصحاب

النبى ﷺ أكثر حديثاً عنه منّى إلاّ ماكان من عبد الله بن عمرو ﷺ، فإنّه كان يكتب ولا أكتب ﷺ باب كتابة العلم، وما إلى ذلك من الأمثلة من صحيفة أبى هريرة ﷺ نفسه اوصحيفة عبد الله بن عباس وأبى بكر وأنس، وعمرو بن حزم، وأبى شاه، وعمر ﷺ راجع لتفصيل ذلك" معارف السنن" ١/١١-١٢

ويعلم مما روى الترمذى فى كتاب الأحكام، باب اليمين مع الشاهد ١/١٦٠، أن سعد بن عبادة الأنصارى ﷺ المتوفى (١٥هـ) كان يملك كتاباً فيه طائفة من أحاديث الرسول ﷺ يرويه عنه ابنه.

وكان عبد الله بن أبى أوفى رضى الله تعالى عنهما يكتب الأحاديث بيده وكان الناس يقرؤن عليه ما جمعه بخطه يعلم ذلك من عدّة أبواب البخارى، وخاصة كتاب الجهاد.

وكذلك سمرة بن جندب ﷺ المتوفى (٦٠هـ) قد جمع أحاديث كثيرة فى نسخة كبيرة ورثها عنه ابنه سليمان ورواها عنه راجع تهذيب التهذيب : ١٩٨/٤ .

وكان لجابر بن عبد الله ﷺ المتوفى (٧٨هـ) صحيفة أيضاً، ويروى مسلم فى صحيحه أنّها فى مناسك الحجّ، ويقول عنها قتادة بن دعامة التابعى الكبير المتوفى(١١٨هـ)لأنا لصحيفة جابر ﷺ أحفظ منّى من البقرة،(التاريخ الكبير) للبخارى

۱۸۲/۴ ،طبع الهند.

وقد كتب عبد الله بن عباس ﷺالمتوفى - (۲۹هـ) شيئاً كثيراً من سنة الرسول ﷺوسيرته في ألواح كان يحملهامعه في مجالس العلم.

وقد ترك حين وفاته حمل بعيرمن كتبه، وكان تلميذه سعيد بن جبير المتوفى (۹۵هـ) يكتب عنه ما يملى عليه راجع لذلك طبقات ابن سعد، وتقييد العلم ، وشذرات الذهب.

وصحيفة أبي هريرة رضى الله تعالى عنه المتوفى (۵۸هـ) التي رواها عنه تلميذه؛ همام ابن منبّه المتوفى (۱۰۱هـ) واشتهرت باسمه وصلت إلينا كاملة سالمة.

وقد قام بإخراجها ونشرها الدكتور حميد الله وهي موجودة برمتها في مسند أحمد : ۳۱۲/۲ ـ ۳۱۹ ، وتشتمل على (۱۳۸)حديثاً، وعامة أحاديثها مروية في الشيخين البخارى ومسلم. راجع لهذا البحث "صحيفة همام بن منبه المطبوعة" وغيرها والله أعلم -

وأمّا ثانياً: فإن حفظ شيء يتوقف أساسياً على شيئين إثنين -

(۱) قوة الحفظ ، (۲) تعلق الراوى ومحبته وإجلاله لمن يروى عنه، فإنّه ربما يكون الرجل ضعيف الحافظة ولكن شديد الحبّ وقوىّ

الرابطة بمن ينقل عنه، فحينئذ بقاء كلامه الذى يروى عنه يكون بقدر علاقته، وشدّة محبته معه لأنه ينظر إلى كل شيء يصدر ويظهر من محبوبه بعين الحبّ ويعيه بقلبه ويستلذّه ويرتاح بمذاكرته وتكريره كما قيل :

إذا ما بدت ليلى فكلّى أعينُ وإن هي ناجتنى فكلّى مسامعُ

وخاصة إذا كان هناك عوامل روحية دينية تحثهم على حفظ الكلام والعمل بمقتضاه والعرب كانوا مشهورين بقوة ذاكرتهم من عهد الجاهلية.

ثمّ خص الله سبحانه وتعالى هذه الأمة المرحومة والتابعين وخاصة المحدثين الكرام ورواة الأخبار بهذه الميزة المنيعة كما يقول الإمام قتادة بن ربعى التابعى رحمه الله تعالى " أعطى الله هذه الأمة من الحفظ ما لم يعط أحداً من الأمَم،خاصة خصهم بها وكرامةً أكرمهم بها" الزرقانى- ۳۹/۵.

وسنذكر بعون الله تعالى وتوفيقه، أمثلة على ذلك في تراجم أصحاب الصحاح الستة، وغيرهم فيما نحن بصدد البحث عنه - إن شاء الله تعالى -

أمّا حُبُّ الصحابة ﷺ، لنبيهم ﷺ وشدّة صلتهم به وتوقيرهم إيّاه، وإجلالهم له، فلا يوجد له نظير في القرون الماضية

منذ بدأ الله تعالى الخلق، ولا فى أصحاب النبيّين السابقين عليهم الصلاة والتسلم فقد حفظوا ﷺ شعرة من الضياع وثيابه وأظافره وكل ما يتعلق به توقيراً له وتبركاً بأثاره الشريفة وكادوا يقتتلون على وضوئه وكل ذلك قد تواتر عنهم فى كتب السنة۔

فهل يمكن من مثل هؤ لاء الصحابة ؓ أن يدعوا أقوال رسولهمﷺ وأفعاله اللتى عليها مدار سعادتهم فى الدنيا وفلاحهم فى الآخرة عرضة للضياع والنسيان۔

حاشا وكلاّ مع شدة تاكيده وترغيبه إيّاهم وتوجيههم نحو حفظها وأدائها وتبليغها إلى الغائبين عن حضرة الرسالةﷺ ولقد تواتر عنهم أنهم كانوا يعيدون الكلمة الّتى سمعواها من خليلهمﷺ فى العتاب لبعضهم ويكررونهااستلذاذاً بها وفرحاً و ارتياحاً، نحو: وإن رغم أنف أبى ذر، أو فى التأنيس مثل : يا أبا تراب، أو فى المزاح نحو ياأبا عمير ما فعل النغير، ومثل هذا كثير.

وكانوا ينقلون للمسلمين الهيئة التى شاهدوه فيها والحالة التى رأوه عليها عند أداء رسالة الله تعالى وتبليغه إياهم ما أمر الله به وخطابه الكريم من أوامره ونواهيه وما إلى ذلك

وتجد أمثلة ذلك فى الروايات المسلسلة بالضحك أو يأخذ اليدين ونحوها فإذا اجتمع فى الراوى قوة الحافظ مع المحبة

والباعث الدينى الذى يدعوه إلى حفظ الرواية ويرغبه فيه لا يبقى حينئذ إحتمال السهو والنسيان ولا يخطر على قلب بشر ظن الخطاء على الراوى والغلط فى أداء الرواية مثل هذه الظروف والأحوال بل العادة تحكم بصحة مرويه يقيناً۔ والله أعلم .

(٢) ومن شبههم أيضاً : أن بعض الأحاديث موضوعة مختلقة ومكذوبة على رسول اللهﷺ وإمكان الوضع يجرى فى كل منها فتزول الثقة بها والإعتماد عليها۔

والجواب عن هذه الشبهة بوجهين:

إلزاميى وتحقيقى

أمّا الإلزامى : فإن وضع الآحاديث د ليل على حجيتها فى القرون المشهورية لها بالخير، فإنها لو لم تكن حجّة عندهم لما احتاج المختلفون والوضاعون إلى وضعها وتشهيرها ولما تكلفوا لذلك وتحملوا فى ذلك الشدائد حتى أفضى ببعضهم إلى الصلب والتشنيق۔

وأمّا الحقيقى: فإن هذه الشبهة صدرت ممن غفل وتغافل عن جهود العلماء المتواصلة فى مكافحة التحريف والوضع ومساعيهم المشكورة البليغة فى سبيل تصحيح الآحاديث وتنقيتها وتميزها

فقد هيأ الله سبحانه وتعالى لدينه العلماء الكبار، والأئمة الحفاظ فى كل عصر من عصور المسلمين يذبون عن شريعته ويدافعون عن الآحاديث، ويقومون بكل ما لديهم من القوّة فى وجه الكاذبين وضد المحرفين .

فقد عرّفوا الأمة أسباب الوضع، وجرحوا الوضاعين، وكشفوا معائبهم، وألّفوا الكتب فى الموضوعات لكيلا يلتبس على المسلمين شىء منها وليراجع من شاء التفصيل فى هذا الموضوع إلى الكتب المؤلفة فيه.

وهل يجوز لعاقل أن يحكم بتدمير المستشفيات كلّها ومنع الأطبّاء عن المعالجة لوجود بعض الأطبّاء ممن يدس السمّ فى بعض الأدوية لبعض المرضى لعداوة أو لغرض آخر۔

وهل يمكن لعاقل أن يبطل قانون الشهادة والمحاكم العدلية لكون بعضها كاذبة أو خاطئة۔

وهؤلآء الذين يتشبثون بمثل هذه الشبهة الواهية يعتمدون على التاريخ وأخبار الأمم والممالیک مع كونها غير معتمدة على الأسانيد الّتى يوثق بها

والآحاديث لا تقبل إلا بعد التثبت من عدالة رواتها واتقانهم وفيما ذكره أئمة الحديث من شروط وقيود فى قبول الرواية وما

اشتدوا فى ذلک على من خالفها أو تساهل فيها لكفاية فى الرد على من تفوه بمثل هذه الشبهة الواهية - والله تعالى يقول الحق وهو يهدى السبيل۔

ومن شبههم كذلک: أن مفاد الأخبار الأحاد الظن والظن لايغنى من الحق شيئاً فقد أجمعوا على أن طريق الآحاد ظنىّ لإحتماله خطاء الراوى ونسيانه فلايفيد العلم عند الإحتجاج به وقد قال تعالى وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَکَ بِهِ عِلْمٌ ...... (سورة الاسرآء الاية ٣٦)

الجواب عنها: أن الظن الذى يفيده أخبار الآحاد إنّما هو نوع من العلم الذى يدورعليه كثير من الأحكام الدينية والدنيوية.

قال الإمام الراغب فى معنى الظن إن الظن اسم لما يحصل عن إمارة ومتى قويت أدت إلى العلم ومتى ضعف جداًلم يتجاوزحدالتوهم فقوله تعالى :الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ......(سورة البقرة الآية٤٦)، فمن اليقين.

وقوله تعالى:وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَکٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ... (سورة النساء الآية ١٥٧)حيث أثبت فيه الظن مع إثبات الشکّ ونفى العلم وقوله تعالى وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ...(سورة النجم الآية ٢٨).

المراد به الأوهام الناشئة من غير دليل صحيح فالظن الذى يفيده أخبار الآحاد إنّما هو القوى الراجح المقارب لليقين لاالضعيف المرجوح الذى لايتجاوزحد التوهم وحينئذالمتعبد بأخبارالآحاد إنّما يقفوما ليس له به علم وليس هذا من اتباع الظن المذموم فى شيء راجع لتفصيل هذا البحث" مقدمة فتح الملهم للعثمانيّ" ص:١٧-١٨

والمذموم فى اتباع الظن ما كان منه فى أصول الدين وقواعده الّتى يكفرجاحدهاوالمرتاب فيها مماعلم من الدين بالضرورة كالتوحيد، والرسالة، ونسبة القرآن إليه تعالى، وكذلك فى نفس أركان الإسلام كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحجّ، ويكون هذا فى مقابلة الثابت حقاً ويقيناً وفى ضدّه فهومذموم وباطل يقينا.

أمّا بالنسبة إلى الفروع فإنّه لاسبيل إلى معرفتها إلاّ بالظن غالباً والأحكام الّتى أخذت عن القرآن الكريم نفسه وهى مقطوعة بها قليلة بالنسبة لما أخذت عن طريق الإجتحاد من نصوص القرآن فإن فيه العام، والخاص، والمطلق، والمقيد، والمجمل، والمبين، وكل ذلك يجعل القطع فى فهم نصوص القرآن بعيد المنال، والمجتهدون يذهبون فيها مذاهب متعددة وليس أحد منهم يقطع بصحة اجتهاده مع وجوب العمل بما أدى إليه اجتهاده على أن

حجية أخبارالآحاد قطعية لانعقادالإجماع على ذلك بين العلماء منذ عصرالصحابة ﵃ فمن بعد فالعمل بها عمل بدليل قطعى يفيدالعلم.

وقد أمرنا القرآن الكريم بالعمل على أحبار الآحاد وشهادتهم فقد أوجب قطع يد السارق بشهادة رجلين عادلين وأمربالجلد بشهادة أربعة وهى ظنية وحرمة النفس المسلمة ويدها قطعية بل أساس المعاملات كلهادينية أوعرفية وعامة الأحكام كالميراث، والنكاح، والنسب، وغيرها على أخبارالأحاد، والشهادات التى مفادها الظن والأصل فى الخبرالصدق واحتمال الكذب والخطأ يتطرق إليه من ناحيتين.

إحداهما: فسق المخبر وسوء غرضه. **والأخرى:** سوء حفظه

وقد اشترط المحدثون الكرام رحمهم الله تعالى لقبول أخبار الآحاد فَقْدَ هذين الوصفين فى المخبر فاشتراط العدالة فى الراوى يقتضى على الاحتمال الأوّل واشتراط الحفظ ينفى عنه الاحتمال الآخر وعند ذلك لايبقى لاحتمال الخطأ والنسيان فى أخبار أى وزن وقيمة هذا. والله تعالى أعلم.

ومن إيراداتهم كذلك أن بعض الأخبار تخالف العقول.

والجواب عنها: أنه لايوجد فى الأحاديث جمعاء ما يرفضه العقل

السليم ويحكم باستحالته ولكن فيها كما في القرآن وكل دين سماوى أمور قد يستغرب بها العقل و لايستطيع أن يتصورها كأمور النبوات والحشر والنشر والجنة والنار وما إلى ذلك من المعجزات وغيرها۔

والفرق بين المستحيل عقلاً والمستغرب واضح جدا فإن الأوّل ما يلزم من تسليمه محال كاجتماع النقيضين وارتفاعهما معاً

والثاني: مايكون مستبعداً عند بعض الأذهان وكثيرمن الأمورالتى كانت غامضة على العقول أصبحت اليوم واضحة جلية.

وقصارى القول: أن حجّية أخبارالأحاد، وقبولهامن ضروريات الدين وممّا علم منه تواتراًوقطعاً والإنكارعنها كفرصريح كماقال تعالى "فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُوْنَ حَتّٰى يُحَكِّمُوْكَ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوْا فِيٓ اَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوْا تَسْلِيْمًا." (سورة النسآء الاية ٦٥)

وقال تعالى: اِنَّ الَّذِيْنَ يَكْفُرُوْنَ بِاللهِ وَرُسُلِه وَيُرِيْدُوْنَ اَنْ يُّفَرِّقُوْا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِه وَيَقُوْلُوْنَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَّنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَّيُرِيْدُوْنَ اَنْ يَّتَّخِذُوْا بَيْنَ ذٰلِكَ سَبِيْلًا () اُولٰئِكَ هُمُ الْكٰفِرُوْنَ حَقًّا وَاَعْتَدْنَا لِلْكٰفِرِيْنَ عَذَابًا مُّهِيْنًا () ...... (سورة النسآء الآيه ١٥٠، ١٥١)

وفيماذكرنا كفاية ومقنع للطلبة الكرام إن شاء الله تعالى -

المبحث السابع : في تاريخ تدوين الحديث الشريف

لايختلف إثنان من كتاب السيرة النبوية على صاحبها الصلاة والتسليمات والتحية. وعلماء السنة المطهرة في أن الحديث الشريف لم يدوّن تدويناًرسمياً على العموم في عهد النبي ﷺ بل قد ثبت على ضد ذلك نهيه عليه الصلاة والسلام عن كتابته كما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً: "لا تكتبوا عنّي ومن كتب عنّي غير القرآن فليمحه" الحديث،

ووجه ذلك:

أمّا أوّلاً: فخشية أن لايختلط بعض ذلك بالقرآن الكريم، وقد نصّ على ذلك الخطابي في "معالم السنن" ۴/۱۸۴ فقال وقد قيل إنه أنّما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لئلا يختلط به، ويشتبه على القاري فأمّا أن يكون نفس الكتاب محظوراً، وتقييد العلم بالخط منهياً عنه فلا.

وأمّا ثانياً: فإنهم كانوا في غنى عن تدوين الحديث لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، والمقصود في الحديث العمل وتجوز الرواية فيه بالمعنى جميعاً دون القرآن الكريم فإن النظم والمعنى مقصود فيه.

وأمّا ثالثاً: فقد أذن رسول الله ﷺ بالكتابة به إذناً عاماً حين نزل أكثر الوحي وحفظه الكثيرون وأمن اختلاطه بسواه فقال عليه

الصلاة والسلام- " قيّدوا العلم بالكتاب" كذا في "جامع بيان العلم" لإبن عبد البر ١ /٢٧ و "تقييد العلم" ص(١٥) رواه الحاكم ، وغيره من حديث أنس وغيره موقوفاً .

ومن المؤكد أن بعض الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين كتبوا طائفة من الأحاديث في حياته ﷺ ويدل على ذلك صحيفة علي رضي الله عنه وحديث أبي شاه رضي الله عنه وصحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه وحديث رافع بن حديج رضي الله عنه وحديث ابن عباس رضي الله عنه في مرض موته وما إلى ذلك مما سبق منّا تفصيله في موضوع حجية الحديث.

وقد ورد عن بعض السلف كذلك المنع عن كتابة الحديث ثم أجمعوا على كتابته كما روى البخاري عن عمر بن عبدالعزيزؒ وروى أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى استدل بآية المداينة لأهمية كتابة الحديث قال تعالى : وَلَا تَسْئَمُوٓا اَنْ تَكْتُبُوْهُ صَغِيْرًا اَوْ كَبِيْرًا اِلَى اَجَلِهٖ...... (سوروة البقرة الاية ٨٢)

فإذا كانت الكتابة ضرورية في الأمور الدنيوية من البيع والشراء والدين فكيف بما عليه من أساس الدين والفلاح في الدنيا والآخرة وبقوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّيْ فِيْ كِتٰبٍ ،لَا يَضِلُّ رَبِّيْ وَلَا يَنْسَى. (سورة طٰه الآية ٥٢)

فما أحوجنا إلى كتابة الحديث إننا نضل وننسى - والله أعلم .

فبدأ التدوين أولاً بأمر عمر بن عبدالعزيز الخليفة العادلؒ المتوفى (١٠١هـ) إلى الإمام أبي بكر بن عمرو بن حزمؒ المتوفى عام (١٢٠هـ) وهذا هو رأي الإمام البخاريؒ وذكره في كتاب العلم من جامعه الصحيح.

وقيل: أول من جمع الأحاديث هو الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهريؒ المتوفى (١٢٥هـ) بأمر عمر بن عبد العزيزؒ ويجوز أن كتب إليهما جميعاً.

(١) ثم بدأ التدوين في صور الرسائل في أواخر عصر التابعين فأوّل من دون منهم هو الإمام الربيع بن صبيح المتوفى(١٦٠هـ) وسعيد بن عروبة المتوفى (١٥٦هـ) فكانوا يصنفون في كل باب عليحدة .

(٢) إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة في منتصف القرن الثاني فدونوا الأحكام ومزجوها بأقوال الصحابة رضي الله عنهم والتابعين، فصنف الإمام مالكؒ موطأه بالمدينة المنورة، المتوفى (١٧٩هـ) والإمام ابن جرير بمكة المتوفى (١٥٠هـ) والأوزاعي بالشام وحماد بن سلمة بالبصرة .

(٣) إلى أن رأى بعض الأئمة أن يفرد حديث النبي ﷺ خاصة وذلك على رأس المأتين من الهجرة فصنف عبد الله بن موسى العبسي مسنداً وكذا نعيم بن حماد الخزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة.

وأوّل من ألف في تلك المسانيدهو الإمام أبو داود الطيالسي المتوفي(٢٠٣هـ) وأوفاها وأوسعها هومسند الإمام أحمد بن حنبل المتوفي (٢٤١هـ).

ولم تدون السنة الصحيحة وحدها مرتبة على الأبواب إلا في عصرأتباع التابعين كالبخاري ومن عاصرهم فأوّل من جمع الصحيح فقط واقتصرعليه في كتابه هو الإمام البخاريّ المتوفي (٢٥٦هـ).

وأول من صنف في السنن هو الإمام أبو داؤد السجستانيّ المتوفي (٢٧٥هـ) ثم تلاهم آخرون وفي ذلك يقول السيوطي رحمه الله تعالى "في ألفيته" المشهورة.

وأوّل جامع للحديث والأثر ابن شهاب آمرله عمر
وأول جامع على الأبواب جماعة في العصرذواقتراب
كابن جريج هشيم ومالك ومعمر و ولدالمبارك
وأول جامع با قتصا ر على الصحيح فقط هو البخاري

وقدجمع أبو عبد الله الحميدي رحمه الله المتوفي (٤٨٨هـ) الصحيحين على ترتيب المسانيد وجمع أبو السعادات مبارك بن الأثير المتوفي (٦٠٦هـ) الكتب الستة بترتيب الأبواب ثم نور الدين على الهيثمي رحمه الله تعالى المتوفي (٨٠٧هـ) مازاد عن الكتب الستة من المصنفات المشهورة في كتابه" مجمع الزوائد "

وجمع الحافظ الإمام السيوطي رحمه الله تعالى المتوفي (٩١١هـ) الكتب الستة، والمسانيد العشرة، وغيرها مما يزيد على خمسين مضنفاً في جمع الجوامع، السمّى بـ "الجامع الكبير".

المبحث الثامن: في تراجم أصحاب الصحاح الستة وغيرهم ومآثرهم الجليلة ومناقبهم ومميزاتهم في كتبهم وآدابهم وما يترتب على ذلك.

(١) ترجمة الإمام البخاري رحمه الله تعالى

(١٩٤ــ ٢٥٦هـ)

إسمه ونسبه: هو الإمام أبوعبدالله محمدبن إسماعيل بن إبراهيم بن الغيرة بن بردزبة الزراع الجعفي مولاهم البخاريّ. كان بردزبة مجوسياً، ومات على المجوسية، وابنه المغيرة أسلم على يد اليمان الجعفي رحمه الله تعالى. وَالي بخارا، فنسب إليه ولاء الإسلام.

ميلاده: ولد الإمام البخاري بعد الصلاة الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال عام (١٩٤هـ)

واقعة رد بصره: ذكرالخطيب في تاريخه (ص٦، ج٢) بأنه زالت بصارته في صباه، فبكت أمه بكاءً شديداً، وابتهلت إلى الله سبحانه وتعالى في ذلك فرأت في ا لمنام سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام وبشرها بقبول دعائها ورد البصارة إلى إبنها "محمدإسماعيل" فلما

استيقظت صباحاً رأت إبنها بصيراً .

اشتغاله بالعلم وحفظ الحديث:

توفى أبوه وهو صغير فنشأ يتماً فى حجر والدته ثم الهم طلب الحديث وله عشرسنين بعد خروجه عن المكتب ولما بلغ إحدى عشرة سنة رد على بعض مشائخه وهو الداخلى، ببخارى غلطاً وقع له فى السند وهو أنه قال : سفيان عن أبى الزبير عن إبراهيم فقال له:

هوالزبيربن عدى لأن أبا الزبيرلايروى عن إبراهيم فأصلح الشيخ كتابه من حفظ البخارى وراجع إلى قوله.

ولمّا بلغ من عمره عشرة سنين حفظ كتب ابن المبارك ووكيع وعرف كلام أصحاب أبى حنيفة رحمه الله تعالى ثم رحل فى طلب العلم فدخل الشام، ومصر، والجزيرة مرتين، و إلى البصرة أربع مرّات، وأقام بالحجاز ستة أعوام، ودخل مع المحدثين إلى الكوفة وبغداد، وما لا يحصى من المرات.

قال الإمام البخارى "كتبت عن أكثر من ألف رجل" وقد أخذ الناس فى تلقى العلم عنه ولم يبلغ من العمر ثمانية عشرعاماً .

وكان لايجارى فى حفظ الحديث سنداً ومتناً ومعرفة العلل والتمييز بين الصحيح والسقيم.

زهده وحسن سيرته : كان البخارى رحمه الله تعالى غاية فى

الحياء والشجاعة، والسخاء، والورع، والزهد فى دار الفناء، والرغبة فى دارالبقاء، وكان يختم فى رمضان فى كل يوم ختمة، ويقوم بعد صلاة التراويح كل ثلاث ليالٍ بختمة.

وقال وراقة: كان يصلى فى وقت السحر ثلاث عشرة ركعة وقال أيضاً: دعى محمد بن إسماعيل إلى بستان فلمّا صلّى بهم الظهر قام يتطوع فلمّا فرغ من صلاته رفع ذيل قميصه وقال لبعض من معه انظر هل ترى تحت قميصي شيئاً ؟

فإذازنبورقد لسعه ستة عشر أوسبعة عشرموضعاً وقد تورم من ذلك جسده، فقال له بعض القوم كيف لم تخرج من الصلاة أوّل ما لسعك.

قال: كنت فى سورة فأحببتُ أن أتمّها!!

ومن زهده وشمائله الكريم : ما روى أنه ورث من أبيه مالاً كثيراً، فكان يتصدق به، وكان أبوه يقول له : لا أعلم من مالى درهماً من حرام، ولادرهماً من شبهة.

كان البخارى رحمه الله تعالى نحيف الجسم ليس بالطويل، ولابالقصير، وكان قليل الأكل جداً قيل : كان يقتنع بلوزتين أو ثلاث لوزات .

وقيل : كان يدخل عليه كل شهرمن مستغلاته خمس مائة درهم فكان يصرفها فى الفقرآء وطلبة العلم وكان يرغبهم فى تحصيل

الحديث كثير الإحسان إلى الطلبة مفرطاً فى الكرم.

قال محمد بن حاتم وراق البخارى رحمه الله تعالى - رأيت البخارى فى المنام خلف النبىﷺ والنبىﷺ يمشى فكلما رفع النبىﷺ قدمه وضع البخارى قدمه فى ذلك الموضع .

وروى الخطيب أن الفربرى قال رأيت النبىﷺ فى النوم فقال لى: أين تريد ؟ فقلت محمد بن إسماعيل فقال : اقرأه منّى السلام .

وقال وراقة :كان أبوعبدالله إذا كنت معه فى السفر يجمعنا بيت واحد إلافى القيظ فكنت أراه يقوم فى الليلة الواحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين فى كل ذلك يأخذ القداحة فيورى ناراً بيده ويسرج ويخرج أحاديث فيعلم عليها ثم يضع رأسه فقلتُ له إنك تحمل على نفسك كل هذا ولا توقظنى قال : أنت شاب فلا أحبّ أن أفسد عليك نومك.

وكان يصلى وقت السحر ثلاث عشرة ركعة يوترمنها بواحدة قال: وكان معه من شعر النبىﷺ جعله فى ملبوسه.

وقال محمد بن منصور رحمه الله تعالى: كنا فى مجلس أبى عبدالله البخارى رحمه الله تعالى فرفع إنسان قذاة من لحيته وطرحها على الأرض فرأيت البخارى رحمه الله تعالى ينظر إليها وإلى الناس فلمّا غفل الناس رأيتُه مدّيده فرفع القذاة من الأرض

فأدخلها فى كُمّه.

فلمّا خرج من المسجد رأيتُه أخرجها ووضعها على الأرض فكأنه صان المسجد عما تصان لحيته- والله تعالى أعلم.

من شعره ما أخرجه الحاكم فى (تاريخه) قوله:

اغتنم فى الفراغ فضل ركوع ... فعسى أن يكون موتك بغتة
كم صحيح رأيت بغيرسقم ... ذهبت نفسه الصحيحة فلتة

ومن العجيب، أنه مات بغتة كما يأتى إن شاء الله تعالى ولمّا نعى له عبدالله بن عبد الرحمن الدارمى الحافظ أنشد، يقول:

إن عشتَ تفجع بالأحبةِ كلّهم ... وفناء نفسك لا أبالك أفجع

ثناء شيوخه عليه:

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ما أخرجتُ خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

وقال إسحاق بن راهويه : يا معشرأصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه فإنّه لوكان فى زمن الحسن البصرى لأحتيج إليه فى معرفة الحديث و فقهه.

وقال قتيبة بن سعيد جالست الفقهاء والزهاد والعباد فمارأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل وهوفى زمانه كعمرفى الصحابةؓ

وقال أيضاً : لوكان محمد بن أسماعيل فى الصحابة لكان آية.

وقال الحسين بن حريث رحمه الله تعالى لا أعلم إني رأيت مثل محمد بن إسماعيل البخارى كأنّه لم يخلق إلاّ للحديث .

وقال رجابن مرجى: فضلُ محمد بن إسماعيل يعنى في زمانه على العلماء كفضل الرجال على النساء وهو آية من آيات الله يمشى على الأرض۔

وقال الفلاس" كل حديث لايعرفه البخارى" فليس بحديث.

وقال يحى بن جعفر البيكندى رحمه الله تعالى لو قدرتُ أن أزيد من عمرى في عمرمحمد بن إسماعيل رحمه الله لفعلتُ فإن موتى يكون موت رجلٍ واحدٍ وموت محمد بن إسماعيل" فيه ذهاب العلم.

وقال الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى ماتحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخارى رحمه الله تعالى.

وقال محمد بن عبدالرحمن الدغولى رحمه الله تعالى كتب أهل بغداد إلى محمد بن إسماعيل كتاباً فيه

المسلمون بخيرمابقيت لهم   وليس بعدك خيرحين تفتقد

وقال محمد بن حريث سألت أبازرعة عن ابن لهيعة فقال لى: تَرَكه أبوعبد الله يعنى البخارى رحمه الله تعالى۔

وقال الحسين بن محمد المعروف بالعجلى : ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل، ومسلم حافظ، ولكنه لم يبلغ مبلغ محمد بن إسماعيل

وقال العجلى : رأيتُ أبا زرعة، وأباحاتم يستعمان إليه وكان أمة من الأمم ديناً فاضلاً يحسن كل شيء وكان أعلم من محمد بن يحى الذهلى رحمه الله تعالى بكذا وكذا .

وقال أبوعبدالله بن عبدالرحمن الدارمى رحمه الله تعالى- قد رأيت العلماء بالحرمين، والحجاز، والشام، والعراق؛ فما رأيت أجمع من محمد بن إسماعيل وهوأعلمنا وأفقهنا وأكثرنا طلباً ۔

وسأل الدارمى رحمه الله تعالى عن حديثٍ وقيل له إن البخارى" صحّحه فقال: محمدبن إسماعيل أبصرمنّى وهو أكيس خلق الله عقل من الله ما أمربه ونهى عنه من كتابه وعلى لسان نبيه إذا قرأ محمد القرآن شغل قلبه وبصره وسمعه وتفكر في أمثاله وعرف حلاله من حرامه .

وقال أبوعيسى الترمذى رحمه الله تعالى : لم أرأعلم بالعلل ولابالأسانيد من محمدبن أسماعيل البخارى رحمه الله تعالى-

وقال له مسلم رحمه الله تعالى لايبغضك الاحاسد وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك.

وقال أبوعبدالله الأخرم رحمه الله سمعتُ أبى يقول : "رأيت مسلم بن الحجاج بين يدى البخارى وهو يسأله سوال الصبىّ المتعلم".

وجاء مسلم بن الحجاج رحمه الله إلى البخارى رحمه الله

فقبّل بين عينيه وقال دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين ويا طبيب الحديث في علله۔

وما إلى ذلك من كلمات الأئمة المشايخ والمعاصرين وأصحابه في حق هذا الإمام الجليل وفيما ذكرنا كفاية للبصير المقتنع وللباحث في هذا الموضوع مجال واسع وليراجع لذالك المطولات وخاصة مقدمة الفتح " هدى السارى " للحافظ ابن حجر العسقلانىؒ و"مقدمة البخارى"لشيخى ومولائى محمدإدريس كاندهلوى والله هو الؤفق والمعين۔

عجيب حفظه وغريب ضبطه: ومن عجيب حفظه مارواه أبوأحمد بن عدى الحافظ: سمعتُ عدة مشايخ بغداد يقولون:" أن محمد بن إسماعيل البخارى رحمه الله قدم (بغداد) فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وأرادوا إمتحان حفظه فعمدوا إلى مئة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعواهاإلى عشرة أنفس لكل رجلٍ عشرة أحاديث وأمرواهم إذا وحضرأن يُلقوا ذلك على البخارىؒ وأخذوا الموعد للمجلس فحضروا المجلسَ جماعةٌ من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم ومن البغداديين.

فلمّا اطمأنَّ المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث فقال البخارى رحمه الله :

"لا أعرفه فما زال يُلقى عليه واحداً بعد واحدٍ حتى فرغ والبخارىؒ يقول: لاأعرفه وكان العُلمآء ممَّن حضرالمجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون : فهم الرجل

ومَن كان لم يدرِالقصةَ يقضى على البخارى رحمه الله تعالى بالعَجُز والتَّقصيرو قِلَّةِ الحفظ۔

ثم انتدب رجل آخرمن العشرة أيضاً فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث المقلوبة فقال:لا أعرفه ولم يزل يُلقى عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخارى رحمه الله يقول: لاأعرفه ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلُّهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة والبخارى رحمه الله لايزيدهم على(لا أعرفه) فلمَّا عَلِمَ فرغوا إلتفت إلى الأول فقال : أمّا حديثك الأول: فقلت كذا وصوابه كذا، والثالث، والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة، فردَّ كلَّ متنٍ إلى إسناده وكلَّ إسنادٍ إلى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك فأقرَّ الناسُ له بالحفظ واذعنوا له بالفضل۔

قال الحافظ ابن حجرالعسقلانى رحمه الله تعالى: ليس العجب من رده الخطأ فإنه كان حافظاً بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة۔

وقال أبوبكر الكلوذانى رحمه الله تعالى: ما رأيت مثل

محمد بن إسماعيل كان يأخذ بالكتاب من العلم فيطلع عليه إطلاعة فيحفظ عامة أطراف الأحاديث من مرة واحدة.

وقال أبو الأزهر رحمه الله تعالى : كان بسمرقند أربع مائة محدث فتجمعوا وأحبوا أن يغالطوا محمد بن إسماعيل فادخلوا إسناد الشام فى إسناد العراق وإسناد العراق فى إسناد الشام وإسناد الحرم فى إسناد اليمن فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطة ـ

وروى غنجارفى تاريخه عن يوسف بن موسى المروزىؒ قال : كنت فى البصرة فى جامعها إذ سمعت منادياً ينادى! ياأهل العلم لقدقدم محمدبن إسماعيلؒ تعالى فقاموا إليه وكنت معهم فرأينارجلاً شاباً ليس فى لحيته بياض فصلّى خلفَ الأسطوانة ـ

فلمّافرغ أحدقوابه وسألوه أن يعقد لهم مجلساً للإملاء فأجابهم إلى ذلك فقام المنادى ثانيا فى جامع البصرة فقال : ياأهل العلم لقد قدم أبوعبدالله محمد بن إسماعيل فسألناه أن يعقد مجلس الإملاء فأجاب بأن يجلس غداً فى موضع كذا.

فلمّاأن كان الغد حضر المحدثون والفقهاء والحُفّاظ والنُّظّارحتى اجتمع قريب من كذا وكذا ألف نفس فجلس أبوعبدالله للإملاء فقال قبل أن يأخذ فى الإملاء يا أهل البصرة ! أنا شابٌّ وقد سألتمونى أن أحدثكم وسأحدثكم عن أهل بلدكم تستفيدونها يغنى لست عندكم فتعجب الناس من قوله فأخذ فى الإملاء فقال: حدثنا

احسن الخبر في مبادئ علم الأثر

عبدالله بن عثمان بن جبلة بن أبى رواد ببلدكم قال حدثنى إلىّ أنس ابن مالكـ ﷺأن أعرابياً جاء إلى النبى ﷺ فقال: يارسول اللهﷺ "الرجل يحب القوم"...... الحديث .

ثم قال : هذا ليس عند منصور يعنى الذى ساقه البخارى عنه، إنّما هوعندكم عن غيرمنصور فأملى عليهم مجلسا من هذا النسق يقول فى كل حديث: روى فلان هذا الحديث عندكم كذا فأمّا مِن رواية فلان يعنى التى يسوقها فليست عندكم ـ

وقال سليم بن مجاهد : قال لى محمد بن إسماعيل البخارىؒ : لا أجيء بحديث عن الصحابة والتابعين إلاّ عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ولست أروى حديثاً من الصحابة والتابعين يعنى الموقوفات إلاّ وله أصل أحفظ ذلك من كتاب الله وسنة رسولهﷺ وقال أيضاً:ما جلست للتحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم وحتى نظرتُ كتب أهل الرأىَ وماتركت بالبصرة حديثاً إلاّ كتبته.

قال و سمعته يقول لا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلاّ وهو فى الكتاب والسنة قال قلت له يمكن معرفة ذلك قال: "نعم "

وقال الحافظ أحمد بن حمدون : رأيت البخارى فى جنازةٍ ومحمد بن يحيى الذهلى رحمه الله تعالى يسئله عن الأسماء والعلل والبخارى يمرّ فيه مثل السهم كأنّه يقرأ قل هوالله أحد .قال

محمدبن حمدويه: سمعت البخاری رحمه الله تعالی یقول: أحفظ مئة ألف حدیث صحیح وأحفظ مأتی ألف حدیث غیر صحیح.

قال وراقه: سمعته یقول: ما نمت البارحة حتی عددت کم أدخلت فی تصانیفی من الحدیث فإذا نحو مئة ألف حدیث.

وقال أیضاً: قلت له: تحفظ جمیع ما أدخلت فی تصانیفک قال: لایخفی علیّ جمیع ما فیها.

هذه نبذة من أحوال حفظه وسعة دائرة علمه رحمه الله تعالی راجع لذلک "هدی الساری مقدمة الفتح" لإبن حجرالعسقلانی من ص ۲۵۴ - ۲۶۱ و"مقدمة شیخنا الکاندهلوی قدسّ الله سره" من ص: ۷ - ۱۱ -والله تعالی أعلم . -

دخول الإمام البخاری نیسابور، وماوقع له هناک مع شیخه محمد بن یحیی الذهلی رحمه الله تعالی فی مسئلة اللفظ:

أمّا الذ هلی -رحمه الله تعالی- فهو الإمام أبوعبدالله محمد بن یحیی بن عبدالله بن خالد بن فارس بن ذؤیب الذهلی النیسابوری کان أحد الحافظ فی عصره، روی عنه البخاری، ومسلم، وأبوداود، والترمذی، والنسائی، وابن ماجة، وغیرهم.

ولمّا قدم الإمام البخاری -رحمه الله تعالی- نیسابور، عام خمسین ومئتین، قال محمدبن یحیی الذهلی -رحمه الله تعالی- فی

مجلسه: من أراد أن یستقبل محمد بن إسماعیل غداً، فلیستقبله، فإنی أستقبله، فاستقبله الذهلی وجمیع علماء نیسابور، واستقبلوه من مرحلتین من البلد، أو ثلاث.

وقال الذهلی رحمه الله تعالی أیضاً: اذهبوا إلی هذا الرجل الصالح، فاسمعوا منه، فذهب الناس إلیه، فاقبلوا علی السماع منه حتی ظهر الخلل فی مجلس الذهلی رحمه الله تعالی وَازدَهَمَ الناسُ علی البخاری رحمه الله تعالی حتی إمتلئت الدور والسطوح، وبعداليوم الثالث قام رجل فی مجلس البخاری رحمه الله تعالی فقال له:ما تقول فی اللفظ بالقرآن مخلوق، أوغیرمخلوق؟

فأعرض عنه ولم یجبه ثلاث مرّات فألح علیه الرجل، فقال له البخاری: القرآن کلام الله غیرمخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والإمتحان بدعة؛ فشغب الرجل، وقال: قد قال: لفظی بالقرآن مخلوق.

وکان البخاری یقول: من زعم أنی قلت لفظی بالقرآن مخلوق، فهوکذّاب، فإنی لم أقله إلا أنی قلت: أفعال العباد مخلوقة.

فلمّا سمعه الذهلی نادی علیه، ومنع الناس من الإختلاف إلیه حتی هجر، وکان مسلم لازم البخاری رحمه الله تعالی منذ قدم نیسابور، وأدام الإختلاف إلیه، وکان یختلف أیضاً إلی محمد بن یحیی الذهلی، وکان مسلم یناضل عن البخاری رحمه الله تعالی

ولم يختلف عن مجلس البخاري رحمه الله تعالى۔

ولمّا وصل خبره إلى الذهلي رحمه الله تعالى بأنّه على مذهب البخاري رحمه الله تعالى قديماً وحديثاً، فقال يوماً في مجلس ألا من قال باللفظ فلايحل أن يحضر مجلسنا.

وقال كذلك: القرآن كلام الله غيرمخلوق، ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوق، فهو مبتدع لايجلس إلينا، ولانكلم من يذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى-

فأخذ مسلم رحمه الله تعالى الرداء فوق عمامته، وقام على رؤس النّاس، وخرج من مجلسه، وجمع كل ما كتب منه، وبعث به على ظهرحمال إلى باب محمد بن يحيى الذهلي، فاستحكمت بذلک الوحشة، وتخلف عنه وعن زيارته، ولم يخرج بعد ذلک عن الذهلي رحمه الله ولاعن البخاري رحمه الله ولمّا قام مسلم، وأحمد بن سلمة عن مجلس الذهلي بسبب البخاري رحمه الله

قال الذهلي رحمه الله تعالى لايسا كنّني هذا الرجل في البلد، فخشي البخاري رحمه الله تعالى، وسافر منها.

ومن كمال ورع البخاري رحمه الله تعالى، أنّه حدث عن الذهلي في جامعه زهاء ثلاثين موضعاً، وخشي أن يكتم علماً، ورزقه الله على يديه، ويذكره باسمه المحض فيقول: حدثنا محمد، أو ينسبه

إلى جده، أوجد أبيه وعذره في قدحه بالتأويل، ولم يصرح باسمه مع نسبه المعروف؛ لئلايوهم الناس أنه يصدقه على نفسه، فيجر ذلک إلى البخاري نفسه.

قال أحمد بن سلمة: دخلت على البخاريّ، فقلت له: ياأباعبدالله! هذا رجل مقبول في خراسان لاسيما في هذا المدينة، وقد لجّ في هذا الأمرحتى لايقدرأحدنا أن يكلمه فيه فماترى ؟

فقبض على لحيته، ثم قال : وَأُفَوِّضُ اَمْرِيْ اِلَى اللهِ۝اِنَّ اللهَ بَصِيْرٌ بِالْعِبَادِ

ثم قال:اللهم إنک تعلم أني لم أردالمقام بنيسابورأشراً،ولابطراً،ولا طلباً للرياسة، وإنّما أبت نفسي الرجوع إلى الوطن لغلبة المخالفين، وقد قصدني هذا الرجل حسداً لماآتاني الله لاغير،ثم قال لي: ياأحمد! إنّي خارج غداً لتخلصوامن حديثه، لأجلي فخرج منها إلى بخاری .

رجوعه إلى بخارا، وخروجه منها إلى خرتنک، ووفاته هناک.

ولمّا رجع الإمام إلى وطنه بخارى، نصبت له القباب على فرسخ من البلد حتى لم يبق مذكورونثرعليه الدنانيروالدراهم، فبقي هناک مدّة حتى وقع بينه وبين أميربخاری؛ خالد بن أحمد الذهلي من الوحشة؛ وذلک أن الأميربعث إليه أن احمل إليّ ”كتاب الجامع“ و”التاريخ“ لأسمع منک، فقال البخاري رحمه الله تعالى لرسوله: قل له إنّي لا أذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب السلاطين،

فإن كانت له حاجة إلى شيء منه، فليحضر في مسجدي، أوفي داري، فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذرعند الله يوم القيامة، فإني لا أ كتم العلم .

فكان هذا سبب الوحشة بينهما،ستعان عليه الأميربحريثبنأبي ورقاء،وغيره من أهل بخارى، حتى تكلموا في مذهبه،فنفاه عن البلد فدعا عليهم، فقال : اللهم أرهم ما قصدواني به في أنفسهم، وأو لادهم، وأها ليهم .

فأمّا خالد: فلم يأت عليه إلاّشهرحتى جاء الأمر، بأن ينادى عليه، فنودى عليه، وهو على أتان، وأشخص على أكاف، وصار عاقبة أمره إلى الذل والحبس.

وأمّاحريث: فابتلى في أهله، فرأى فيها ما يجعل عن الوصف، وكذلك فلان ابتلى في أولاده، فأراه الله فيهم البلايا.

قال عبدالقدوس بن عبدالجبار: فخرج البخاري حمه الله تعالى إلى خرتنك قرية من قرى سمرقند، وكان له فيها أقرباء ، فنزل عندهم قال: فسمعته ليلة من الليالي، وقد فرغ من صلاة الليل يقول في دعائه: اللهم قد ضاقت عليّ الأرض بمارحبت، فاقبضني إليك فما تم الشهرحتى قبضه الله تعالى.

قال غالب بن جبريل الذي نزل عنده البخاري بخرتنك

إنّه أقام أياماً؛ فمرض حتى وجه إليه رسول من أهل سمرقند يلتمسون منه الخروج إليهم، فلمّا مشى قدر عشرين خطوة إلى الدابة ليركبها، قال: أرسلوني فقد ضعفت، فأرسلناه فدعا بدعوات، ثم اضطجع فقبض، فسال منه عرق كثير، وكان قد قال لنا: كفنوني في ثلاثة أثواب؛ ليس فيها قميص، ولاعمامة، ففعلنا؛ فلمّا أدرجناه في أكفانه وصلينا عليه، ووضعناه في قبره، فاح من تراب قبره رائحة طيبة، كالمسك، ودامت ذلك أياماً حتى جعلناه خشباً مشبكاً، ولمّا ظهرأمره بعد وفاته، خرج بعض مخالفيه إلى قبره، وأظهروا التوبة، والندامة .

تاريخ وفاته: توفي في ليلة السبت ليلة عيد الفطرعند صلاة العشاء ،ودفن يوم الفطر بعد الظهر، عام (٢٥٦هـ)الموافق ٢ / ٩/ ٨٧٠، وقبره بـ"خرتنك" وتسمّى اليوم بكشلك

إسماعيل بخارى على مسافة (٢٠) كيلومترشمالاً عن سمرقند في مقا طعة أزبكستان مديرية أرغد، ويزارقبره، وهواليوم مصنوع من مرمرة بيضاء ،وحوله رواق كبير.

وقد زرتُ هذه البلاد،وتشرفتُ بزيارته،يوم الأحد

٩/٩/١٤١٢هـ) الموافق (١٥/٣/١٩٩٢)، ونالت هذه البلاد الإستقلال، وانهارت الشيوعية وانهزمت في مسقط رأسها

وبينتها،-ولله الحمد على ذالك -

وقال بعض العلماء: رأيت النبى ﷺ فى المنام ومعه جماعة من الصحابة وهو واقف؛ فسلمتُ عليه، فرد علىّ السلامَ، فقلت: ماوقوفك هنا يارسول الله ؟

قال: أنتظرمحمد بن إسماعيل، قال: فلما كان بعد أيام بلغنى موته، فنظرت فإذا هو قدمات فى الساعة التى رأيت النبى ﷺ فيها !.

وروى جعفر بن أعين المروزى أنّه قال: لو قدرت أن أزيد من عمرى فى عمرمحمد بن إسماعيل البخارى رحمه الله تعالى لفعله، لأن موتى موت أحد من الناس، وموت البخارى ذهاب العلم وموت العالَم، ونعم ما قيل:

إذا مات ذوعلم وفتوى ‌ ‌ فقد وقعت من الإسلام ثلمه

وقد جمع بعض العلماء تاريخ ولادة البخارى، ومدة حياته، ووفاته فى بيت، فقال:

كان البخارى حافظاً ومحدثاً ‌ ‌ جمع الصحيح مكمل التّحرير
ميلاده صدق ١٩٤ ومدة عمره ‌ ‌ فيها حميد وانقضى فى نوره ٢٥٦

الباعث له على تأليف هذا الجامع الصحيح: ذكرغيرواحد من العلماء المحديثين فى بيان الباعث أنّ الإمام البخارى رحمه الله

سمع مرة من شيخه إسحاق بن راهويه، يقول لتلامذته: لوجمعتم كتاباًمختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ قال البخارى: فوقع فى نفسى فأخذت فى جمع الجامع .

وروى عنه كذلك أنه قال: رأيت النبى ﷺ فيما يرى النائم، وكأننى واقف بين يديه بيدى مروحة أذبّ عنه بها منه؛ فسألت بعض المعبّرين، فقال لى: أنت تذبّ عنه الكذب؛ فهو الذى حملنى على إخراج الجامع الصحيح .

وصف كتاب الجامع الصحيح:

يقول البخارى رحمه الله تعالى: ما كتبت فى كتابى الصحيح حديثاً إلاّ اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين، واستخرتُ الله تعالى، وتيقنت صحته، وخرجته من نحو ست مائة ألف حديث،وصنفته فى ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيمابينى، وبين الله تعالى، وما تركت من الصحيح أكثر حتى لا يطول .

يقول الحافظ ابن حجر: بدأ تصنيفه وترتيب أبوابه فى المسجد الحرام بمكة المكرمة، ورى عن جماعة من المشايخ أن البخارى حول تراجم جامعه بين قبرالنبى ﷺ ومنبره، وكان يصلى لكل ترجمة ركعتين، فجزاه الله تعالى عن الإسلام والمسلمين خيراً فى إخراج مثل هذا الكتاب الجليل،وأفضل الكتب على الإطلاق بعد كتاب

الله تعالى المنزلة، وأصحها بعد كتاب الله تعالى ثبوتاً وإسناداً

قال الحافظ ابن كثيررحمه الله كتاب البخاري رحمه الله يستسقى بقرأته الغمام، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام. ومـا قرء في شدة إلاّ فرجت، ولا ركب به في مركب، فغرقت، راجع مقدمة الشيخ الكاندهلوى -رحمه الله تعالى. (ص ٢٠) .

تسمية هذا الكتاب العظيم وغرضه فيه:

نقل شيخنا كاندهلوىؒ عن الشيخ ولى الله الدهلوىؒ ما ملخصه أنّ علماء الحديث في بداية أمرهم صنفوا كتب الحديث في أربعة فنون السنة وهوالفقه كموطأ مالك،وفن التفسير،مثل كتاب ابن جريج، وفن السير، كسيرة ابن إسحاق، والزهد، والرقاق، مثل كتاب عبد الله ابن مبارك في هذا الموضوع.

فأراد البخاريؒ في كتابه "الصحيح" جمع هذه الفنون الأربعة، وأن يجرده لما حكم له العلماء بالصحة من الأحاديث المسندة المرفوعة. وإنّما جاء فيه ذكرالأثارتبعاً، ولذاسمى كتابه بالجامع الصحيح المسند المختصرمن أموررسول الله ﷺ وسننه وأيامه، راجع مقدمة الكاندهلوى رحمه الله تعالى(ص ١٠) لبيان غرض المؤلف تفصيلا. فعلم من الجامع أنّه يجمع الفنون السابقة، ومن الصحيح؛ أنّه ليس فيه شيء ضعيف عنده، ومن المسند؛ أنّ أحاديثه متصلة السند

ببعض الصحابة عن رسول الله ﷺ من قوله، أوفعله، أوتقريره، أو ما يتعلق به، وما وقع في كتابه ممّا سوى ذلك، فإنّما جاء ذكره عرضاً، وتبعاً لاإصالةً، وقصداً. -والله أعلم-

عدد أحاديثه وكتبه وتراجمه:

قال الشيخ تقي الدين ابن الصلاح عدد أحاديث الصحيح للبخاريؒ سبعة ألاف ومأتان وخمسة وسبعون (٧٢٧٥) بالأحاديث المكررة، هكذا أطلقه وقيده الإمام النووي في الشرح الأحاديث المسندة المكررة فأخرج بلفظ المسندة الآحاديث المعلقة، وماأورده البخاري في تراجم، والمتابعات .

ويقول الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: جملة ما فيه من الأحاديث المكررة سوى المعلقات، والمتابعات، سبعة آلاف وثلاث مائة وسبعة وتسعون حديثاً (٧٣٩٧)، فقد زاد على ما ذكره مائة حديث واثنين وعشرين حديثاً، والخالص من ذلك بلا تكرار ألفان وست مائة وحديثان (٢٦٠٢).

وقال الحافظ: ألفان وخمس مائة وثلاثة عشر ٢٥١٣ 'المقدمة' ص ١٢٩ وجملة مافيه من التعاليق ألف وثلاثمائة واحد وأربعون حديثاً (١٣٤١) وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه، وليس فيه من المتون الّتي لم تخرج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلاّ مائة وستون حديثاً (١٦٠) وجملة

مافيه من المتابعات، والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاث مائة وأربعة وأربعون حديثاً (٣٤٤) فجملة ما في الكتاب على هذا بالكرر تسعة ألاف وإثنان وثمانون حديثاً سوى الموقفات على الصحابة، والمقطوعات عن التابعين، فمن بعدهم.

وصورة الأعداد فيما يلي.

الأحاديث المكررة على رأى الحافظ ابن حجرؒ ٧٣٩٧حديثا

المعلقات (١٣٤١) حديثاً.

المتابعات والتبيه على اختلاف الروايات (٣٤٤) حديثاً

فجميع ما فيه سوى الموقوفات، والمقطوعات (٩٠٨٢)حديثاً، وهي ألف وستمائة وثمانية (١٦٠٨)حديثاً،كذا فيمقدمة اللامع.

عدد تراجم البخارى:

وعدد كتب البخارى مائة وشيء، وعدد أبوابه ثلاثة آلاف وأربع مائة وخمسون باباً (٣٤٥٠) مع اختلاف قليل في نسخ الأصول، وفي النسخ الهندية ثلاثة وثمانون كتاباً وثلاثة آلاف وثمانمائة وستة وتسعون باباً، والمجموع (٣٩٤٩).

عدد مشايخه:

الّذين صرّح عنهم فيه مأتان وتسعة وثمانون(٢٨٩)، وعدد من تفرّد بالرواية عنهم دون مسلم، مائة وأربعة وثلاثون (١٣٤)،

راجع المقدمةلشيخناالكاندهلوى رحمه الله تعالى والقسطلانى : ١/٢٨، ومقدمة الفتح، وتوجيه النظر فى مصطلح أهل الأثر

عدد نسخ البخارى:

تسعة عشرةُ منها نسخة المحدثة الكبيرة كريمة بنت أحمد المروزية المتوفاة (٤٦٥هـ)، ولها من العمرمائة سنة روت عن أبي الهيثم محمدبن مكى المتوفى سنة (٣٨٩هـ)، وقرأ هو"الجامع الصحيح" على أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربرى المتوفى (٣٢٠هـ)، وقد ولد عام (٢٣١هـ) وعلى رواية الفربرى رحمه الله مدارالروايات فى هذا الزمان.

قال الكرمانى رحمه الله تعالى الفربرى (بفتح الفاء وكسرهاوفتح الراء الأولى وإسكان الم حدة منسوبة إلى قرية من قرى بخارى، سمع الصحيح من البخارى رحمه الله مرتين، مرةبفربرسنة ثمان وأربعين ومأتين ببخارى، ومرة سنة إثنين وخمسين ومأتين.

وقيل:ثلاث مرات، وقدبلغ من روى عن البخارى صحيحه بلا واسطة تسعين ألف شخص، والمستخرج عليه إثنان وعشرون مستخرجاً، هذا ولم يعن علماء الإسلام بكتاب بعد القرآن كما عنوا بصحيح البخارى رحمه الله تعالى حتى بلغ الذين كتبوا حوله ما بين شرح واختصار وترجمة رجال عدداً كبيراً، وحسبك أن تعلم أن عدد شروحه فحسب بلغت إثنين وثمانين شرحاً، كما ذكره ذلك

صاحب "كشف الظنون".

وقد زاد عدد الشروح على ما ذكره صاحب "كشف الظنون" إلى يومنا هذا، وأحسنها "فتح الباري" للحافظ ابن حجر" وعمدة القاري" للحافظ بدر الدين العينى، هو أغزرها ما دة وأعلاها ترتيباً وعرضاً للمسائل والمباحث، وأجودها حلاً للمفردات والتراكيب.

ومن شروحه المفيدة جداً "فيض الباري" للشيخ السيدأنور شاه الكشميرى و"فضل البارى"لشيخ الإسلام شبيرأحمد العثمانىؒ "تحفةالقارى"لشيخنامحمدإدريس الكاندهلوى رحمه الله تعالىٰ " ولامع الدرارى "مع تعليقات الشيخ محمد زكريا السهارنفورى " وأنوارالبارى"من مجموعة محاضرات السيد أنورشاه الكشميرى

ومن تصانيف الإمام البخارى رحمه الله غيرجامعه الصحيح

(١) الأدب المفرد. (٢) جزء رفع اليدين.

(٣) جزء القرأة خلف الإمام. (٤) بِرُّ الوالدين.

(٥) التاريخ الكبير. (٦) التاريخ الأوسط.

(٧) التاريخ الصغير. (٨) كتاب خلق أفعال العباد.

(٩) كتاب الضعفاء. (١٠) الجامع الكبير.

(١١) التفسير الكبير. (١٢) كتاب الأشربة.

(١٣) كتاب الهبة. (١٤) أسامى الصحابة.

(١٥) كتاب المبسوط. (١٦) كتاب الفوائد.

(١٧) كتاب الوحدان. (١٨) كتاب العلل.

(١٩) كتاب الكنى.

راجع لذلك المرقاة" ١/٣ والسنة ومكانتها" (ص٤٠٧).

مميزات تراجم البخارى:

ترجمة الباب مايذكره المؤلّف عنواناً للباب قبل السند والرواية، ويظهرمنه مراده، والإمام البخارى -رحمه الله تعالىٰ سباق غايات فى هذا الموضوع لم يدرك أحد شأنه، ولم يبلغ محدث ومؤلف في وضع التراجم غايته، ولذا يقال عنه فقه البخارى فى تراجمه، وقد ذكروا لهذا المقال شرحين :

الأوّل: أن معنى الفقه هوالمعنى اللغوى أى دقة نظره،وإصابة فهمه، وثقوب ذهنه، وشدة ذكائه، ورسوخ فكره ورأيه يظهرمن تراجمه العجيبة مماحيرت الأفكار، وأعجزت الأنظار، ولم يؤد أحد حقها إلى اليوم.

والثانى: ان مختاراته فى المسائل الفقهيه ورأيه فيها يبدو من تراجمه فالفقه حينئذ بمعناه الاصطلاحي وله رحمه الله تعالىٰ فى التراجم خصوصيات وعدات ومميزات كثيرة ويدل كثرة ذٰلك على عظم شانها وقد ألّف شراح هذا الكتاب، وغيرهم منا ل أئمة

المحدثين مؤلفات في حل هذه التراجم نفسها وإظهار نكارتها وأسرارها، ورموزها. وقد جمع منها؛ الشيخ محمد زكريا المحدث السهارنفوري ما بلغ سبعين أصلاً في مقدمة شرحه العظيم، "لامع الدراري" جزاه الله تعالى عن الإسلام، والمسلمين خيراً.

ولنكتفي ههنا بما يكثر وقوعه، ويسهل حفظه على الطلاب والمشتغلين في دراسة هذا الكتاب العظيم

(١) وضع الإمام البخاري رحمه الله تعالى في عامة التراجم آيات تناسبها كالترجمة الأولى في جامعه للتبرك بالقرآن، وإثبات دعواه بالأصلين: الكتاب والسنة، وأن يجعل الحديث شرحاً وتفسيراً للآية.

(٢) كثيراً ما يتبع في التراجم لفظ الرواية المسندة في الباب المترجم له، فقد يذكر الترجمة بلفظ قول النبي ﷺ نحو، قول النبي ﷺ " بني الإسلام على خمس" مثلاً وقد لا يذكر لفظ القول، فيقول: باب: " الحياء من الإيمان" مثلاً، فإنه لفظ الرواية التي لاتكون على شرطه، أو تكون ضعيفة ولا يصدرها حينئذ بلفظ قول النبي ﷺ مثلاً، نحو باب:" لا وصية لوارث"

(٣) وقد يجمع مع لفظ الرواية في الترجمة آثاراً مروية من الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين -، أوغيرهم يريد بها التنبيه على رجحانه إلى جانب في الموضوع، وقد يزيد فيها لفظاً، أو

لفظين حسب ما يقتضيه الحال.

(٤) وقد يجمع آثاراً متعارضة في الترجمة تنبيهاً على موضوع الخلاف وعدم قطعه وجزمه على جانب، وإذا لم يزد في مثل هذه التراجم لفظاً من جانبه يصعب تحصيل مراده حينئذ.

(٥) يضع التراجم حسب مايختار في الموضوع، ويعمل بالرواية ولا يضع الترجمة على مالايختاره، وإن كانت الرواية تدل على ذلك، بل يذكر الرواية تحت ترجمة أخرى، فلا يجمع بين البابين المتضادين، كما جمع الإمام أبوداود، والإمام الترمذي في كتابيهم -رحمهم الله تعالى أجمعين. -

(٦) قد يذكر آثاراً بعضها بصيغة الجزم، وبعضها بصيغة التمريض، وقد يكون صحيحاً عنده؛ ولكنه يرويه بالمعنى؛ فيشير بصيغة التمريض إلى كونه صحيحاً عنده، ولكنه يرويه بالمعنى فيشير بصيغة التمريض إلى ذلك لاإلى ضعف في إسناده.

(٧) وقد يذكر فيها قطعة حديث مرفوع بصيغة التمريض إشارة إلى ضعف إسنادها، وتكون المسئلة المستفادة منها صحيحة معمولة بها.

(٨) ومن دأبه في التراجم كذلك أنه قديذكر في الترجمة الواحدة مسائل متفرقة، ربما لاتكون من باب واحد، فيتكلّف بعض الشارحين هناك بإرجاع تلك المسائل إلى باب واحد، وابداء

وجوه المناسبة بينها مع أن المصنف رحمه الله تعالى يذكر بعضها؛ لكونها من ملحقات الباب لا يريد منها كونها متسقة أصلاً كما فى (ص ٢٩) ،(باب الماء الذى يغسل به شعر الإنسان)وكان عطاء لايرى بأساً أن يتخذ منه الخيوط، والحبال، وسئور الكلاب، وممرها ......إلخ.

فالأولى من مسائل المياه، والأخيرة من مسائل الآسار.

(٩) وقد يزيد لفظاً فى الترجمة يريد به تعميم الحديث عن مورده

(١٠) ولمّا لم يكن قصده من التأليف جمع الأحاديث الصحيحة فقط، بل غرضه مع ذلك استنباط الفوائد اللطيفة، والنكت الحكمية، والمسائل الفقهية، كما سبق ،كرر الحديث الواحد، وقطعه فى مواضع، ووضع تراجم مختلفة عليه حسب المصلحة، كدأب القرآن الكريم فى تكرير بعض القصص وتقطيعها.

(١١) ومن دأبه كذلك أنه قد يخرج الروية، ويضع عليها باباً بدون ترجمة؛ فقد قيل فى مثل ذلك:

أنه بمنزلة الفصل من الباب السابق؛ لكون الرواية تناسبه من وجه، وتفارقه من وجه آخر .

أويريد بذلك تشحيذ أذهان الطلبة، والناظرين فيه أن يترجموا عليها ما يناسب الرواية.

أويشير إلى كثرة المسائل التى يمكن أن تستنبط منها.

أو يجعله كحاء التحويل فى السندين .

أو يجعله دليلاً لما فى الرواية الأولى.

أو يشير بذلك تعدد طرق الرواية.

أو رجوعاً إلى الأصل، وماإلى ذلك من الوجوه التى ذكرها المشايخ رحمهم الله تعالى.

(١٢) وقد يعكس فيذكر الباب مع الترجمة، ولا يذكر لها الرواية؛ فقد قيل فى ذلك:

أنه يعتمد ذلك فيما لم يجد لها حديثاً على شرطه، وقد يريد بيان مسئلة بدون إفادة الدليل كبعض أجزاء الترجمة الواحدة.

(١٣) وقد يترجم بلفظ الإستفهام مثل؛كيف،أوهل، ونحوذلك إشارة إلى أهمية الموضوع،أو إلى اختلاف الآراء والأقوال فى ذلك أوالتنبيه إلى أن فيه مجالاً للنظر، أو تعارضاً فى الأدلة مما يوجب التوقف، و لايريد نفس الكيفية.

(١٤) ومن عادته كذلك أنه قد يترجم بأمر ظاهر قليل الجدوى فى بادء النظر كقوله: باب قول الرجل: ما صلينا" ونحوذلك، ولكن يظهر للمتأمل جدواه حيث يشير فى مثل ذلك إلى رد قول من كرهه.

(١٥) وقد يكرر الترجمة الواحدة إشارة إلى اختلاف الأغراض والمعانى، نحو باب" فضل العلم" فى موضعين من كتاب العلم،

فالمراد من الفضل فى الأول: فضيلة العلم، ومن الثانى: بقية العلم، وقد يفرق بينهما إصالة وتبعاً

(١٦) وقد يذكر ترجمة ولايدل عليها الروايات التى يسوقها صراحة ولكن يدل عليها تلك بحسب بعض طرقهاصراحة أو إشارة.

(١٧) وقد يضع الترجمة للرد على بعض المحدثين، أو الفقهاء إشارة، أو يصرح بذلك، ويبطل أقوالهم.

(١٨) كثيراً ما يكون الترجمة شرحاً للحديث الذى يسوقه، ولا يكون دعوى .

(١٩) وقد يذكر الترجمة، ولايريد منها مدلولها اللفظى الصريح، بل يريد مدلولها الإلتزامى الثابت بالإشارة، أو الإيماء فما يورده فى الباب يكون مطابقاً للثانى كما فصلوا ذلك فى أول ترجمته، باب "كيف كان بدء الوحى"

(٢٠) قد يذكر فى مبدأ الكتاب من الترجمة ما يدل على مبدأ الحكم المذكور فى الكتاب كقوله فى كتاب الصلاة باب "كيف فرضت الصلاة فى الإسراء" وكذلك فى "كتاب الجمعة" والزكاة، ورمضان، والحج، وما إلى ذلك.

(٢١) قد يدخل الباب الأجنبى بين الأبواب المتناسقة للتنبيه على لطيفة يرشد الناظر إلى التدبر فى ذلك كما ذكر باب الجهاد من

الإيمان، بين باب قيام ليلة القدر من الإيمان، وباب تطوع قيام رمضان من الإيمان، ونحو ذلك، وتراجم أبواب الوضوء عامتها داخلة تحت هذا الأصل، -والله أعلم.-

ولقد أجاد من قال فى شأن تراجمه:

أعيا فحول العلم حل رموزما   أبداه فى الأبواب من أسرار

أغراض الأئمة أصحاب الصحاح الستة وغيرهم فى مؤلفاتهم:

(١) لقد سبق منا أن مقصد البخارى رحمه الله تعالى من تأليفه لم يكن الإقتصار على جمع الأحاديث الصحيحة فقط بل هدفه مع هذا هواستنباط الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه الثاقب من كل حديث مسائل كثيرة فرقها فى الأبواب بحسب المناسبة، واعتنى فيها بآيات الأحكام وسلك فى الإشارات السبل الوسيعة.

ولذلك قطع الحديث فى مواضع من كتابه و ذكر فى كل باب قطعة تناسبه كدأب القرآن الكريم ، فى تقطيع القصص وتكريرها فى مواضع، وتفريقها حسب المصلحة، فإن الحق سبحانه وتعالى لم يسق القصص مساقاً واحداً إلاّ بعض القصص .

(٢) وأمّا غرض الإمام مسلم رحمه الله تعالى فى صحيحه:

فهو تجريد الأحاديث الصحيحةالمجمع عليها من غير تعرض للإستنباط، ولذا يجمع المتون فى موضع واحد، ولا يفرقها، ولا

يقطعها ويحافظ على الإتيان بالفاظها ولا يروى بالمعنى ولا يخلط معها شيئاً من أقوال الصحابة وغيرهم.

والمراد من المجمع عليها ما أجمع على صحته الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني،قاله شيخ الإسلام شبير أحمد العثماني رحمه الله في مقدمة "فتح الملهم"

(٣)**وهمة أبي داود في سننه:** جمع الأحاديث التي استدل بها فقهاء الأمصار ودارت فيهم وبنوا عليها الأحكام، فجمع في كتابه السنن

(١) الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم فقيه، ولذا صرح الإمام الغزالي وغيره: بأن كتابه كاف للمجتهد،

(٢) ومن دأبه في ذلك أنه يذكر بابين متضادين نظراً إلى اختلاف الفقهاء .

(٣) ويقدم أصح ما في الباب عنده ويترجم له ثم ما يكون دونه في الدرجة عنده.

(٤) ويشير إلى اختلاف الرواة والألفاظ؛ لأن اختلافها يوجب الاختلاف في الإستنباط أحياناً .

(٥) ويبين العلل وينبّه على الخطأ وما إلى ذلك.

(٦) أمّا الإمام الترمذى رحمه الله تعالى :

فقد جمع بين مقاصد مشايخه الثلاثة البخارى ومسلم، وأبي داود،فاتبع البخارى في جمع الفنون الثمانية، واستوعب الأحاديث في موضع واحد كمسلم رحمه الله، وجمع بين البابين المتضادين ونبّه على خطأ الرواة وأشار إلى علل الروايات واختلاف ألفاظها كأبي داود رحمه الله تعالى، وزاد عليه زيادات كثيرة:

(١) منها: أنه ذكرمذاهب الفقهاء ومستدلاتهمواختلافهم.

(٢) حكم على كل حديث بالصحة أو الحسن أو الضعف أو الغرابة، و ما إلى ذلك.

(٣) سمّى من الرواة من لم يذكر اسمه، أوكنا هم وذكر ألقابهم، والفوائد الأخرى ممّا يتعلق بأسماء الرجال.

(٤) يشيرإجمالاً إلى ما ورد في الباب بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان .

وقد خالف شيخه أبا داود في وضع الأبواب والأحاديث؛ فإنه يقدم الأحاديث الضعيفة ويترجم عليها ويؤخر أصحّ ما في الباب عنده غالباً فإن قصده الأول : التنبيه على الخطأ والعلل، بخلاف أبي داود، فإن هدفه الأصلي استنباط المسائل.

(٥) **ومقصدالنسائي في سننه:** الجمع بين طريقي الإمام

البخارى ومسلم، والتنبيه على العلل؛ فطريقته فى وضع التراجم والإستنباط طريق البخارى رحمه الله وفى إيراده الحديث الواحد فى موضع واحد بأسانيد مختلفة وألفاظها متعددة طريقة مسلم رحمه الله تعالى وذكر البابين المتضادين؛ كأبى داودؒ. وبيّن العلل ونبّه على الخطأ كالترمذى.

ولذا قيل: إن الإمام النسائى رحمه الله تعالى سلك أغمض المسالك وأجلها، وكتابه أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربه سنن أبى داود رحمه الله ثم كتاب الترمذى، ويقابله من جهة أخرى سنن ابن ماجة؛ فإنه تفرد بالرواية عن رجال متهمين بالسرقة والكذب.

(٦) **وأمّا ابن ماجة:** فقد جمع فى سننه الأحاديث الّتى تستنبط منها الأحكام الفقهية.

قال ابن الأثير: كتاب ابن ماجة؛ كتاب مفيد قوى النفع فى الفقه لكن فيه أحاديث ضعيفة جداً بل منكرة، ولذا لم يضفه غير واحد من الأئمة الحديث إلى الصحاح؛ بل جعلوا السادس مؤطا مالك.

وأول من أدخل سنن ابن ماجة رحمه الله فى عدد الأصول الستة؛ هو الحافظ أبو الفضل بن طاهر المقدسى المتوفى (٥٠٧هـ)، وتابعه على ذلك أكثر الحفاظ فى كتبهم فى الرجال والأطراف؛

لكونه مفيداً قوى التبويب فى الفقه مشتملاً على الروايات المرفوعة فقط، مجرداً عن المسائل وأقوال الصحابة والتابعين، وسنفصل هذا فى ترجمته بعون الله تعالى وتوفيقه.

(٧) **وأمّا طريقة الإمام أبى جعفر الطحاوى رحمه الله تعالى** فى كتبه وخاصة فى شرح معانى الآثار

فهو أحسن الطرق لأنّه جمع أحاديث الأحكام كأصحاب السنن" وزادعليهم فى الموازنة بين الأحاديث المختلفة وتنقيح الدلائل وترجيح المسائل، واستيعابه للأحاديث أكثر من استيعاب مسلمؒ، وإجمال الترمذى -رحمه الله تعالى- بقوله: و فى الباب" يوجد كثيراً فى كتابه، وجمع بين طريقى الأثر والنظر، وأكد المسائل بالدلائل العقلية الإجتهادية، بعد الدلائل النقلية ممّا يسبق إليه وقد شارك رحمه الله أصحاب الصحاح الستة فى الرواية عن بعض مشائخهم وعاصرهم، فقد ولد الطحاوى رحمه الله عام (٢٢٩هـ)، وتوفى عام (٣٢١هـ)؛ فكان عمره عند وفاة الإمام البخارىؒ المتوفى (٢٥٦هـ)(٢٧) سنة، وعند وفاة مسلمؒ المتوفى (٢٦١هـ)(٣٢) سنة، وعند وفاة الأمام أبى داودؒ المتوفى (٢٧٥هـ)(٤٦) سنة، وعند وفاة ابن ماجه المتوفى (٢٧٣هـ) (٤٤) سنة، وعند الإمام الترمذى المتوفى (٢٧٩هـ) زهاء وخمسين

سنة، وعند وفاة الإمام النسائى المتوفى (٣٠٣هـ)(٧٤) سنة.

وقد روى عنه النسائى كما روى الطحاوى عنه كذلك، وسنفصل هذا الموضوع فى أحوالهم كذلك، إن شاء الله تعالى ،

-والله تعالى هو الموفق.-

شروطهم فى الصحاح، ومميزاتهم فيها بحسب الرواة :

فقد ذكروا فى ذلك أن الرواة بحسب الحفظ والإتقان والملازمة لمشايخهم على خمس طبقات، ولكل طبقة مزية على الّتى تليها

فالطبقة الأولى: من الرواة من جمع بين كمال الحفظ، وتمام الضبط، وبين طول الملازمة لشيوخهم كيونس بن يزيد سفيان بن عيينة بالنسبة إلى الإمام الزهرى -رحمه الله تعالى . -

الطبقة الثانية: من كان قوى الضبط والإتقان ولكن قليل الملازمة لشيوخهم فلم يمارسوا أحاديثهم كأوزاعى، وليث بن سعد وابن أبى ذئب فى أصحاب الزهرى بالنسبة إليه.

الطبقة الثالثة : من كان قليل الضبط والإتقان غير سالمين من غوائل الجرح والتعديل كثيرالملازمة لشيوخهم كسفيان بن حسين وجعفربن برقان بالنسبة إلى الزهرى .

الطبقة الرابعة : من كان قليل الضبط والإتقان وكذلك قليل

الملازمة والصحبة لشيوخهم وهؤلاء قد شاركوا أهل الطبقة الثالثة فى عدم سلامتهم من الجرح والتعديل، وتفردوا بقلّة الممارسة لروايات المشايخ لأنهم لم يصاحبوهم كثيراً كإبراهيم بن يزيد المكى والمثنى بن صباح بالنسبة إلى الإمام الزهرى.

الطبقة الخامسة : هم من سوى الطبقات الأربعة من الضعفاء والمجهولين، والمتهمين لايجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج الرواية عنهم إلاّ على سبيل الإعتبار والإستشهاد كمحمد بن سعيد المصلوب وأمثاله.

فالإمام البخارى رحمه الله تعالى يروى فى كتابه الجامع" عن الطبقة الأولى استيعاباً وعن الطبقة الثانية انتخاباً للمشاهيروقد يروى عنها تعليقاً ولايروى عن الطبقة الثالثة إلاّ نادراً، وإنّما يروى عنها فى المتابعة والإستشهاد.

وأمّا الإمام مسلم رحمه الله فيخرج عن الطبقتين الأوليين استيعاباً وعن الثالثة انتخاباً كما يفعل البخارى رحمه الله فى الطبقة الثانية،ولا يتنزلان فى الرواية إلى الطبقة الرابعة،أوالخامسة.

وأمّا الإمام أبوداود،والنسائى : فيرويان عن الطبقات الثلاث الأولى استيعاباً،وعن الطبقة الرابعة انتخاباً، ولا ينزلان إلى الطبقة الخامسة.

أمّا الإمام الترمذي، وابن ماجة : فيرويان عن الطبقات الأُول وينـزلان إلى الخامسة الترمذي قليلاً وا بن ماجة كثيراً كماأنّ الترمذي -رحمه الله تعالى - ينبّه على تضعيف الراوي وخطأه بخلاف ابن ماجه .

والفرق بين مسلم وأبي داود، والنسائي من وجهين إثنين :

الأول : أنّ مسلماً إنّما يروي عن الثالثة انتخاباً وتقويةً لما في الثانية،بخلاف أبي داود والنسائي؛ فإنّهما يرويان من الثالثة استيعاباً وعن الرابعة تقوية لما في الثالثة.

الثاني : أن مسلماً يروي الأحاديث الّتي أجمع الأئمة المحدثون الأربعة على قبولها، وهم :أحمد بن حنبل ويحيى بن معين -- وعثمان بن أبي شيبة -رحمه الله تعالى - وسعيد بن منصور الخراساني -رحمه الله تعالى - راجع مقدمة فتح الملهم " (ص٥٧).
والإمام أبوداود والنسائي؛ يرويان ما لم يجمعوا على تر كه، ثم شرط أبي داود وإن كان أعلى من شرط الترمذي في الرواة لكن الترمذي أبلغ منه؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفاً فإنه يبين ضعفه وينبه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صحّ عند الجماعة، بَيدَ أن كتابه مشتمل على

الرواية من الطبقة الخامسة، فلهذا جعلنا شرطه دون شروط أبي داود هذا -والله تعالى أعلم- .

ترتيب الصحاح الستة:

(١) المشهور في ذلك: إنّ أصحّ الكتب بعد كتاب الله ، إنّما هو "الجامع الصحيح" للإمام البخاري ثم صحيح مسلم" ثم" سنن أبي داود" ثم "سنن الترمذي" ثم" سنن النسائي" ثم "سنن ابن ماجة"

(٢) وقال شيخنا : إنّ بعض المشايخ ومنهم؛ محدث الهند الأكبر السيد محمد أنور شاه الكشميري -رحمه الله تعالى - يقدّم "النسائي" لأنّه صرّح على أنّ ماأخرجه في سننه "المجتبى الصغرى" صحيح عنده، فقد التزم الصحة.

وأمّا أبوداود السجستاني : فقد نصّ على شرطه، ولم يلتزم الصحة.

وقد قيل في أبي عبد الرحمن النسائي أنّه أحفظ من مسلم بن الحجاج القشيري -رحمه الله تعالى- .

(٣) وقد قدم بعضهم الترمذي على أبي داود لما سبق في مميزاته وخصائصه في الكتاب من الحكم على كل حديث وما إلى ذلك، لكن شرط أبي داود أعلى من شرطه، وصنيعه في تخريج الأحاديث في كتابه أشد وأقوى .

وكان الشيخ أنورشاه الكشميري -رحمه الله تعالى - يرى

أن سادس الستة هو مسند الدارمي أو المؤطأ الإمام مالك لاسنن ابن ماجه لاشتماله على إثنين وعشرين حديثاً موضوعاً .

وأوّ ل من أدخل سنن ابن ماجه في عداد الصحاح الأصول الستة: هو الحافظ أبو الفضل بن طاهر المقدسي المتوفى (٥٠٧هـ) كمامرّ وتابعه عبد الغني المقدسي في الكمال، وأصحاب كتب الأطراف، والمتأخرون .

واعترض على من يقول بأصحية كتاب البخاري" بعد كتاب الله وفضيلته على سائر الكتب بعده بقول الإمام الشافعيّ ما تحت أديم السماء بعد كتاب الله أصحّ من مؤطأ الإمام مالكّ ـ

فقال العلماء : إنّما قال الشافعي رحمه الله تعالى هذا قبل وجود الصحيحين وإلاّ فهماأصحّ منه إتفاقاً والشافعي رحمه الله إنّما أثبت الأصحيّة للمؤطأ بالنسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه كجامع سفيان الثوري، وحماد بن سلمة، وغيرهما فلا منافاة بين ما قال الشافعي - رحمه الله تعالى - وبين ما اختاره المحققون.

وقال شيخنا -رحمه الله تعالى - أنّ المؤطأ؛ لاندماج أحاديثه في "صحيح البخاري "كأنّه مودع بتمامه في الصحيح " فصارجزءً منه، ولا مغايرة بين الكل والجزء في التفضيل.

ويؤيّده ما قاله الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلويّ وأمّا

نسبة المؤطأ إلى الصحيحين، فالمؤطأ كالأم لهما لأنّ الشيخين تعلّما طريق الرواية عنه، وكذلك تمييز الرجال ووجود الإستنباط.

وأمّا ما قال الحافظ ابن حجر العسقلانيّ بأن المؤطأ، مشتمل على الموقوفات والبلاغا ت بخلاف" صحيح البخاري" وكذلك فيه المراسيل، فقال شيخناّ نقلاً عن الأنورشاه الكشميريّ بأن توجيه الحافظ ليس بشيء؛ لأنّ الموقوفات والمراسيل والأحاديث المنقطعة موجودة في البخاري أيضاً، بيد أنّها في البخاري، للإستشهاد وفي المؤطأ للإستدلال ولا يضره ذلك؛ لأنّ المراسيل وغيرها بشروطها الخاصة مقبولة عند مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل في قول رحمهم الله جميعاً وتلقتها الأمة بالقبول وأوّل من خالف فيها هو الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

(٢) الإمام مسلم بن الحجاج وصحيحه

(٢٠٦ــ٢٦١هـ)

اسمه ونسبه: هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كرشاد القشيري نسباً والنسابوري وطناً نسبة إلى بني قشير قبيلة عربية، والنيسابور مدينة شهيرة في خراسان كان مولده فيها رحمه الله تعالى عام (٢٠٦هـ) على القول الأصحّ أحد آئمة

الحديث المشهورين وكبار المبرزين من أهل الحفظ والإتقان

مشايخه : طلب العلم منذ الصغرثم رحل إلى الأقطار الإسلامية، وتلقى العلم عن جلّة الشيوخ بها، سمع بخرسان عن يحيى بن يحيى، وإسحاق بن راهويه و فى الرىّ سمع عن محمد بن مهران ، وأبى غسان، وغيرهما، وفى العراق عن الإمام أحمد بن حنبل وعبدالله بن مسلمة القعنبى وغيرهما، وبالحجاز عن سعيد بن منصور، وأبى مصعب،وفى مصرعن عمرو بن سواد، وحرملة بن يحيى، وغيرهؤلاء .

وروى عن الإمام البخارى رحمه الله فى غيرصحيحه هذا وكان شديد الحبّ والتقديرله وقد اقتدى به فى وضع صحيحه إلاّ أنّه حصل بينهما جفاء فى آخرحياته -والله تعالى يرحمهم جيعاً-

تلامذته: روى عنه من الأئمة ،الإمام الترمذى، وابن خزيمة ، ويحيى بن صاعد وأبوحاتم الرازى وأحمد بن سلمة، وأبوعوانة الإسفرائنى، وخلائق كثيرون وراوية كتابه الصحيح هو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابورى الفقيه الزاهد صاحب أيوب بن الحسن الزاهد الفقيه الحنفى، وكان رحمه الله مجاب الدعوة، توفى أبو إسحاق فى رجب سنة ثمان وثلاث مائة الهجرى.

وقد قال: فرغ لنا مسلم -رحمه الله تعالى من قراءة الكتاب فى

رمضان سنة سبع وخمسين ومائتين.

وروايته هذه مشهورة فى عامة البلاد، ويروى فى بلاد المغرب مع ذلك عن الإمام أبى محمد بن على الفلاس -رحمه الله عن الإمام مسلم -رحمه الله تعالى -.

مؤلفاته:

(١) كتاب الصحيح الذى نحن بصدد البحث عنه .

(٢) المسند الكبير صنفه على ترتيب أسماء الرجال.

(٣) الجامع الكبير على ترتيب الأبواب.

(٤) كتاب العلل .

(٥) كتاب أوهام المحدثين.

(٦) كتاب من ليس له إلاّ راو واحد.

(٧) كتاب التمييز .

(٨) كتاب طبقات التابعين.

(٩) كتاب المخضرمين، وما إلى ذلك.

(١٠) كتاب مشايخ مالك.

(١١) كتاب مشايخ الثورى.

(١٢) كتاب حديث عمروبن شعيب .

وفاته : كانت وفاته بسبب غريب نشأ عن غمرة فكرة علمية، وذلك أنّه عقد له مجلس بنيساربور مجلس للمذاكراة فذكر له حديث، فلم يعرفه فانصرف إلى منزله وقدمت له سلة فيها تمر فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرةً تمرةً؛ فأصبح وقد فنى التمر، ووجد الحديث فكان ذلك سبب موته، وتوفى عشاء الأحد ودفن يوم الإثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومأتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة.

قال الشيخ شمس الدين محمد الجزرى فى مقدمة شرحه للمصابيح المسمّى بتصحيح المصابيح" إنّى زرتُ قبره بنيسابور وقرأتُ بعض صحيحه على سبيل التيمن والتبرك عند قبره، ورأيتُ آثارالبركة، ورجاء الإجابة فى تربته المرقات ١٣/١) راجع لمنا قبه بستان المحدثين.

صحيح مسلم رحمه الله تعالى:-

هو كتاب الذى طبقت شهرته الآفاق، وسار ذكره فى الأمصارمكث فى تأليفه خمس عشرسنة، وروى فيه ثمانية وأربعين وثلاث مائة وأربع آلاف حديث (٤٣٤٨) بدون تكرار، وانتخبه من ثلاث مائة ألف حديث وقد سبق أنّ ذكرنا مقصدتأليفه وشرطه فى الصحيح.

يمتاز صحيح مسلم بما يلى:

(١) ذكر الأحاديث المسندة المجردة من غيرأن يذكر الموقوفات إلاّ نادراً.

(٢) لم يتصد لاستنباط الأحكام والفوائد الأخرى كما تصدى لذلك الإمام البخارى -رحمه الله تعالى-

(٣) جمع طرق الحديث فى مكان واحد بأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فسهل تناوله بخلاف البخارى -رحمه الله تعالى -

(٤) لم يقطع الأحاديث ولم يترجم عليها هو، وإن كان مبوباً فى الحقيقة، وقد قام بالتبويب والترجمة شراح كتابه، والتراجم الموجودة الآن من وضع شارحه الإمام النووى -رحمه الله تعالى -

(٥) اعتنائه بالتمييز بين حد ثنا، وأخبرنا وتقييده ذلك على مشايخه، وكان من مذهبه الفرق بينهما وأن حدثنا، لا يجوز إطلاقه إلاّ لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة وأخبرنا، لما قرء على الشيخ، وهو مذهب الشافعى -ر حمه الله تعالى-، والنسائى، وأهل المشرق، والإمام البخارى -رحمه الله تعالى- يسوى بينهما فى الإطلاق، وهو رأى الترمذى والجماهير.

(٦) إهتمامه بضبط ألفاظ الرواة بقوله : حدثنا فلان وفلان، واللفظ لفلان مثلاً، أواختلاف فى لفظ المتن،أوصفة الراوى، أو

نسبه، وما إلى ذلك كتحريه فى نقل صحيفة همام بن منبه بقوله فروى لنا أحاديث منها كذا و كذا .

(٧) إحتياطه فى تلخيص الطرق وتحويل الأسانيد وحسن ترتيبه للأحاديث، وقد ذكر صاحب كشف الظنون خمسة عشر شرحاً لكتابه الصحيح من أشهر ها شرح الحافظ أبى زكريا يحيى بن شرف النواوى الشافعى المتوفى (٦٧٦هـ)

وقد شرّحه فى هذا القرن شيخ مشايخنا شيخ الإسلام شبير أحمد العثمانى -رحمه الله تعالى (المتوفى ١٣٦٩ هـ)، ولكن لم يتمه وقد أكمله أخونا الفاضل العلامة الورع محمد تقى العثمانى ابن فضيلة الشيخ محمد شفيع المفتى الديوبندى -رحمه الله تعالى - وهو شرح قيم نافع جداً مشتمل علىٰ مقدمة علميّةتتعلّق بأصول الحديث وبعض المباحث.

وقد اختصر كتابه الصحيح، أيضاً عدد من كبار العلماء ومن أشهر مختصراته : تلخيص كتاب مسلم، وشرحه لأحمد بن عمر القرطبى المتوفى (٦٥٦هـ) ومختصر، الحافظ زكى الدين عبد العظيم المنذرى المتوفى (٦٥٦هـ)

الموازنة بينه وبين الجامع الصحيح للإمام البخارى رحمهما الله

والعلماء فيها على أقوال:

الأول: أنّ صحيح مسلم" أفضل من صحيح البخارى" وهذارأى أبى على النيسابورى وبعض المغاربة، وهو قول ضعيف يرده علوّ الرجال البخارى على رجال مسلم، وغير ذلك وسنبينه فيما بعد -إن شاء الله تعالى -

والقول الثانى: أنهما سواء فى الصحة حكى ذلك ابن الململقن عن بعض المتأخرين، وهوكذلك قول ضعيف.

القول الثالث: أنّ صحيح البخارى " أفضل وإن كان " صحيح مسلم " أسهل فى الوضع، وهذا القول هو المختارعند جمهور المحدثين، والفقهاء رحمهم الله جميعاً ومن أحسن ما قيل فى ذلك:

قالوا لمسلم فضل   قلت البخارى أعلى
قالوا المكرر فيه   قلت المكرر أحلى

وقد ذكرشيخنا ومولانامحمد إدريس الكاندهلوى رحمه الله تعالى خمسة وجوه فى مقدمة البخارى، لتفضيل البخارى ،على مسلم أشار إليها فى قصيدة له فى هذا الموضوع وإليكم بعض أبياتها

أَصَحُّ كتابٍ بعد تَنزيل ربّنا   صحيحُ البخارى ثم يتلوه مسلمُ
وهذا هوالقولُ المحقَّق عندهم   وبالله هل يَرتاب فى ذاك مسلمُ
أصحُّ أحاديثاً وأوفى لطائفا   محيّرأفكاراً إذا ما يُترجِمُ

وأحسنُ تـرتيباً إذا ما يُبَوِّب   فـللّـه عِقـدٌ من لَـآلٍ مـنـظَّمِ
أسانيـدُه مثـل النُّجوم ثَـواقِب   بهـا حفظُ دينِ الله والجهلُ يُرْجَمُ
ومـن كلِّ فنٍّ فيه علمٌ وحكمةٌ   فـللّـه كـنـزٌ للعـلوم مُـخَتَّمُ
وَعنـه روى تسعون ألفاً صحيحَه   فحسبُكَ هذا الفضلُ إن كنتَ تَفهَمُ
كتـابٌ بـه يُسقى الأنامُ ويُمطَر   و يُتْلـى لـرفع النّائبات و يُختَمُ
جَزَاه إلهُ العرشِ عن كلّ مُسلِم   مَـدى الدّهرما يُتلى البخاريُّ ومُسلِم

وملخص هذه الوجوه الخمس فيما يلي:

الأول: أن أحاديث "صحيح البخارى" أصحّ من أحاديث "مسلم"

الثانى: أنّـه أجمـع وأشمـل لـلطـائف الحكم والإستنباطات الـفقهية والـنكة الغريبة والفوائد البديعة كما يشهد لذلك تراجمه الّتي حيرت الأفكار و العقول.

الثالث: أنّ تـرتيب كتبه في الصحيح، وأبوابه أحسن من ترتيب مسلم ،كما لايخفى ذلك على من درس كتابين .

الرابع: أن كتـاب البخارى جامع لفنون السنة الثمانية كما سبق ذلك، بخلاف مسلم فإنّه ليس بجامع .

الـخامس: أن" صـحيـح البـخـارى" أقـوى أسانيد وأتقن رجالاً وأشد اتصالاً من" مسلم " وقد ذكروا لذلك وجوهاً.

أمّا أولاً : فـإنّ البـخـارى يـخـرج في "صحيحه الجامع" عن الـطبـقة الأولـى البـالـغة فـي الحفظ والإتقان وطول الملازمة أصولاً وعـن الـطبـقة الثانية انتخاباً اتصالاً تارةً وتعليقاً أو مقروناً بالغير تارةً أخـرى والإمـا م مسـلـم يـخـرج عـن الـطبـقة الـثـانية أيضـاً أصولاً واستيعاباً.

وأمّـا ثـانياً : أنّ مسـلـمـاً مـن مـذهـبـه أنّ الإسـنـاد المعنن له حكم الإتـصـال عـند ثبوت المعاصرة، وإن لـم يثبـت تـلاقيهما ما لم يكن الـراوى مـدلّسـاً والبـخـارى لا يجعله فى حكم الإتصال إلاّ أن يثبت اللّقاء بينهما ولومرةً .

وقـد أظهـر البخارى هذا المذهب فى تاريخه ، وجرى عليه فـى صـحـيـحـه الجامع "حتى أنّه ربما يخرج الحديث الذى لايتعلّق بالترجمة لإثبات سماع الراوى عن شيخه إذا روى عنه معنعناً.

وقد أنشد شيخنا الكاندهلوى -رحمه الله تعالى - فى ذلك :

تنازع قوم فى الحديث المعنن   فـقد قيل موصول وقد قيل مرسل
فجمهورأهل العلم اشترطوا اللقاء   و ذا عـن عـلـي والبخا ر ى ينقل
ويـكفيه إمكان اللقاء عند مسلم   و قـلبى إلى قو ل البخارى أميل
فإن اللقاء فيه الشفاء و سكينة   وسـلـوا ن قلب شيق يتـمـلـمل

واعلم أن شرط اللّقاء عند البخارى إنّما هو شرط للصحيح الذى يخرج به فى جامعه الصحيح" لاللصحيح مطلقاً فلا يخرج فى جامعه حديثًا معنعناً إلاّ بعد ثبوط اللّقاء بين الراوى وشيخه والتصريح بالسماع عنه فى إسناده من الأسانيد، ولا يكتفى بمجرد إمكان اللّقاء بينهما كالإمام مسلم -رحمه الله تعالى. -

وأمّا ثالثاً: إنّ الّذين انفرد البخارى عنهم بالرواية دون مسلم أربع مائة وخمسة وثلاثون رجلاً والمتكلم فيه منهم ثمانون رجلاً فحسب، والذين انفرد مسلم بالإخراج عنهم دون البخارى ست مائة وعشرون رجلاً والمتكلم فيه منهم مائة وستون رجلاً.

ولاشكّ أنّ التخريج عمن لم يتكلم فيه أولى من التخريج عمن تكلم فيه وإن لم يكن هذا الكلام قادحاً على أنّ الذين تفرد البخارى بالرواية عنهم ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه الذين مارس أحاديثهم وجالسهم وعرف أحوالهم؛ فهو أدرى بهم من الناقدين بخلاف مسلم فإنّ أكثرممن تفرّد بالرواية عنهم ممن تكلّم فيهم ممّن تقدم عصرهم عليه من التابعين ومن بعدهم.

وقد أكثرمسلم فى الرواية عنهم دون الإمام البخارىؒ راجع لهذا البحث شرح النخبة الفكر" وتعاليقه" ومقدمة البخارى" لشيخنا الكاندهلوى، وما إلى ذلك.

وأمّا رابعاً: أنّ ما انتقد على مسلم أكثر فإن الأحاديث الّتى انتقدت عليها بلغت مائتى حديث وعشرة اختص البخارى منها بأقل من ثمانين ويشتركان فى اثنين وثلاثين وباقيها مختص بمسلم.

ولقد قال فى ذلك الشيخ محمد زكريا السهارنفورىؒ

فدعد (٧٨) لجعفى وقاف (١٠٠) لمسلم وبل (٣٢) لهما وقيت عن الردى

هذا وقد اتفق العلماء على أنّ الإمام البخارى -رحمه الله- كان أجلّ من مسلم فى العلوم وأعرف منه لصناعة الحديث، وأنّ مسلماً تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه.

وقال الدارقطنى: لولاالبخارى لما راح مسلم ولا جاء"

راجع لهذا المبحث " شرح نخبة الفكر" وحواشيه وشرح السخاوى على ألفية العراقى رحمه الله تعالى. -

(٣) الإمام أبو داودالسجستانى وسننه

(٢٠٢ ــ ٢٧٥هـ)

اسمه ونسبه: هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدى وسجستان (بكسر السين الأولى وقد تفتح بكسرالجيم وسكون السين الثانية) معرب سيستان من نواحى هراة من بلادخراسان، ولد بها سنة (٢٠٢ هـ) ورحل فى طلب العلم إلى العراق والشام، ومصر وكتب عن شيوخها وسكن البصرة، وقدم بغداد مراراً؛ فروى سننه بها

ونقله أهلها عنه سمع من الإمام أحمد فأكثرعنه، ويحيى بن معين والقعنبي وسليمان بن حرب وقتيبة وخلائق لايحصون وروى عنه النسائي وغيره، وأثنى عليه العلماء بالحفظ،والعلم والفهم مع الورع والدين قال جمع فيه ألين الحديث لأبي داود كما ألين الحديد لداود عليه السلام

وقال فيه الحاكم أبوعبدالله: كان أبوداود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة.

قصر كتابه السنن" على أحاديث الأحكام وبذلك كان أوّل من ألّف في الأحكام من أصحاب الصحاح والسنن"

وصف كتابه السنن"

قال الخطابي -رحمه الله تعالى - شارح سننه: لم يصنف في علم الدين مثله، وهوأحسن وضعاً وأ كثر فقهاً من الصحيحين.

وقال أبوداود: ما ذكرت فيه حديثاً أجمع الناس على تركه .

وقال ابن الأعرابي: من عنده القرآن وكتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيء ألبتة.

وقال ابن الناجي: كتاب الله أصل الإسلام،وكتاب أبي داود عيدالإسلام

وقد صرّح أبو حامد الغزاليّ باكتفاء المجتهد به في

الأحاديث.

وقال النوويّ ينبغي للمشتغل بالفقه وبغيره الاعتناء به فإن معظم أحاديث الاحكام الّتي يجتهد بها فيه مع سهولة تناوله.

وقد انتقى سننه من خمس مائة آلاف حديث فبلغت أربعة آلاف وثمانمائة حديث وكان يقول في وصف كتابه: كتبتُ عن رسول الله ﷺ خمس مائة ألف حديث انتخبت منها ماضمنته كتاب السنن ﷺ جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث ذكرت الصحيح ومايشبهه ويقاربه، ويكتفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث

أحدها: قوله عليه السلام من حسن إسلام المرء تركه ما لايعنيه.

وثانيها: قوله عليه السلام إنّما الأعمال بالنيات

وثالثها: قوله عليه السلام لايكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه .

ورابعها: قوله عليه السلام الحلال بيّن والحرام بيّن و بينهما مشتبهات...... الحديث.

وماكان في كتابي من حديث فيه وهم شديد فقد بينته وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصحّ من بعض .

قال المنذري : ما سكت عليه ينزل عن درجة الحسن

وكذلك نقل عن النووى وابن عبد البر واطلق ابن مندة وابن السكن الصحة على جميع ما فى سنن أبى داود وافقها الحاكم، راجع لذلك المرقات" ص:١٨ والسنة ومكانتها" ص ٤١١ .

وقد ذكر الذهبى فى سير أعلام النبلاء "إن أعلى ما فى كتاب أبى داود" من الثابت ماأخرجه الشيخان وذلك نحو شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر،ثم يليه مارغبا عنه وكان إسناده جيداً سالماً من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص فى حفظ راويه فمثل هذا يسكت عنه أبو داود غالباً.

ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه فهذا لايسكت عنه بل يوهنه غالباً، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته، راجع لهذا الأجوبة الفاضلة" لمولانا عبد الحى اللكنوى ص ٦٧. والله أعلم-

شروحه: هذا، وقد شرح كتابه السنن " كبارمن العلماء المتقدمين والمتأخرين منهم: الخطابى وسمّى شرحه بـ معالم السنن وقطب الدين اليمنى المتوفى (٦٥٢هـ)، وشهاب الدين الرملى المتوفى (٨٤٨هـ)، واختصره الحافظ المنذرى المتوفى (٦٥٦هـ)وهذب المختصر الحافظ ابن القيم المتوفى (٧٥١هـ)

ومن شروحه " مرقاة الصعود" لجلال الدين السيوطي

المتوفى (٩١١هـ) كماشرحه علماء الهند كذلك.

فمن شروحهم عون المعبود، وفتح الودود، وأنوارالمحمود، ومن أكثرها فائدة أعمّها نفعاً وأعزرها مادةً ونقلاً بذل المجهود، فى خمسة أجزاء لشيخ مشايخنا مولانا خليل أحمد السهارنفورى، ثم المهاجر المدنى المتوفى (١٣٤٦هـ) بالمدينة النبوية.

وفاته : توفى الإمام أبوداود رحمه الله تعالى بالبصرة سادس عشر من شهر الله الشوال سنة (٢٧٥هـ)

رواياته : اعلم ! أن" كتاب السنن " روى عن أبى داود براوايات كثيرة والمشهور منها ثلاث روايات:

الأول: رواية ابن داسة أبى بكر محمد بن عبدالرزاق وروايته مشهورة فى المغرب.

الثانى : رواية ابن الأعرابى أبى سعيد أحمد بن محمد بن زياد وليس فيها كتاب الفتن والملاحم .

الثالث : رواية اللؤلؤى محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤى وهو آخر من حدث عنه، ولذا يقال لها أصحّ الروايات وهى المتداولة فى بلاد الشرق والهند.

(٣) الإمام الترمذى وجامعه (٢٠٩هـ ــ ٢٧٩هـ)

اسمه ونسبه : هو الإمام محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك أبوعيسى السلمى الضرير أبو عيسى الترمذىؒ وترمذ (بكسر التاء والميم وبضمهما وبفتح التاء وكسر الميم مع الذال المعجمة)مدينة تقع على الضفة الشمالية نهرجيحون نهر بلخ درياء آمو" شمالى إيران وهو النهرالذى ينسب إليه ماوراء النهر، وهى الآن تحررت من تحت الإستعمار الشرقى الأحمرالغاشم الجمهورية السوفياتية.

مولده ونشأته: ولدالإمام أبوعيسى بمدينة ترمذ عام (٢٠٩هـ) على المشهور وتوفى بمدينة بوغ القريبة من ترمذ على ستة فراسخ منه ليلة الاثنين الثالث عشر من شهر رجب تسع وسبعين ومائتين من الهجرة (٢٧٩هـ)

أخذ الحديث من علماء بلدته ثم رحل إلى بلاد خراسان وإلى العراق، والحجاز وسمع خلقاً كثيراً من شيوخها وشارك الإمام البخارى فى بعض شيوخه، ولقى الصدر الأول من المشايخ مثل قتيبة بن سعد وإسحاق بن موسى ومحمود بن غيلان وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن بشاركما أخذ عن البخارى نفسه فأكثرعنه

وعن مسلم وأبى داود وروى لهم فى "كتابه الجامع".

وكان شيخه الأعظم هو الإمام البخارى وروى عن مسلم فى جامعه حديثاً واحداً، وهو حديث أبى هريرة ﷺ مرفوعاً: احصوا هلال شعبان لرمضان، وكذا روايته عن أبى داود السجستانى قليلة وهذا من رواية الأقران بعضهم عن بعض، ويسمّى هذا النوع بالمدبج ، وقد روى البخارى عنه الحديثين.

الحديث الأول : حديث أبى سعيد الخدرىؓ أن النبىﷺ قال لعلى لا يحل لأحد أن يجنب فى هذا المسجد غيرى وغيرك"

والحديث الثانى: حديث ابن عباسؓ أخرجه فى تفسير سورة الحشر و قال الترمذى بعد هما سمع منّى محمد بن إسماعيل هذا الحديث وفى ذلك دلالة على علوّ شانه ومكانته العلمية وله ثلاثى واحد فى كتابه الجامع.

وقد جمع الشيخ محمد أنورشاه الكشميرى رحمه الله عمره ووفاته فى هذا البيت:

الترمذى محمد ذوزين عطر[٢٧٩] وفات عمره فى عين[٧٠]

وقد بلغ الإمام الترمذى مبلغاً عظيماً فى الحديث والفقه والمذاهب الفقهية حتى أنّه صارخليفة البخارى فى ذلك وكان رحمه الله تعالى قوىّ الحافظة ممن يضرب به المثل فى الحفظ

والضبط زاهداً في حطام الدنيا مقبلاً على الآخرة حريصاً على نشر العلوم ، غزير الدموع من خشية الله تعالى.

ولقد كف بصره من كثرة البكاء في أخر عمره وبقي ضريراً حتي توفي رحمه الله تعالى راجع لمناقبه وحفظه "معارف السنن".

وقد قال له شيخه محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى:"ما اِنتَفَعتُ بک أكثرُ مِما اِنتَفَعتَ بِي".

ويقول الشيخ محمد أنورشاه الكشميري في مراده بذلک أنّ الحافظ الترمذي أخذ منه خظاً وافراً من العلم ما لم يأخذ منه غيره، فكما أنّ التلميذ يحتاج إلى شيخ محقّق كذلک يحتاج الشيخ إلى صاحب ذكيّ بارع يتلقّى علمه وينشره في العالم.

وممّا يحكى عن نفسه كما في تهذيب التهذيب ، كنتُ في طريق مكة وكنتُ قد كتبتُ جزئين من أحاديث شيخ فمرّ بنا ذلک الشيخ فسألت عنه قالوا فلان فرحت إليه وأنا أظن أن الجزئين معي، وإنّما حملت معي جزئين غيرهما شبههما، فلمّا ظفرتُ به سألتُه السماع فأجاب وأخذ يقرأ من حفظه ثم لمح، فرأى البياض في يدي فقال : أما تستحيي منّي ؟

فقصّصتُ عليه القصةَ وقلتُ له : إنّي أحفظه كلّه، فقال : اقرأ فقرأتُه عليه على الولاء فقال : هل استظهرتَ قبل أن تجيء إليّ ؟

قلتُ : لا، ثم قلتُ له :حدِّثني بغيره، فقرأ عليّ أربعين حديثاً من غرائب حديثه، ثم قال: هاتِ، فقرأتُ عليه من أوله إلى آخره فقال ماراًيتُ مثلک !

تكنيه بأبي عيسى: وقد اعترض على تكنيه بأبي عيسى مع ورود النهي عن ذلک فيما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، وقدضرب عمر ﵁ إبناً له بتكنيه بأبي عيسى ولعلّ النهي لم يصل إليه، أو حمله على التنزيه، أو استدل لجواز ذلک بتكني المغيرة بن شعبة ﵁ بأبي عيسى بإذن النبي ﷺ كمارواه أبوداود، وقد أنكر عمر ﵁ على المغيرة بن شعبة التكني بذلک أيضاً سداً للذرايع والله أعلم فلم يزل يكنى بأبي عبد الله دون أبي عيسى حتى توفي﵁

وصف كتابه الجامع : هو أشهر كتبه وأجلّها ويسمّى" جامع الترمذي " و "سنن الترمذي" وسمّاه الخطيب البغدادي" الجامع الصحيح للترمذي" وسمّاه الترمذي نفسه بالصحيح، كما يروى ابن كثيررحمه الله تعالى " في تاريخه " عن الترمذي أنّه قال صنفتُ هذا المسند الصحيح وعرضتُه على علماء الحجاز فرضوا به وعرضته على علماء العراق فرضوا به، و من كان في بيته هذا الكتاب فكأ نّما في بيته نبي ينطق.

وقال المجد بن الأثير في " مقدمة جامع الأصول ": "وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأحسنها ترتيباً، وفيه ماليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الإستدلال ......الخ".

وقد بيّنا خصائصه فيما سبق من شروط الصحاح الستة ومقاصدها.

ويقول شارحه القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة : "وليس فيهم يعني كتب الصحاح" مثل كتاب أبي عيسى حلاوةً مقطع ، ونفاسة منزع ، وعذوبة مشروع، وفيه أربعة عشرة علماً وذلك أقرب إلى العمل وأسلم، أسند وصحّح وضعف وعدد الطرق وجرح وعدل وأسمى وأكنى ووصل وقطع وأوضح المعمول به والمتروك، وبيّن اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه فالقارى له لايزال في رياض مونقه، وعلوم منفقه متسقة، وهذا شيء لايأتي إلاّ بالعلم الغزير والتوفيق الكثير والفراغ والتدبير.

الرد على من زعم تساهل الترمذي -رحمه الله تعالى-

يقول الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- لقد طعن في بعض الرواة ممن أخرج الترمذي وصحّح أحاديثهم؛ فمن ذلك كثيربن عبدالله بن عمروبن عوف المزني وترجم له الذهبي في ميزان

الإعتدال ونقل قول ابن معين فيه " ليس بشيء ".

وقال الشافعي رحمه الله ، وأبوداود رحمه الله ركن من أركان الكذب ثم قال الذهبي أمّا الترمذي، فروى من حديثه الصلح جائزبين المسلمين" صححه، ولهذا لايعتمد العلماء على تصحيحه.

فقد دافع عنه الحافظ العراقي في شرحه للترمذي فقال ومن عادة الترمذي أن الحديث الحسن إذا روى من غير وجه ارتفع إلى درجة الصحة، فحديث كثير بن عبدالله في الصلح قد اعتضد بحديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- فلذا صححه الترمذي.

والجدير بالذكر: أن الترمذي قد أخذ تعديل كثيربن عبد الله عن الإمام البخاري -رحمه الله تعالى - فإنه سأل البخاري عن حديث كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده في الساعة الّتي ترجى يوم الجمعة، فقال: حديث حسن.

ووثقه أيضاً إمام الأئمة أبوبكر بن خزيمة: فأخرج له في صحيحه" فليس ثمة التساهل كما زعمه الذهبي وإنّما عمل علمي موافق لأصول هذا العلم، وقد نص العلماء على قبول تصحيح الترمذي وتحسينه وبينوا أن الإجماع على ذلك.

قال أبوعمرو بن الصلاح في مقدمة: ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين الصحيحين يتلّقاها طالبها مما اشتمل

عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث كأبى داود السجستانى ، و أبى عيسى الترمذى، و أبى عبد الرحمن النسائى، وأبى بكر بن خزيمة، و أبى الحسن الدار قطنى وغيرهم منصوصاً على صحته فيها.

ومثل ما قاله ابن الصلاح: نجده لأئمة الحديث الذين جاؤا من بعده ،كالنووى والعراقى وشراح ألفيته وألفية السيوطى وفى كلام غيرهم من الأئمة.

ولذالك قال الحافظ العراقى رحمه الله تعالى فى رد كلام الذهبى رحمه الله تعالى مانقله عن العلماء من أنهم لايعتمدون تصحيح الترمذى ليس بجيد، ومازال الناس يعتمدون تصحيحه . وذلك كاف فى الرد على من نقض تحصيح الترمذى وتحسينه فى إبطال ماقال الذهبىّ : وأن يجعله موضع الشذوذ والإنكار.

أنواع الحديث فى جامع الترمذى إجمالاً:

قد قسم الباحثون فى هذا الفن أحاديث الجامع أربعة أقسام :

(١) قسم صحيح مقطوع بصحته: وهو ماوافق فيه الشيخيخان.

(٢) قسم على شرط أبى داود والنسائى: كما بينا فى الشروط وناقشناه.

(٣) قسم أخرجه للضدية فى موضع الخلاف؛ فإنه يأتى بدليل

المذهب الراجح فى مسائل الفقه، ثم يخرج دليل المذهب المخالف ويوازن بينهما وبين علل الحديث.

(٤) قسم أبان عنه فى كتابه أنه أخرجه؛ لأنه قد أخذ به بعض الفقهاء ، وليس فى الموضوع غيره فشرطه واسع جداً يجعل كل حديث عمل به فقيه داخلاً فى شرطه كما سبق منا فى بيان شرطه.

طريقة سرده الأحاديث فى جامعه:

قد تنوع الإمام الترمذى؛ طريقة جمعه الأحاديث إلى مسلكين: سلكهما فى كل باب من أبواب الكتاب :

الأول: رواية طائفة من الأحاديث بأسانيدها.

الثانى: الإشارة إلى أحاديث فى معنى ما أخرجه فى الباب بأن يذكر من رواها من الصحابة فيقول :وفى الباب عن فلان عن فلان .

أمّا الطريقة الأولى من هذ ين الطريقين؛ فقد سلك فيها مسالك أربعة نذكرها بالترتيب :

الأول: أن يخرج الحديث الصحيح ثم يردفه بأحاديث صحيحة أيضاً.

الثانى: أن يصدر الباب بحديث صحيح أصل فى الباب ثم يروى حديثاً دون الصحيح.

وفائدة ذلك تقوية الصحيح لتعزز مخرجه وذلك يفيد

عند التعارض.

الثالث: قد يعكس الأمر فيصدر الباب بالحديث التكلم فيه ثم يردفه بحديث أو أكثر من رتبة الصحيح.

ومقصده من ذلك بيان علة الحديث ثم يروى الأحاديث الصحيحة لتكون شاهداً لمعنى الأول مقوية له وإن كان ضعيفاً فى نفسه.

الرابع: قد يخرج حديثاً ضعيفاً ثم يتبعه بضعيف مثله أيضاًليفيد تقويته.

أمّا طريقة الإشارة إلى الأحاديث:

فإن الإمام الترمذى يكتفى فى كثيرمن الأبواب بحديث واحد أواثنين ثم يشيرإلى الأحاديث المروية مما يوافق شرطه بقوله: وفى الباب عن فلان وفلان" وهى ميزة بارزة لكتابه أمكنه بها أن يجمع الكثير من السنة فى كتابه.

ومقصد الترمذى من قوله " وفى الباب" أن هذه الأحاديث يصلح ذكرها فى هذا الباب لتعلقها بالمسئلة، وليس معنى ذلك أنها موافقة فى لفظها للحديث المروى بل كثيراً ما يكون لها لفظ آخر.

وليس معنى ذلك أن الحديث روى نفسه عن هؤلاء الصحابة بل هى أحاديث مناسبة لحديث الباب.

وأن لكل حديث من الأحاديث المشار إليها له رتبة من

الصحة، والضعف حسب استيفاء شروط الصحة، أو نزوله عنها وليس معنى ذكرها فى الباب إندراجها تحت حكم الحديث المخرج .

والله تعالى أعلم.

أقسام الحديث فى جامع الترمذى:

قسم الإمام الترمذى رحمه الله تعالى أحاديث كتابه إلى ثلاثة

أقسام أساسية:

" الصحيح " " الحسن " " الغريب "

أمّا الصحيح: وهو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى آخر السند، ولم يكن شاذاً ولامعللاً كما سبق تعريف.

وأمّا الحسن: فعرفه الترمذى -رحمه الله تعالى- فى آخر كتابه الجامع" كتاب العلل فقال: كل حديث يروى لايكون فى إسناده من يتهم بالكذب ولايكون الحديث شاذاً، و يروى من غير وجه نحو ذلك؛ فهو عندنا حديث حسن.

فالترمذى لم يشترط الضبط ولا الإتصال فى الحسن، وذلك أنه أراد بهذا التعريف أن الحديث الضعيف إذا تعدد سنده وتقوى يحكم له بالحسن، وهو معروف عند المحدثين بالحسن لغيره.

وأمّا الغريب فقسمان:

(١) غريب سنداً ومتناً (٢) غريب سنداً لامتناً

غريب سنداً ومتناً: وهو الحديث الذى تفرّد برواية متنه راوٍ واحد، لم يروه غيره سواء كان التفرد فى الصحابى فقط، أو استمر فى من بعده من السند، وفى مثله يقول الترمذى حديث غريب أو غريب لانعرفه إلاّ من هذا الوجه، أو إلاّ من حديث فلان.

غريب سنداً لامتناً: وهو أن يروى الحديث من أوجه كثيرة، ثم يتفرد أحد الرواة بروايته عن شخص لم يروالآخرون عنه هذا الحديث، فهو غريب من جهة هذا الإسناد، والمتن نفسه مشهور لروايته من طريق آخر، وهذا القسم يجتمع مع الحسن حسب اصطلاحه دون الأول.

شرح العبارات المركبة فى الحكم على الحديث الواحد فى جامع الترمذى:

لايكتفى الإمام الترمذى ببيان رتبة الحديث بصفة واحدة، بل كثيراً ما يجمع بين وصفين من هذه الأوصاف الثلاثة السابقة، وقد يجمع الأوصاف الثلاثة فى الحكم على الحديث الواحد، وذلك مما ينبغى أن يعنى به طالب للحديث، ويتنبه لمراد الترمذى

منه، وهذه العبارات أربعة: صحيح غريب، حسن غريب، حسن صحيح، حسن صحيح غريب.

وحاصل التحقيق فى معنى هذه العبارات الضابط التالى :

(١) أن الترمذى يقول :"صحيح غريب "إذاكان الحديث مروياً بإسناد واحد، وقد بلغ درجة الصحة، وقد يريد الغرابة سنداً لامتناً.

(٢) و يقول " حسن غريب " إذا روى بإسناد واحد وكان وسطاً بين الصحيح والضعيف، وهوالحسن لذاته، وقد يريد غرابة الإسناد و ينبّه حينئذ بقوله: حسن غريب من هذا الوجه

(٣) ويقول "حسن صحيح" إذا تعد د إسناد الحديث ويبلغ درجة الصحة، والمعنى" حسن وصحيح " وقد بلغ أقوال العلماء فى حل هذا الحكم إلى بضعة عشر، وقد ذكرها الإمام السيوطىؒ فى حاشيته على الترمذى , وكذا فى "فتح الملهم" فى مقدمته، وذكر منها شيخنا البنورىؒ فى "معارف السنن" ١/ ٤٣ مايلى:

(١) منها: ما قال الحافظ ابن حجرفى "شرح النخبة " ماملخصه حصل هناك تردد فى تحقيق شروط الصحة أوعدمه فساغ للمجتهد أن يصفه بوصفين : حسن عند قوم، وصحيح عندآخرين غيرأنه خذف هناك حرف الترديد، أوحرف العطف وفيه أن هذا يستبعد من أمثال الترمذى حتى يتردّد فى صحة حديث أوحسنه،

وحذف العطف غيرمطرد في مثل هذه المواضع على أن مصطلحه هذا في سائرالكتب، ولن تجد صحيحاً من غيرضم حسن، أو غريب، فهل تردد في جميع مروياته ...... إلخ.

(٢) ومنها: ماقال الحافظ ابن كثيرأن الحديث الحسن الصحيح رتبة متوسطة بين الصحيح والحسن، وتشرب من كل منهما شبهاً كالمُزّما فيه حلاوة وحموضة معاً.

وفيه أن كثيراً مّا يكون الحديث الذى يحكم عليه بأنه حسن صحيح حديث الصحيحين فكيف يصح أن ينزل الحديث ما اتفق عليه الشيخان عن أن يكون صحيحاً .

قال العراقي في نكته على ابن الصلاح : ما قاله ابن كثير: تحكم لادليل عليه.

(٣) ومنها: ما أفاده الحافظ ابن دقيق العيد -رحمه الله تعالى - في كتابه الإقتراح " في أصول الحديث ما ملخصه : أن الصفات التي تقتضي قبول الرواية من التيقظ والحفظ والإتقان درجات بعضها فوق بعض.فوجود الأدنى كالصدق وعدم التهمة لاينافي وجود الأعلى كالحفظ مع الصدق، فصح وصفه بالحسن بالنظر إلى الأدنى وبالصحيح بالنظرإلى الأعلى، فاتحد من جهة المصداق في الصحيح، واختلفا في المفهوم وتحقق بينهما العموم والخصوص،

فكل صحيح حسن من غيرعكس كلي، وهذا كالظاهر والنص عند علماء الأصول.

وهذا الجواب هو المختار عند الشيخ أنور الكشميرى، والحافظ ابن حجر فينكته على ابن الصلاح " قوى جواب ابن دقيق العيد، وفيه أنّه لا داعي لذكر الحسن عند وجود صفات الصحيح وحكم الصحيح عليه فتأمل!

(٤) ويقول الترمذى: حسن صحيح غريب " إذا كان في بعض الأسانيد الحسن الصحيح غرابة، وكذلك إذا كان الحديث مروياً بإسناد فرد.

وقد تردد فيه بين الحسن والصحة للخلاف بين العلماء ، فإنه يقول فيه: حسن صحيح غريب ويبين ذلك التفرد، والمعنى على تقدير أوكأنّه يقول: حسن غريب، أو صحيح غريب، أو يكون هناك غرابة في متن الحديث، أو في لفظ منه فالصحة ترجع إلى وصف رواته، والحسن يرجع إلى تعدد إسناده، والغرابة إلى هذا اللفظ؛ إمّا إذا أفرد الترمذى الغرابة في الحديث بأن يقول : حديث غريب فقط، دون وصف آخر، فالأغلب أنه يريد بذلك ضعف الحديث -والله تعالى أعلم .-

شرح اصطلاحات الترمذى فى الكلام على الرواة۔

لقد أتى الترمذى فى جامعه بأنواع كثيرة من علوم أسماء الرجال وعنى عناية خاصة بالجرح والتعديل ، وأكثر من الكلام فى الرواة، و ذكرهم بكلمات خاصة إصطلاحية, وفيما يلى بيانها:

(۱) مقارب الحديث : اختلف فى ضبطه، فقيل بكسر الراء المهملة ، وقيل : بفتحها، والتحقيق أن الوجهين صحيحان، والمعنى على الأول أن الحديثه يقارب أى يوافق حديث غيره و على الثانى : أن حديث غيره يقاربه أى يوافقه.

وهذه العبارة من المرتبة الأخيرة من مراتب التعديل، وصاحبها يكتب حديثه للاعتبار، فإن تقوى بوروده من غير وجه كان حسناً وصلح للحجة.

(۲) فيه مقال ، معناه أنه مطعون فيه.

(۳) ليس بذلک ،أى ليس بذاک القوى الذى يحتج بحديثه، وهذهِ العبارة والّتى قبلها من أسهل عبارات التجريح يكتب حديثه وينظر فيه ولايحتج به.

(۴) ذاهب الحديث، أى أن النسيان والغفلة غلبت عليه فأذهبت ما عنده من الحديث.

(۵) ترک حديثه، متروک الحديث ، أى أن حديثه لايروى

ولاينقل إلاّ لبيان حاله، وهاتان العبارتان الأخيرتان من ألفاظ الجرح الشديد الّتى تساوى الإتهام بالكذب، ومن قيلت فيه يهجر حديثهم، ولايشتغل بالرواية عنهم، -والله تعالى أعلم.-

مؤلفات الترمذى ماسوى جامعه هذا :

(۱) الشمائل النبوية : وهوأحسن وأشهرما كتب فى شمائل النبىؐ

(۲) كتاب العلل: وهو ملحق بكتابه الجامع.

(۳) كتاب التاريخ.

(۴) كتاب الزهد .

(۵) كتاب الأسماء والكنى، وما إلى ذلک.

وقد روى عنه هذا أبوالعباس أحمد بن محبوب المروزىؒ وروى عنه شمائله، الهيثم بن كليب الشاشىؒ -

وجملة مافيه من الروايات المسندة (۳۱۱۵) حديثاً .

(٥) الإمام النسائى وكتابه المجتبى (٢١٥ ـــ ٣٠٣هـ)

اسمه، ونسبه، ورحلاته العلمية: هو أبوعبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على بن بحر بن سنان بن دينار النسائى،نسبة إلى النساء بلدة مشهورة بخراسان، ويقال النسوى (بقلب الهمزة واواً) إمام عصره فى الحديث وقدوتهم فى الجرح والتعديل سمع أئمة الحديث بخراسان ورحل إلى قتيبة بن سعيد البلخي، وهو ابن خمسة عشر عاماً، ومكث عنده سنة وشهرين وأخذ عنه الحديث، ثم قدم مصر وأقام بها طويلاً وأخذ من علماء الحجاز والعراق والشام و الجزيرة، وسمع إسحاق بن راهويه وأبا داود السجستاني،وصنف المجتبى، وهو بالباء المؤحدة، وقال الزركشى فى تخريج أحاديث الرافعى ، ويقال: بالنون أيضاً.

وقد سلك النسائى على طريق الشيخين فى " جمع السنن" قال الإمام أبوعبد الله بن رشيد : كتاب النسائى أبدع الكتب المصنفة فى السنن تصنيفاً، وأحسنها توصيفاً، وكأنّ كتابه جامع بين طريقى البخارى ومسلم مع حفظ كثيرمن بيان العلل، وهو أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً،ويقاربه كتاب أبى داود والترمذى، ويقابله من الطرف الآخر كتاب ابن ماجة؛ فإنه

تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لاتعرف إلاّمن جهتهم، راجع مقدمة زهرالربى على المجتبى.

وقد تجنب النسائى أن يروى عن ضعيف ولوكان يعلوبه الإسناد، وقد نقل الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر فى شروط الأئمة الستة، عن النسائى أنه كان يقول: لمّاعزمت على جمع كتاب السنن ، استخرت الله تعالى فى الرواية عن شيوخ كان فى القلب منهم بعض الشيء؛ فوقعت الخيرة على تركهم؛ فنزلت فى جملة من الحديث كنت أعلوفيهم ، وسألتُ الإمام أبا القاسم سعيد بن على الزنجانى بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمن النسائى ضعفه فقال: يابنىّ إن لأبى عبد الرحمن شرطاً أشد من شرط البخارى ومسلم.ولذا فضل بعض المغاربة كتاب النسائى، على جامع البخارى، نقل ذلك الحافظ السخاوى فى فتح المغيث، ص (١٢) طبع الهند.

وقال الحافظ ابن حجرفى نكته على ابن الصلاح : تجنب النسائى إخراج حديث جماعة من رجال الشيخين.

وقال أبو الحسن المعافرى: إذا نظرت إلى مايخرجه أهل الحديث فما يخرجه النسائى أقرب إلى الصحة مما يخرجه غيره.

وقال محمد بن معاوية الأحمر الراوى عن النسائى: قال النسائى :كتاب السنن، كله صحيح وبعضه معلول إلاّ أنه يبين علته، والمنتخب المسمّى بالمجتبى صحيح كلّه، كذا فى ما تمس إليه الحاجة ص (٢٣).

وقد قال ابن مندة ، و ابن السكن، و أبوعلى النسابورى ، وأبو أحمد بن عدى، والخطيب، و الدار قطنى : "كل ما فى سنن النسائى صحيح" ، و لكن فى هذا تساهل صريح.

قال البقاعى فيشرح الألفية، من ابن كثير: إن فى النسائى رجالاً مجهولين إمّا عيناً، أو حالاً ومنهم؛ المجروح و فيه أحاديث ضعيفة و منكرة و معللة.

وقد قسّم الحافظ أبو الفضل فى شروط الأئمة، أحاديث أبى داود والنسائى إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول : الصحيح المخرج فى الصحيحين.

القسم الثانى: صحيح على شرطيهما.

وقد حكى أبو عبد الله بن مندة أن شرطهما إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم كما سبق تفصيله إذا صحّ الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال، فيكون هذا القسم من الصحيح إلاّ أن طريقه لايكون طريق ما أخرجه البخارى ومسلم فى

صحيحيهما، بل طريقه طريق ما ترك البخارى ومسلم من الصحيح.

القسم الثالث : أحاديث أخرجاها من غيرقطع منها بصحتها، وقد أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفة، كذا فى الأجوبة الفاضلة، ص: (٧٣).

وقد روى فى كتابه المجتبى المتداول عند نا (٤٣٢١) حديثاً۔

(٦) الإمام ابن ماجه وسننه (٢٠٩ ـــ ٢٧٣ هـ)

اسمه ونسبه: هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه الربعى القزوينى رحمه الله تعالى وماجه (بتخفيف الجيم وتسكين الهاء) واختار الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوى رحمه الله تعالى فى بستان المحدثين، والسيد مرتضى الزبيدى فى تاج العروس بأن " ماجه" اسم أمّه، و على هذا يكتب ابن ماجه، بالألف؛ ليعلم أنه وصف لمحمد مثل عبد الله بن مالك ابن بحَيينة بالألف، و كذا إسماعيل بن إبراهيم ابن علية يكتب ابن علية بالألف، وقيل: إن ماجه ، لقب والده وقيل: لقب جده.

ولد سنة (٢٠٩ هـ) وتوفى سنة (٢٧٣هـ) سمع أصحاب مالك والليث وارتحل فى طلب الحديث إلى العراق والبصرة والكوفة ومكة والشام ومصر والحجاز.

ثناء أهل العلم عليه: قال أبويعلى الخليل : ابن ماجه ثقة كبير، متفق عليه، محتج به، له معرفة وحفظ.

وقال الذهبى رحمه الله تعالى في" تذكرةالحفاظ " ابن ماجه الحافظ، الكبير، المفسر، صاحب السنن، والتفسير، والتاريخ، ومحدث تلك الديار .

وقال ابن ناصر الدين فى حقه : هو أحد الأئمة الأعلام، وصاحب السنن أحد كتب الإسلام، حافظ، ثقة، كبير.

وقد ألف ابن ماجه ماسوى كتابه السنن كتاباً فى التفسير، ذكره السيوطى فى الإتقان وكتاباً فى التاريخ ، ذكره ابن كثير فى البداية والنهاية،.

وصف كتابه السنن: قال الذهبى -رحمه الله تعالى - فى تذكرة الحافظ، عن ابن ماجه :قال عرضتُ هذا السنن، على أبى زرعة؛ فنظر فيه، وقال: أظن إن وقع هذا فى أيد ى الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها.

وقال أبو القاسم الرافعى فى تاريخ قزوين: والحفاظ يقرنون كتابه بالصحيحين وسنن أبى داود، والنسائى ، ويحتجون بما فيه.

وقال الحافظ ابن كثير فى البداية والنهاية، ابن ماجه

صاحب السنن، المشهورة ، وهى دالة على عمله وعلمه، وتبحره واطلاعه واتباعه السنة فى الإصول والفروع، ويشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً وألّف وخمسمائة باب، وعلى أربعة الأف حديث كلّها جياد سوى اليسيرة وله خمسة أحاديث من الثلاثيات من طريق جبارة بن المغلس الحمانى أوردها فى سننه وقد تكلّموا فى جبارة والغالب فيما انفرد به ابن ماجه الضعف، ولذا أجرى عامة القدماء على إضافة المؤطأ، أو غيره إلى الخمسة.

وأوّل من أضاف ابن ماجه، إلى الخمسة الحافظ أبو الفضل بن طاهر المقدسى المتوفى (٥٠٧هـ) حيث أدرجه معها فى الأطراف، و فى شروط الأئمة الستة .

ثم الحافظ عبدالغنى فى كتابه أسماء الرجال ، الذى هذّبه المزىّ، وسبب تقديم هؤلاء له على المؤطأ، كثرة زوائده على الخمسة بخلاف المؤطأ، كذا فى ما تمس إليه الحاجة ص:٣٥.

وأوّل من أضاف المؤطأ، إلى الخمسة، هوالمحدث رزين بن معاوية العبدرى الرقسطى المالكى المتوفى (٦٠٢هـ).

وأمّا أول من أضاف مسندالدارمى، إلى الخمسة بدل ابن ماجه ، هو الحافظ أبو سعيد خليل بن كيلكوى العلائى المتوفى(٧٦١هـ).

ويشتمل كتاب ابن ماجه، على قدر ألف حديث ضعيف ويبلغ ما نظمه ابن الجوزى من أحاديث ابن ماجه ، في سلك الموضوعات، نحو ثلاثين حديثاً.

وقد جمع الشيخ عبدالرشيد النعماني فيماتمس إليه الحاجة، أحاديث ابن ماجه، التي أدرجها ابن الجوزيّ في كتابه الموضوعات ، حديثاً حديثاً؛ فبلغت أربعاً وثلاثين حديثاً وذكرما في أسانيد ها من مقال، ثم أورد سبعة أحاديث أخرى حكم عليها بعض الحفاظ غير ابن الجوزيّ بالوضع وحكى ما في أسانيد ها من مقال أيضاً؛ فبلغت جميعها أحدى وأربعين حديثاً.

وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في تهذيب التهذيب، في ترجمة ابن ماجة: وجدتُ بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعتُ شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول: كل ما انفرد به ابن ماجه؛ فهوضعيف يعنى بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة، وهي (١٣٣٩)حديثاً، لم يروها أصحاب الصحاح الباقية انتهى ما وجدته بخطه، لكن حمله على الرجال أولي، وأمّا حمله على الأحاديث، فلايصح لوجود الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به عن الخمسة.

قال عبد الفتاح أبوغدة في تعليقه على الأجوبة الفاضلة ، حمل الضعف على الراوى الذى انفرد به ابن ماجه بالرواية عنه لاعلى الحديث الذى انفرد بإخراجه، هو الذى ارتضاه شيخنا الكوثرى، وصرّح به في تعليقه على شروط الأئمة الخمسة للحازمي، ص ٢١

وقد سبق منّا كلام الشيخ الأنورالكشميرى -رحمه الله تعالى- في ما يتعلّق بابن ماجه وسننه وعداده في الصحاح الستة، فليراجع ما سبق. والله الموفق .-

رواة ابن ماجه : والمشهورون برواية سنن ابن ماجه" أربعة:

(١) أبو الحسن بن القطان .

(٢) سليمان بن يزيد .

(٣) أبوجعفر محمد بن عيسى .

(٤) أبو بكرحامد الأبهرى -رحمهم الله تعالى أجمعين. -

قال الحافظ و من الرواة عنه سعدون وإبراهيم بن دينار، والذى وقع لناروايته منهم هو الحافظ أبو الحسن بن القطان المتوفى (٣٤٥هـ)، ومن عادته أن يذكر بعض أسانيده بلا واسطة ابن ماجه من الشيوخ الآخرين في هذه النسخة لعلوها -والله تعالى أعلم.-

(٧) الإمام مالك بن أنس الأصبحي ومؤطأه

(٩٣ــ ١٧٩هـ)

ترجمته ونسبه: هو أبوعبد الله مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري؛ إمام دار الهجرة فقيه الأمّة، وأحدُ الأئمة الأعلام، وركن من أركان الإسلام .

ولد الإمام بالمدينة النبوية سنة (٩٣هـ) على أصحّ الأقوال، وتوفي بها يوم الأحد لعشر خلون.

وقيل لأربع عشرة خلت من ربيع الأوّل سنة (١٧٩هـ) عن ستة وثمانين سنة، ودفن بالبقيع يزارقبره بجوار شيخه نافع مولى ابن عمرﷺ كان من أحسن الناس وجهاً وأحلاهم عيناً وأنقاهم بياضاً، عظيم اللحية والهامة، أصلع واسع العينين، أشم الأنف لايغيرشيبه بالخضاب، ويأخذ أطراف شاربه، ولايحلقه، ولايحفيه، ويعيب حلقه، وكان يلبس اللباس العدنيةالجياد، والمدنية، والخراسانية، والمصرية المترفعة البيض،ويستطيب بطيب،ويقول: ما أحب لأحد أنعم الله عليه إلاّ أن يرى أثر نعمته عليه.

قال بشر: دخلتُ على مالك، فرأيت عليه طليساناً يساوي خمس مائة أشبه شيء بالملوك كان أبوه أنس روايا للحديث،

وكان مقعداً يحترف صناعة النبل، وأمه من فضليات النساء الصالحات وهي الّتي وجهته إلى طلب العلم، ولقد عممته حين بلغ سن التعليم، وقالت له :اذهب فاكتب حديث رسول الله ﷺ.

وجده مالك من كبار التابعين أخذ العلم عن عمرﷺ عثمانﷺ، وعائشة رضي الله تعالى عنها ،وأبي هريرة ﷺ، وهو أوّل من وفد من اليمن إلى الحجاز من هذه الأسرة المباركة.

قال الزرقاني: جلس مالك للدرس، وهو ابن سبعة عشرعاماً وكتب بيده الشريفة مائة ألف حديث .

قال ابن فرحون :كان كالسلطان له حاجب يأذن عليه، فإذا اجتمع الناس على بابه أمر آذنه فدعاهم، وإذا أراد الجلوس للحديث اغتسل، وتطيب، ولبس ثياباً جدداً وتعمم، وقعد بخشوع ووقار وحشمة وأدب في مسجد رسول الله ﷺ لايرفع فيه صوته إجلالاً لرسول ﷺ ويبخر المجلس بالعود من أوله فلايزال يبخر إلى فراغه تعظيماً للحديث.

كان داره بالمدينة الطيبة الّتي ينزلها دار عبد الله بن مسعودﷺ وقد بني على هذا المكان مسجد صغير قريب المناخة يعرف بمسجد مالك بن أنس ومكتوب عليه هذا الإسم على بوابة المسجد.

وكنتُ أزوره كل يوم غالباً في طريقي من الجامعة الإسلامية، إلى الحرم النبوى الشريف جائياً وذاهباً إلاّ ماشاء الله مدة إقامتى بالمدينة النبوية، زاد ها الله شرفاً وكرامةً من صفر المظفر (١٣٨٢هـ) إلى جمادى الأولى عام (١٣٨٦هـ)رزقنا الله تعالى العود إليها مراراً والدفن بها ببقيع الفرقد وجوار الصحابة والتابعين لهم بإحسان رضي الله عنهم وقد هدم هذا المسجد والبنايات كلّها بقربه لتوسيع المسجد النبوى الشريف.

وكان مالك رحمه الله تعالى يجلس للدرس في المسجد النبوى الشريف حيث يجلس عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهو المكان الذى كان يوضع فرا شه صلى الله عليه وسلم هناك إذا اعتكف! وهو عند أسطوانة السرير بين أسطوانة الحرس، والسطوانة الوفود نصفها في الشباك ونصفها في رياض الجنة داخل المسجد النبوى الشريف .

قال ابن مهدى: سفيان الثورى إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والأوزاعى إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما.

والمراد بالحديث ههنا نقل ألفاظ الحديث، وآثار الصحابة بأسانيده الصحيحة، والمراد من السنة ههنا الأصول والقواعد.

وقال ابن معين :مالك أمير المؤمنين في الحديث.

وقال الشافعي -رحمه الله تعالى- إذا جاء الأثر، فمالك النجم، وإذا ذكر العلماء فمالك النجم الثاقب.

وقال ابن عيينة في الحديث المشهور: يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلايجدون عالماً أعلم من عالم المدينة، أخرجه مالك والترمذى وحسنه، والنسائي والحاكم وصححه عن أبى هريرة -رضى الله تعالى عنه- مرفوعاً، نرى أنّه مالك بن أنس، وكذا قال عبد الرزاق وابن مهدى وغيرهم.

وفي مقدمة أوجز المسالك شرح مؤطأ مالك: قال عبد الله بن مبارك: كنتُ عند مالك، وهو يحد ثنا، فلدغته عقرب ست عشرة مرة، ومالك يتغير لونه، ولايقطع الحديث، فلمّا تفرق الناس قال: إنّما صبرتُ إجلا لاً للحديث .

قال ابن خلكان : كان مالك لايركب في المدينة مع ضعفه وكبر سنه ويقو ل: لا أركب في مدينة فيها جثةالنبى صلى الله عليه وسلم مدفونة.

ولقد ألّف العلماء في مناقب مالك ومآثره الشريفة كتباً قيمة رضي الله عنه، وعن سائر الفقهاء ، والمحدثين الذين بذلوا جهود هم لخدمة هذا الدين .

أصول مذهبه: كانت أصول مذهب مالك رحمه الله تعالى هي الأصول المعتبرة عند باقي الأئمة، وهي:

الكتاب، السنة، الإجماع، القياس، وزاد عليها شيئين اثنين :

عمل أهل المدينة، المصالح المرسلة.

أمّا المصالح المرسلة؛ فقد أخذ بها أكثر الأئمة مع التغيير في المصطلحات.

وأمّا عمل أهل المدينة؛ فقد اعتبره حجة دالة على ما كان عليه النبيﷺ من فعل، أو حال ولايعتبر عملهم حجة إلاّ إذا كانوا مجمعين عليه متوارثين العمل به جيلاً بعد جيل حتى عهد الرسول ﷺ وهو يرى أنهم لايلتزمون أمراً، ويعلمون به جميعاً إلاّ إذا كان مشروعاً عمل به الصحابة في عهد الرسولﷺ وأقرّهم عليه،ثم توارثه من بعد هم ودرجوا عليه وعمل أهل المدينة عنده أقوى من أخبارالآحاد، فإذا تعارض الخبر الواحد مع أهل المدينة رجح الثاني.

ومن هنا استدرك عليه الإمام ليث بن سعد -رحمه الله تعالى- سبعين سنة ترك الأخذ بها، وهي في موطنه، ولم يوافقه بقية الأئمة والعلماء من بعده على هذا مع أن التواتر عملاً، وخاصة في دارالهجرة ومدينة النبيﷺ والمعمول به عندهم خلفاً عن سلف، والأصاغرعن الأكابرهوأقوى من أخبار الآحاد، ويطمئن به القلوب، ويسلمه العقول، -والله أعلم-.

مؤلفاته : ومن مؤلفات مالك -رحمه الله تعالى -

(١) رسالته إلى هارون الرشيد.

(٢) رسالته إلى ابن مطرف.

(٣) رسالته إلى الليث بن سعد في إجماع أهل المدينة.

(٤) رسالته إلى ابن وهب.

(٥) كتاب الأقضية.

(٦) كتاب في النجوم وحساب مدار الزمان، ومنازل القمر.

(٧) كتاب المناسك.

(٨) كتاب في التفسير.

(٩) كتاب المجالسات.

ومالي ذلك، ولكنها لم تشتهرعنه.

وأشهر مؤلفاته:

كتابه المؤطأ: الذى ألفه بإشارة من المنصور حين حجّ، وطلب إليه أن يدوّن كتاباً جامعاً في العلم يتجنب فيه شدائد ابن عمرؓ، ورخّص ابن عباسؓ، وأن يؤطئه للناس فألّف كتابه هذا.

فمعنى المؤطأ؛ المسهل والمنقح، ولذا لمّا سأل أبوحاتم الرازى لم سمّى المؤطأ ؟ فقال: شيء صنعه، ووطاه للناس .

وذكر الإمام السيوطي -رحمه الله تعالى - لهذه التسمية وجهاً آخر؛ وهوماروى أن مالكاً قال: عرضتُ كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلّهم واطأني عليه،فسميتُه المؤطأ"

ولم يسبق مالكاً أحد إلى هذه التسمية فإن من ألّف في زمانه بعضهم سمّى كتابه بالجامع، وبعضهم بالمؤلف، وبعضهم بالمصنف واستغرق في تأليفه أربعين سنة .

مشايخه: وقد روى مالك - رحمه الله تعالى - عن تسعمائة شيخ فأكثر عن نافع عن ابن عمر ﷺ، وقد عده بعضهم أصح الأسانيد، وروى عن شيخه أبي بكرعبد الله بن يزيد المعروف بـ ابن هرمز، ولازمه سبع، أو ثمان سنين . وروى عن سعيد بن المسيب وعروة والقاسم وأبي سلمة وحميد والزهري وغيرهم.

قال الغافقي : عدة شيوخه الذي سمّاهم في المؤطأ خمسة وتسعون رجلاً، وعدة صحابته خمسة وثمانون، ومن نساء هم ثلاث وعشرون امرأة، ومن التابعين ثمانية وأربعون رجلاً، كلّهم مد نيون إلاّ ستة، راجع لذلك مقدمة أوجز المسالك " ص: ١٧.

أصحابه ومن أخذ منه : قال الإمام الذهبي رحمه الله حدث عنه أمم لايكادون يحصون.

وقال الزرقاني : والرواة عنه فيهم كثرة جداً بحيث لايعرف لأحد من الأئمة رواة كرواته، وقد ألف الخطيب في رواته مؤلفاً ذكرفيه ألفاً إلاّسبعة.

وكذا ذكره الإمام عبد العزيز الدهلوي في البستان، وقد روى عنه بعض شيوخه أيضاً كالزهري وأيوب السختاني وأبي الأسود وهشام بن عروة وغيرهم.

وممن روى عنه من الأئمة المشهورين إمام الفقه محمد بن الحسن الشيباني والشافعي والأزاعي والثوري رحمهم الله تعالى.

وقال الدار قطني: لا أعلم أحداً ممن تقدم، أو تأخراجتمع له ما اجتمع لمالك، روى عنه رجلان حد يثاً واحداً بين وفاتيهما نحو من مائة، وثلاثين عاماً الزهري شيخه، وتوفي سنة خمس وعشرين ومائة وأبوحذافة السهمي، وتوفي بعد الخمسين ومائتين، ورويا عنه حديث الفريعة بنت مالك في سكنى المعتدة.

قال السيوطي: قال أبوحاتم أثبت أصحاب مالك، وأفقههم معن بن عيسى .

وقال بعض الفضلاء : إختار أحمد بن حنبل في مسنده " رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مالك، والبخاري رواية عبد الله بن يوسف التنيسي، ومسلم رواية يحيى بن يحيى التيمي النيسابوري، وأبو داود رواية القعنبي، والنسائي رواية قتيبة بن سعيد عن مالك . وقد بلغت روايات المؤطأ ، نحومن ثلاثين نسخة، أشهرها رواية يحيى بن يحيى المصمودي الأندلسي، توفي سنة (٢٣٤هـ)

المتداولة فى بلادنا المشهورة بـ مؤطأ مالك، ومؤطا ابن وهب، وابن بكير، وأبى مصعب، ومؤطأ الإمام محمد، و غيرها.

وهذه الروايات، والنسخ تختلف فى ما بينها تقديماً وتاخيراً، وزيادة، ونقصاً لاختلاف الزمن الذى رويت فيه عن مالك مع ما كان عليه مالك -رحمه الله تعالى - من إدامة النظر فى مؤطأه فلا يبعد أن يزيد فيه أحياناً، وأن ينقص منه أحياناً، ولذا اختلف الأقوال فى عدد أحاديث المؤطأ نظراً لاختلاف النسخ المتداولة.

وقال أبو بكر الهروى: جملة ما فى المؤطأ من الآثار عن النبى ﷺ و عن الصحابة والتابعين ألف وسبع مائة وعشرون حديثا (١٧٢٠) والمسند منها ستمائة حديث (٦٠٠) والمرسل مأتان واثنان وعشرون حديثا (٢٢٢) والموقوف ستمائة وثلاثة عشرحديثاً (٦١٣) و من قول التابعين مأتان وخمسة وثمانون(٢٨٥).

وقال ابن حزم فى مراتب الديانة: أحصيت ما فى مؤطا مالك، فوجدتُ فيه المسند خمس مائة ونيف، و فيه ثلاثمائة ونيف مرسل، و فيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العملِ بها، و فيه أحاديث ضعيفة ردها الجمهور.

ونسخةمؤطأمالك، المتد اولة فى بلادنا هى رواية يحيى

بن يحى المصمودى الأندلسى، والمصمود قبيلة من البرب،روى يحيى أوّلاً بقرطبة من زياد بن عبد الرحمن بن زيا د اللخمى المعروف بشطون، ثم ارتحل إلى المدينة النبوية فى السنة الّتى توفى فيها مالك؛ أعنى سنة تسع وسبعين ومائة، وكان حاضراً فى تكفينه وتجهيزه، فسمع فى تلك الرحلة المؤطأ عن مالك إلاّ ثلاثة أبواب من كتاب الإعتكاف، فحدث بها عن زياد، فهى آخر نسخة نقلت عن مالك -رحمه الله تعالى - وتشتمل على كثير من المسائل الفرعية المناسبة للروايات الواردة فى الباب إلاّ أن رواية يحيى هذه ليست فى كتب الستة لما فيه من كثرة الأوهام كما فى البستان، وغيره، نقله عنه صاحب أوجزالمسالك.

وخلاصة القول: أن المؤطأ مالك رحمه الله تعالى أقدم مؤلف فى الحديث وصل إلينا من كتب السلف الصالح فى القرن الثانى، وألّف كتب فى شرح غريبه وشواهده ورجاله، ومازال علماء الأمة يتداولونه شرحاً وتخريجاً مما يدل على عناية العلماء البالغة بهذا الكتاب الجليل جزى الله سبحانه وتعالى مؤلفه مالكاً عنا وعن المسلمين كلّهم خيراً -والله تعالى أعلم.-

(٨) الإمام محمد بن الحسن الشيباني ومؤطأه

(٢١٣ ـــ ١٨٩هـ).

اسمه ونسبه: هو الإمام أبوعبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني كان والده من أهل حرستا قرية مشهورة بظاهر دمشق، فقدم العراق في آخر عهد بني أمية، فولد له محمد بواسط سنة اثنتين وثلاثين ومائة فحمله إلى الكوفة فنشأبها وتلمذ للإمام أبي حنيفة -رحمه الله تعالى- ثم لازم بعده الإمام أبايوسف القاضي حتى برع في الفقه.

مشايخه: سمع الحديث عنهما وعن مسعر بن كدام وسفيان الثوري وعمرو بن دينار، ومالك بن مغول وعمر بن زر الهمداني والأوزاعي ومالك بن أنس ولازمه مدة ثلاث سنين بالمدينة النبوية، وسمع منه أكثر من سبع مائة حديث، وهو أحد من روى المؤطأ، عن مالك، وأفقهم وأجلهم شأناً و علماً.

وروى عنه الإمام الشافعي فأكثر عنه ويقول هو في ذلك: حملت عنه وقري بختي كتباً وروى عنه الإمام يحيى بن معين الجامع الصغير، وممن روى عنه أبوحفص الكبير، وأبو سليمان الجوزجاني، وهشام بن عبيد الله الرازي، وأبو عبيد القاسم بن

سلام، وعلي بن مسلم الطوسي، وخلف بن أيوب، ومحمد بن سماعة، ويحيى بن صالح الوحاظي، وخلق سواهم ولاه هارون الرشيد قضاء الرقة وصنف هناك كتاباً سمّاه الرقيات، ثم عزله وقدم بغداد فلمّا خرج هارون إلى الري طلب منه الخروج معه فخرج ومات بالري سنة تسع وثمانين ومائة رحمه الله رحمةً واسعةً

مناقبه: روى عنه أنه قال: مات أبي، وترك ثلاثين ألف درهم، فانفقت خمسة عشر ألفاً على النحو و الشعر، وخمسة عشر ألفاً على الحديث والفقه.

ويقول أبو عبيد القاسم بن سلام: مارأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن ومدحه الإمام الشافعي كثيراً، ونقل في ذلك ما يصعب إحصاءه، ومما نقل عنه في عداد مناقبه، أنه كان يقول: لو أشاء أن أقول: نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلته لفصاحته و ما رأيت سميناً أخف روحاً منه، ولا أفصح منه كنتُ إذا رأيتُه يقرأ كأنّ القرآن نزل بلغته، وما رأيت أعلم بكتاب الله منه كأنّه عليه نزل، وما ناظرتُ أحداً إلاتغير وجهه ما خلا محمد بن الحسن، وأنفقتُ على كتب محمد بن الحسن ستين ديناراً، ثم تدبرتها فوضعتُ إلى جنب كل مسئلة حديثاً، ولو لم يعرف لسانهم لحكمنا أنهم من الملائكة: محمد في فقهه، والكسائي في نحوه، والأصمعي

في شعره، وما إلى ذلك من الكلمات، وروى عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: إذا كان في المسئلة قول ثلاثة لم يسمع مخالفتهم، فقيل له: من هم ؟ فقال: أبو حنيفة وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن؛ فأبو حنيفة أبصرهم بالقياس ،وأبو يوسف أبصر الناس بالآثار، ومحمد أبصرالناس بالعربية.

وسأل إبراهيم العربي: أحمد بن حنبل هذه المسائل الدقيقة من أين لك ؟ قال: من كتب محمد بن الحسن .

وقال الطحاوي: سمعتُ أحمد بن أبي عمران يحكي عن بعض أصحاب محمد بن الحسن أن محمد بن الحسن، كان حزبه كل يوم وليلة ثلث القرآن.

وعن أبي رجاء عن محمود كنا نعده من الأبدال وقال : رأيت محمد بن الحسن في المنام؛ فقلتُ : يا أبا عبد الله! إلى ما صرت ؟

قال:قال لي ربي : إنّي لم أجعلك وعاءً للعلم، وأنا أريد أن أعذبك، قلتُ : ما فعل أبو يوسف ؟ قال : فوقي، قلتُ فأبوحنيفة ؟ قال : فوقه بطبقات كثيرة .

ولما فرغ هارون الرشيد الخليفة من دفن محمد بن الحسن، والكسائي بالري أنشأ يقول :

أسفتُ على قاضي القضاة محمد   فازريت دمعي والفوائد عميد

و أقلقني موت الكسائي بعده   وكادت بي الأرض والفضاء تميد

هما عالمنا أوديا فتخر ما   فمالهما في العالمين نديد

نقل ذلك الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى - في مناقب أبي حنيفة، وصاحبيه -رحمهم الله تعالى أجمعين -

كتابه المؤطأ: عدد ما في مؤطأ محمد، من الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعد هم مسندة، أو غير مسندة حسب ما أحصاه الشيخ مولانا عبد الحي اللكنوي في مقدمة تعليقه الممجد على مؤطأ محمد ، يبلغ ألفاً ومائة وثمانين منها عن مالك رحمه الله تعالى ألف وخمسة وعن غير مالك مائة وخمسة وسبعون فيها عن الإمام أبي حنيفة ثلاثة عشر حديثاً وعن الإمام أبي يوسف القاضي أربعة والباقي عن غيرهما .

وقد ذكر الإمام اللكنوي -رحمه الله تعالى- وجوهاً، يرجح بهامؤطأ محمد،على مؤطأمالك ، برواية يحيى بن يحيى المصمودي الأندلسي الرائجة في بلادنا، والمشهور بمؤطأمالك نلخصها فيمايلي:

الأول: إن يحيى الأندلسي إنّما سمع المؤطأ، كلّه من بعض تلامذة مالك كما سبق منا تفصيله في بحثنا عن مؤطأ مالك،

ولـم يسـمعه كلّه من مالك بل بقي منه الأبواب فرواها عنه بواسطة زياد بـن عبـد الـرحمن، وأمّا محمد بن الحسن فرواه، وسمعه من مالك كلّه بلا واسطة.

الثاني: أن يحيى لقي مالكاً في سنة وفاته؛ فلم يلازمه كثيراً، ومحمد لازمه أكثر من ثلاث سنوات، ورواية طويل الصحبة والملازمة أولى ممن لايكون كذلك.

الثالث: أن مؤطأمالك برواية يحيى، يشتمل على كثير من المسائل الفقهية وإجتهادات مالك حتى أن بعض المستشرقين وغيرهم عدواه كتاب فقهٍ دون كتاب حديث، بخلاف مؤطأ محمد فإنه ليست فيه ترجمة إلا فيها حديث، أو غير مخلوط بالرأي.

الرابع: أن يحيى لم يرو إلا عن مالك، ومؤطأ محمد، يشتمل على مرويات مالك، وغيره أيضاً من مشايخ محمد، ومن المعلوم أن المشتمل على الزيادة أفضل من العاري عنها.

الخامس: وهو بالنسبة إلى معاشر الأحناف خاصة أن مؤطأ مالك برواية يحيى، يشتمل على الأحاديث الّتي لم يأخذ بها الأحناف للأسباب الّتي تقتضي ترك العمل بها عندهم، ويشتمل جملة من اجتهادات مالك مما خالف فيها الأحناف؛ فيتحير الناظر عند ذلك وربما يبعث العامي على الطعن في الحنفية بمخالفتهم

بعض الأحاديث المروية فيه، أمّا مؤطأ محمد؛ فهو يروى فيه ما عمل به الأحناف مع الإجابة عمّا لم يعملوا به، وذكر ما يرجح مذهبهم أحياناً، -والله تعالى أعلم.-

ومن آدابه في المؤطأ: أن يذكر الباب والترجمة؛ فيتبعها بالرواية عن مالك أولاً، ولا يذكر إلا لفظ الباب، أو الكتاب، وتارةً لفظ الأبواب.

ومنها: أنه يشير إلى ما تفيده أحاديث الباب، وما يختاره فيه ويقول: مثلاً، وبه نأخذ، وكثيراً ما يذكر موافقة شيخة أبي حنيفة معه إلا نادراً فيماخالفه.

ومنها: أنه يروى الأخبار بصيغة أخبرنا، دائماً عن مشايخه.

ومنها: أن يذكر كثيراً بعد قول أبي حنيفة والعامة من فقهائنا، يريد فقهاء العراق، وخاصة الكوفة.

ومنها: أنه يريد بالحسن، أو الجميل، أوالمستحسن في حكم ما يقابل الواجب؛ فيشتمل السنة المؤكدة أيضاً و قد يريد بلفظ لابأس نفس الجواز، وهو عند عامة المتأخرين بمعنى المكروه تنزيهاً غالباً، وكذلك يريد بلفظ ينبغي كذا ما يعم السنة، والواجب

ومنها: أنه قد يذكر مذهب مالك، أو بعض الصحابة.

ومنها: أنه يريد بالأثر معنى عاماً؛ يشمل المرفوع، والموقوف، وآثار التابعين، وقد يذكر بعض الآثار بلفظ بلغنا غير مسندة .

ومن المعلوم المقرر عند العلماء أن بلاغات محمد مسندة هذا، وأن مؤطأ محمد ، لايوجد فيه حديث موضوع بتاتاً، وأن فيه شيئاً يسيراً من الضعاف مما ينجبر ضعفها بكثرة الطرق، أو في ما لايضر ضعفها فيه، -والله تعالى أعلم-

(٩) الإمام الطحاوى وكتابه شرح معانى الآثار:

(٢٢٩ ـــ ٣٢١ هـ)

اسمه ونسبه: هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم بن سليمان بن جواب الأزدى ثم الحجرى المصرى الطحاوى-رحمه الله تعالى. -

كنيته: أبو جعفر وعداده فى حجر الأزد من قبائل اليمن فسكن أجداده مصربعد الفتح الإسلامى والحجربالفتح فخذ من أفخاذ قبيلة الأزد شنوءة.

ميلاده : ولد -رحمه الله- ليلة الأحد لعشرة خلون من ربيع الأول سنة تسع وعشرين ومائتين من الهجرة على القول

الصحيح، وقد جاوزالتسعين من عمره الشريف،وتوفى فى عام (٣٢١ هـ) وعلى هذا كان عمرأبى جعفرالطحاوى رحمه الله عند وفاة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى عام (٢٤١هـ) اثنتى عشرة سنة،وعندوفاة الإمام البخارى عام (٢٥٦هـ) سبعاً وعشرين سنة،وعند وفاة مسلم رحمه الله تعالى عام (٢٦١هـ)اثنتين وثلاثين سنة، وعند وفاة الإمام أبى داؤد رحمه الله تعالى عام (٢٧٥هـ)ستاً وأربعين سنة، وعند وفاة ابن ماجة رحمه الله تعالى عام (٢٧٣هـ) أربعاً وأربعين سنة، وعند وفاة الترمذى رحمه الله تعالى عام(٢٧٩هـ)خمسين سنة، وعند وفاة النسائى رحمه الله تعالى عام (٣٠٣هـ) أربعاً وسبعين سنة

وقد شارك الطحاوى رحمه الله تعالى مسلماً، وأبا داؤد، والنسائى،وابن ماجة، والترمذى فى الرواية عن بعض مشايخهم كماأن الطحاوى روى النسائى عنه كذلك .

فمن جملة مشايخ الطحاوى رحمه الله تعالى هارون بن سعيد، وقد روى عنه أصحاب الصحاح والسنن، ومن مشايخه ربيع بن سليما الجيزى المصرى الأعرج، ورى عنه أبى داود، والنسائى، وغيرهما.

ومثل هذا فى كتابه كثير، وقد علمت من هذا كله أن الإما م أبا جعفرالطحاوى رحمه الله تعالى قد عاصرأصحاب الصحاح الستة من

هؤلاء الأئمة الحفاظ، وشارك بعضهم في روايته عن المشايخ

ثناء أهل العلم على الطحاوى رحمه الله تعالى۔

قال البدر العينى رحمه الله تعالى فى نخب الأفكار أمّا الطحاوى رحمه الله تعالى فإنّه مجمع عليه فى ثقته، وديانته، وأمانته، وفضيلته التامة، ويده الطولى فى الحديث، وعلله، وناسخه ومنسوخه، ولم يخلفه فى ذلك أحد ،ولقد أثنى عليه السلف والخلف، فقال أبو سعيد بن يونس فى ترجمته فى تأريخ العلماء المصريين أن الطحاوى رحمه الله تعالى كان ثقةً ثبتاً فقيهاًعاقلاً لم يخلف مثله، وكذا قال الحافظ ابن عساكر.

وقال مسلمة بن القاسم القرطبى فى الصلة :كان ثقة، جليل القدر، فقيه البدن،عالماً باختلاف العلماء،بصيراً بالتصنيف.

وقال حافظ المغرب أبوعمربن عبد البر: كان كوفى المذهب، وكان عالماً بجميع مذاهب الفقهاء.

وقال الذهبى فى تأريخه الكبير، فى حق الطحاوى: الفقيه المحدث الحافظ أحد الأعلام، وكان ثقة ثبتاً فقيهاًعاقلاً، وكذا قال ابن كثير فى البداية والنهاية ، فى ترجمته: هو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة.

وقال السيوطى رحمه الله تعالى الإمام العلامة الحافظ

صاحب التصانيف البديعة،وكان ثقة ثبتاً فقيهاً لم يخلف بعده مثله۔

وقال العينى بعد ما ذكرنصوص كثيرممن أثنواعليه : ولقد أثنى عليه كل من ذكره من أهل الحديث،والتاريخ كالطبرانى،وأبى بكر الخطيب، وأبى عبدالله الحميدى، والحافظ ابن عساكر،وغيرهم من المتقدمين،والمتأخرين كالحافظ أبى الحجاج المزى،والحافظ الذهبى، وعماد الدين ابن كثير،وغيرهم من أصحاب التصانيف.

ولايشك عاقل منصف أن الطحاوى رحمه الله تعالى أثبت فى استنباط الأحكام من القرآن،ومن الأحاديث النبوية، وأقعد فى الفقه من غيره ممن عاصره سناً، أو شاركه رواية من أصحاب الصحاح، والسنن؛ لأن هذا إنّما يظهره بالنظر فى كلامه،وكلامهم، ومما يدلّ على ذلك ويقوى ما ادعيناه تصانيفه المفيدة الغزيرة فى سائرالفنون من العلوم النقلية، والعقلية، وأمّا فى رواية الحديث، ومعرفة الرجال، وكثرة الشيوخ فهو كما ترى إمام عظيم ثبت ثقة حجة كالبخارى، ومسلم،وغيرهما من أصحاب الصحاح، والسنن، يدل على ذلك اتساع روايته،ومشاركته فيها أئمة الحديث، والمشهورين كما ذكرناهم .

وأمّا تصانيفه : فتصانيفه حسنة كثرة الفوائد، ولاسيما كتاب معانى الآثار ،فإن الناظر فيه المنصف إذا تأمله يجده راجحاً

علـى كثيـرمن الكتب المشهورة المقبولة،ويظهرله رجحانه بالتأمل فـي كلامه وترتيبه ولايشكّ فيها إلاجاهل،وذلك لزيادة ما فيه من بيـان وجوه الاستنباطات،وإظهاروجوه المعارضات،وتمييزالنواسخ من المنسوخات، ونحو ذلك؛ فهذه هي الأصل، وعليها العمدة في معرفة الحديث،والكتب المذكورة غيرمسجونة بها كما ينبغي كما تـرى ذلك،وتعاينه فإن ادعى المدعي كونه مرجوحاًبوجود بعض الضعفاء والاسقاط في رجاله فيجاب بأن السنن المذكورة ملاء بـمثل ذلك بل،وقد قيل :إنّها لاتخلوعن بعض أحاديث باطلة، وأحاديث موضوعة ! أمّا الأحاديث الضعيفة فكثيرة جداً.

وأمّا سنن الدارقطني أوالدارمي،والبيهقي،ونحوها؛ فلا تقارب خطوه،ولاتعاني حقوه،ولا هي مما تجري معه في الميدان، ولا مما تعادل معه في كفتي الميزان، ولم يظهررجحان هذا الكتاب عند كثيرمن الناس لكونه كنزاً مخفياً ومعدناً خبياً لم يصادفه من يستخرج ما فيه من العجائب، ولم يعثر لعيه من يستنبط ما فيه من الغرائب فلم يبرح الكمون والاختفاء ، ولم يبرز على منصة الاجتلاء حتى كاد أن تضيف شمسه إلى الأفول،وبدره إلى النحول، وذلك لقصور فهم المتأخرين،وتركهم هذالكتاب،واشتغالهم بما لايفيد شيئاً في هذا الباب، مع استيلاء المخالفين المتعصبة على بقاع

منـاره، وتحامل الخصوم المعادية على اندراس معالمة وآثاره ولكن الله يحق الحق،ويبطل الباطل حيث خلق إناساً قاموا بحقوقه،وأحيوا مواته، وقضوامن محاسن معالمه ما فاته؛ فظهرله الترجح على أمثاله، والتطوق على إشكاله انتهى ما قاله العيني رحمه الله تعالى۔

البحث التاسع: في تراجم بعض المشهورين في الرواية من الصحابة والتابعين والأئمة رحمهم الله تعالى أجمعين

الصحابي: كـل من رأى النبي ﷺ يقظة،أورأه النبي ﷺ في حالة الإسلام وتوفي عليه۔ وعددالصحابة بين مائة ألف وأربعة عشر ألـفاً إلـى مائة ألف وأربعة وعشرين ألفاً،وسجلت أسماء أحد عشر ألفاً منهم في أسماء الصحابة والرواة منهم سبعة آلاف وخمس مائة، والصحابة كلّهم عدول بنصّ القرآن الكريم،وشهادته وشهادة المصطفى ﷺ وإجماع أهل السنة والجماعة، وبما ضحوافي سبيل إعلاء كلمة الله بالنفس والنفيس ومآثرهم القيمة۔

ومعنى العدالة قبول روايتهم والاعتمادعليهم في النقل من غيربحث،وتكلف وتزكية،وليس المراد منها عصمتهم من الخطأ، أو استحالة صدور الذنوب منهم، والأدلة على عدالتهم أكثرمن أن تحصر۔

وما أحسن قول الإمام أبي زرعة الرازي رحمه الله تعالى: إذارأيت الرجل ينقص أحداًمن أصحاب النبي ﷺ فاعلم أنه زنديق،

وذلك أن الرسول حق، والقرآن حق، وماجاء به حق، وإنّما أدى إلينا ذلك كلّه الصحابة ﵁ وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة.

وآخرمن مات من الصحابة الكرام؛ هو أبوالطفيل عامر بن واثلة ﵁ مات عام مائة من الهجرة بمكة المكرمة راجع فتح المغيث ومقدمة ابن الصلاح،وغيرهما.

الصحابة المكثرون لرواية الحديث:

أولهم، أبوهريره ﵁: اسمه في الجاهلية عبد شمس بن صخر، وسمّاه النبي ﵇ عبد الرحمن،واشتهربالكنية حتى جعل الهرة كالعلم لابنه، فصارت كنيته كأبي حمزة وأبي طلحة في عدم الانصراف قياساً للتأنيث اللفظي والعلمية، وقيل : سماعاً.

أسلم في السنة السابعة من الهجرة عام خيبروعمره حينئذٍ حوالي ثلاثين عاماً،وأصبح عريف أصحاب الصفة والزهد،دعاله رسول الله ﵇ بقوة الحافظة.

ومناقبه في كتب الحديث والسيرة مشهورة متداولة،روى عنه نحو من ثمان مائة رجل زهاء(٥٣٧٤)حديثاً، توفي بالمدينة عام ٥٩هـ

ثانيهم، عبد الله بن عمر بن الخطاب ﵁: وأمّه زينب بنت مظعون أخت عثمان بن مظعون ﵁،ولد في السنة الثالثة من البعثة،

وأسلم مع أبيه صغيراً، وأول غزوة ساهم فيها هي غزوة الخندق وشهد الغزوات بعدها،وفي فتح مصروأفريقية،وقدم إلى فارس غازياً كان كثير المسائلة،دقيق العلم،خالص الورع،محافظاً على السنة، مشهوراً في العبادة والورع، ومناقبه أكثر من الحصر،أصيب بحربة في رجله بإشارة من الحجاج بعد قتل ابن الزبير ﵁، وتوفي عام (٧٤هـ) بمكة المكرمة عن أربع وثمانين سنة، ودفن بفخ مقبرة المهاجرين المشهورة اليوم بالشهداء جهة الزاهر بمكة، وروى عنه ألفا حديث وست مائة وثلاثون حديثاً .(٢٦٣٠)

وثالثهم،أنس بن مالك: وأمه أم سليم بنت ملحان الأنصارية، وكنيته أبوحمزة الأنصاري ﵁وعمره عشرسنوات حين قدمته أمه إلى رسول الله ﵇ فخدمه إلى وفاته ﵇ زهاء عشرسنوات نعم الخادم وارتفع بخدمته إلى أعلى مراتب السيادة والفخار، كان صاحب نعله وأدواته دعاله رسول الله ﵇ بكثرة المال،والولد ودخول الجنة مات بالبصرة عام (٩٣هـ) وهو ابن مائة وثلاث سنوات على الأرجح،وهو آخرمن مات بها من الصحابة ودفنت معه عصابة لرسول الله ﵇ بين جنبه وقميصه، وكان صاحب كرامات وأولاد روى عنه (٢٢٨٦) حديثاً .

ورابعهم،أم المؤمنين عائشه الصديقة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما وأمها أم رومان بنت عامر بن عويمر الكنانية

وكنيتهاأم عبدالله رضي الله عنه وعن والديها ولدت بعد البعثة بأربع سنين أوخمس تزوجهارسول الله ﷺ بمكة وهي بنت ست ودخل بهاوهي بنت تسع،وذلك في شوال في السنةالثانية من الهجرة بالمدينة النبوية ،ومات رسول الله ﷺ بين حاقنتها وذاقنتها،ودفن في بيتها ولها نحو ثمانية عشرربيعاً بعد حياة حافلة بالخيروالبركة.

وقد حفظت عن رسول الله ﷺ شيئاً كثيراًحتى قيل: إن ربع الأحكام الشرعية منقولة عنها،وبلغت مروياتها نحو ألفين ومائتين وعشرة، (٢٢١٠) روى عنها كبار الصحابة والتابعين ماتت ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان سنة ثمان وخمسين، وصلى عليها أبوهريرة رضي الله عنه وأمرت أن تدفن بالبقيع ليلاً ، ومناقبها متواترة، وألفت في ذلك كتب قيمة كثيرة.

خامسهم،عبد الله بن عباس: بن عبد المطلب بن هاشم بن عبدمناف ابن عم النبيﷺ وكنيته أبوالعباس وأمه أمّ الفضل بنت الحارث بشّرها رسول الله ﷺ بولادته. ويحكي سعيد بن جبيرعن ابن عباس رضي الله عنه قال: توفي النبي ﷺ وأناابن خمس عشرة سنة، دعا له رسول الله ﷺ بالتفقه في الدين والحكمة وتأويل الكتاب وكان يسمّى البحرلكثرة علمه وحبرهذه الأمة وراويتها وكان أحسن العرب جسماً وثياباًوجمالاً وكمالاً ـ وقد كف بصره في آخرعمره حتى توفي سنة

ثمان وستين من الهجرة وصلّى عليه محمد بن الحنفية ودفن بالطائف، روى عنه كبار من التابعين وبعض الصحابة وأكثرمروياته من مراسيل الصحابة وترك ثروة قيمة من الأحاديث ما يقارب ألف وست مأة وستين حديثاً (١٦٦٠) وكذلك الأراء القيمة والآثار المرشدة، وا شتهرفي الرخص والفتيارضي الله عنه .

سادسهم،جابر بن عبد الله: بن عمرو بن حرام الأنصارى الخزرجي كنيته أبو عبد الله، روى عن النبي ﷺوعن كبار الصحابة، وروى عنه أولاده والتابعون وخلق كثير ـ وخلفه أبوه على أخواته وكنّ تسعاً حين أراد أبوه وقعة أحد، فلمّا قتل أبوه فيها صار يبكي، فقال له النبي ﷺ ما يبكيك ؟ أما ترضى أن أكون أنا أباك وعائشة أمك " وشهد بعد ذلك المشاهد كلها، وشهد العقبة الثانية مع السبعين من الأنصار، وكان أصغرهم وقصصه ومناقبه مشهورة في كتب الحديث وخاصة ليلة البعيرودعاءه ﷺ بالبركة في زواجه،وفي حديقته ودعوته في غزوة الخندق، وما إلى ذلك.

روى عن النبي ﷺ ألفاً وخمس مائة وأربعين حديثا(١٥٤٠)، وهو آخر من مات من الصحابة في المدينة الطيبة، توفي عام سبع وسبعين من الهجرة عن أربع وتسعين سنة، وصلى عليه أبان بن عثمان رضي الله عنه

سابعهم،أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: وهو سعد بن مالك بن سنان بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري، استشهد أبوه يوم أحد فدعا له رسول عليه السلام بقوله :أجرك الله في أبيك" كان مجاهداً بالحق لايخاف في الله لومة لائم، وحارب مع علي رضي الله عنه الخوارج بالنهروان، ورغم هموم عيشه وجدب حياته، فقد كثر المروى عنه، وبلغ ألفاً ومائة وسبعين حديثا ١١٧٠، وكانت وفاته سنة أربع وسبعين من الهجرة، ودفن بالبقيع بالمدينة الطيبة رضي الله عنه وأرضاه .

التابعون:

التابعي : من لقي الصحابي مسلماً ومات على الإسلام، وهم خمس عشرة طبقة، ومنهم المخضرمون، وهم من أدركوا زمن الجاهلية وزمن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن لم يلقوه.

وقد بلغ عدد المخضرمين عشرين نفساً وهؤلاء تابعون كذلك، وقد زكاهم الله تعالى في الجملة بقوله : وَالسّٰبِقُوْنَ الْاَوَّلُوْنَ مِنَ الْمُهٰجِرِيْنَ وَالْاَنْصَارِ وَالَّذِيْنَ اتَّبَعُوْهُمْ بِاِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّٰهُ عَنْهُمْ وَرَضُوْا عَنْهُ وَاَعَدَّ لَهُمْ جَنّٰتٍ تَجْرِيْ تَحْتَهَا الْاَنْهٰرُ خٰلِدِيْنَ فِيْهَآ اَبَدًا o ذٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيْمُ o (سورة التوبة .آية: ١٠٠).وزكاهم الرسول الكريم بقوله عليه السلام " خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم " متفق عليه.وبقوله صلى الله عليه وسلم " طوبى لمن رآني وآمن بي

وطوبى لمن رآى من رآني' رواه أحمد وغيره وقد بلغ عصر التابعين إلى حدود سنة خمسين ومائة كما انتهى عصر أتباع التابعين على عشرين ومائتي سنة هجرية (٢٢٠هـ)

ومنهم: الفقهاء السبعة المشهورون بالمدينة النبوية:

سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد،وعروة بن الزبير،وخارجة بن زيد،وأبو سلمة بن عبد الرحمن،وعبيد الله بن عتبة،وسليمان بن يسار .

واختلف العلماء في بعضهم،

عند أهل المدينة: أن أفضل التابعين سعيد بن المسيب بن حزن المتوفى (٩٣هـ)

عند أهل الكوفة: أويس القرني المتوفى (٣٦هـ)

عند أهل البصرة : الحسن البصري المتوفى (١١٠هـ)

عند أهل مكة : عطاء بن أبي رباح المكي القرشي.

ومن أفضل التابعات :

حفصة بنت سيرين المتوفاة سنة (١٠١هـ) وأم الدرداء الصغرى هجيمة زوج أبي الدرداء توفيت(٨١هـ)، وعمرة بنت عبد الرحمن بن سعيد بن زرارة الأنصارية توفيت عام (١٠٣هـ).

ومنهم : **الإمام نعمان بن ثابت أبوحنيفة -رحمه الله تعالى -**

فقد ولد الإمام أبوحنيفة رحمه الله تعالى عام (٨٠هـ ثمانين من الهجرة وأدرك بعض الصحابة اتفاقاً وروى عن الأئمة المشهورين، منهم؛ حماد بن أبي سليمان، وعامر الشعبي، وعطاء،وعكرمة،وقتادة، والزهري، ونافع مولى ابن عمر،ويحيى بن سعيد الأنصاري،وأبي إسحاق السبيعي، وخلق كثير سواهم

وروى عنه كبار من الأئمة كالإمام أبي يوسف، والإمام محمد بن الحسن الشيباني، وعبد الله بن المبارك،وسفيانين، ووكيع بن الجراح،ويحيى بن سعيد القطان،وأسد بن عمرو القاضي،والحسن بن زياد،وداؤد الطائي،وعبد الرزاق صاحب المصنف،وغيرهم ولقد ضربه ابن هبيرة على القضاء فأبى أن يكون قاضياً،قال الثوري وابن المبارك :كان أبوحنيفة أفقه أهل الأرض في زمانه، توفي في رجب عام (١٥٠هـ) في بغداد ـ وكفى به نبلاً وشرفاً أن اتخذه ثلثا هذه الأمة المرحومة شارحاً لكتاب الله سبحانه وتعالى، وسنة رسوله المطهرة في المسائل المنصوصة واتبعوا فقهه وآراءه واعتمدوا على دينه،وذكاه وفقهه وإخلاصه لله ولرسوله وللأمة جمعاء .

وفيهم :الفقهاء،والمحدثون،وأصحاب الزهد،والكلام،والملوك، وصالح المؤمنين، وعامتهم، وهم شهداء الله في الأرض رغم تقول

بعض الجهلة الاغمار .

وقد ألفت كتب قيمة وكثيرة في مناقبه وفقهه وأصول مذهبه ﷺ وأرضاه ـ (البداية والنهاية ١٠/١٠٧)وغيرها .

القاضي الإمام أبو يوسف -رحمه الله تعالى-

اسمه : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن بجير بن معاوية وبجير صحابي صغير استصغر يوم أحد ﷺ و هو من أكبر أصحاب أبي حنيفة وروى عنه وعن الأعمش وهشام بن عروة، ومحمد بن إسحاق، ويحيى بن سعيد، وغيرهم، وورى عنه الإمام محمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وآخرون وهو أول من لقّب بقاضي القضاة مات في ربيع الأول عام (١٨٢هـ) له مناقب، وأخبار في الورع، والقضاء عجيبة مما يدل على تقواه،ونصيحته البالغة لله ولرسوله،ولأئمة المسلمين،وعامتهم ـ

"راجعالبداية والنهاية "(١٠/١٧٩)

الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى:-

هو أبوعبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع المطلبي القرشي رحمه الله تعالى ولد بغزة (١٥٠هـ)، وتوفي أبوه وله سنتان من عمره؛فحملته أمّه إلى مكة المكرمة،ونشأ بها

وترعرع وحفظ القرآن الكريم "وهو ابن سبع وحفظ المؤطأ" وهو ابن عشر وأفتى وهو ابن خمس عشرة سنة، ثم قرأ المؤطأ" على الإمام مالك بالمدينة النبوية وأخذ الرواية بعد ذلك عن أفقه أصحابه بعده؛ وهو الإمام محمد بن الحسن الشيبانى، فأكثر عنه وعن خلق كثيرسواه، وتعلم الفقه عن مسلم بن خالد عن ابن جريج كذلك، وعاد إلى العراق عام ١٩٥ هـ فتلقى منه العلم الإمام أحمد بن حنبل، وأبوثور، والكرابيسى، والبقال، والزعفرانى، وغيرهم ثم رجع إلى مصر عام ١٩٩ هـ وأقام بها إلى أن توفى عام (٢٠٤هـ) وصنف فيها كتابه الأمّ" وسائر كتبه الجديدة رواها عنه الربيع بن سليمان المصرى، وهومجدد الملة الثانية على قول الإمام أحمد بن حنبل .راجع ترجمته، ومناقبه الغراء كتاب " البداية والنهاية " (١٠/٢٥٣)

الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى :

هو أحد أئمة الأربعة الأعلام والصابر فى المحنة والناصر للسنة والجامع بين الفقه والحديث، أصله من مروومولده ببغداد فى ربيع الأول عام (١٦٤هـ) ودرّس بها إلى عام (١٨٣هـ)، ثم رحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة، وتلقى العلم من كبار العلماء فيها كهيثم، وسفيان بن عيينة، والإمام أبى يوسف، وإبراهيم بن سعد، ويحيى القطان، ووكيع، وعبد الرحمن

بن مهدى، وغيرهم. ثم عاد إلى بغداد والتقى بالإمام الشافعى وحضر دروسه فى الفقه والأصول من عام (١٩٥هـ) إلى (١٩٧هـ).

ولمّا رحل الشافعى من بغداد إلى مصر قال: خرجت من بغداد وما خلفت بها أفقه، ولا أورع، ولا أزهد، ولا أعلم من أحمد، توفى فى بغداد ضحوة يوم الجمعة ١٢ من ربيع الأول عام ٢٤١ هـ .

والمسانيد فى الدرجة الثالثة بعد الصحيحين والسنن ومن أعظمها؛ مسند الإمام أحمد بن حنبل " قدراً وأكثرها نفعاً، وزاد فيه ابنه عبد الله وأبو بكر القطيعى الراوى عن ابنه عبد الله زيادات ليست من رواية أحمد.

وللعلماء فى أحاديث المسند ثلاثة آراء :

أحدها: أن جميع مافيه من الأحاديث حجة.

والثانية: أن فيه الصحيح والضعيف والموضوع وقد عدّ ابن الجوزى والعراقى منه ثمانية وثلاثين حديثاً موضوعاً .

والثالثة : أن فيه الصحيح والضعيف الذى يقرب من الحسن وليس فيه موضوع وقد دافع عن الوضع فيه الحافظ ابن حجر وابن تيمية وأرجعا ما فيه من الموضوعات إلى زيادات ابنه عبد الله وأبى بكر القطيعى دون الإمام أحمد نفسه، وهو القول المعتمد فى ذلك.

المبحث العاشر: في بعض المسائل الأصولية الّتي هي أساس المسائل الخلافية بين الفقهاء وخاصة بين الأحناف وغيرهم مما تمسّ إليها حاجة طلاب الحديث:

المسئلة الأولى:في بيان الزيادة على كتاب الله بأخبار الآحاد: وتخصيص عامه بها؛ فالأحناف على ما هو المشهورعنهم أنهم يمنعون الزيادة على كتاب الله، وكذلك تخصيص عامه بها والأئمة الآخرون يجوزون ذلك ويقولون به.

وتفصيل ذلك: أنّ الخاص عند الأحناف كما عرفه الإمام البزدوى بأنه لفظ وضع لمعنى واحد على سبيل الانفراد أى أنّه اللفظ الذى يدل على معنى واحد لايقبل الشركة فى ذات المعنى المقصود سواء كان ذلك المعنى جنساً كحيوان أم نوعاً كإنسان، أو صنفاً كرجل، أو شخصاً كزيد ما دام المسمّى المراد غير متعدد مقطوع الشركة فهو الخاص.

والعام: لفظ ينتظم جمعاً من الأفرادأوالمعاني سواء كان باللفظ أوبالمعنى.

والأول: كزيدون، **والثانى:** مثل الأسماء الدالة على العموم من غير صيغ الجموع كأسماء الموصولة الدالة على الجمع، وأسماء الشرط وغيرذلك مثل قوم وجن وإنس وما إلى ذلك راجع أصول

البزدوى" رحمه الله تعالى عنه ص ٣٠ ـ ٣٢

والخاص بالمعنى السابق حكمه عند الحنفية أن يتناول المخصوص المسمّى قطعاً ولايحتاج إلى بيان ولايحتمل بياناً ورائه وكل تغيير فى حكمه كالزيادة عليه أوتقييده بنص آخرهونسخ له، ولابد أن يكون الناسخ فى قوة المنسوخ من حيث قوة الثبوت أو فوقه إذا لم يكن فى قوته من حيث الثبوت كأخبار الآحاد بالنسبة إلى القرآن فلا عبرة به بجوارخاص القرآن كقوله تعالى: ارْكَعُوْا وَاسْجُدُوْا فإن الركوع مثلاً اسم للإنحناء ،والميلان عن الاستواء ودلالته فى ذلك من دلالة الخاص فهى قطعية فيها فلاتحتمل البيان حسب متفاهم العرف واللغة وكل رواية تدلّ على تقييد ذلك الميلان والإنحناء مثلاً بالطمانينة وغيرها نسخ للخاص لابيان ولاتنسخ آية بأخبار الآحاد كقولهﷺ لأعرابى لم يطمئن فى ركوعه قم فصل فإنك لم تصل" الحديث۔

وكذلك دلالة قوله تعالى: يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْٓا اِذَا قُمْتُمْ اِلَى الصَّلٰوةِ فَاغْسِلُوْا وُجُوْهَكُمْ وَاَيْدِيَكُمْ اِلَى الْمَرَافِقِ (سورة المائده الآية ٦) على أفعال الوضوء من قبيل دلالة الخاص فلايحتمل بياناً وراء ذلك فلايبينه أيضاً مايدلّ على اشتراط التسمية كقولهﷺ "لاوضوء لمن لم يذكر اسم الله "ولايقبل الله صلاة امرء حتى يضع

الطهور مواضعه فيغسله وجهه ثم يده "......الحديث .

ولا يبينه أيضاً ما يدلّ على اشتراط النية كقوله عليه السلام" إنّما الأعمال بالنيات" ......الحديث وكذلك قوله تعالى: وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ـخاص في دلالته على اسم الله تعالى مطلقاً فلايقيد ذلك بالتكبير خاصة لقوله عليه السلام وتحريمها التكبير عليه السلام الحديث، فإن كل ذلك أخبار آحاد وهي لا ترتفع إلى مرتبة النسخ للقرآن .

فالخلاصة : أن الأحناف يعتبرون الخاص بيناً في مدلوله لا يحتاج إلى بيان فكل ما جاء من السنة متعلقاً بموضوعه، فهو زيادة عليه لا تقبل إلا إذا كانت في قوته من حيث الثبوت كأن تكون السنة متواترة، أو مشهورة مستفيضة .

وأمّا غيرهم فيرون أن الخاص يحتاج إلى بيان أحياناً، وما جاء من السنة متعلقاً بموضوعه يكون بياناً له.

تنبيه : قد ظن بعض من لاحظ له من الإنصاف أن الأحناف لا يعتبرون أخبارالآحاد في شيء إذا كانت مثبتة للزيادة على ما في القرآن:

والحق أن الأحناف لا يعتبرون لإثبات الركن، أو الشرط زيادة على ما ثبت بالقطعي في مرتبته، فلايجوزون الزيادة بها في مرتبة ما زيد عليه من القطعي بل يوجبون العمل بها في المرتبة الثانية ممّا ثبت من القطعي وهي مرتبة الوجوب أوالسنة والاستحباب،وإنّما أبهموا في

أصلهم الإنكار عن الزيادة على كتاب الله بأخبار الآحاد مطلقاً لأن الزيادة في مرتبة الركنية والشرطية هي الّتي تسمّى الزيادة عندهم اصطلاحاً فتجوز الزيادة بهاعلى كتاب الله ولكن في مرتبة الوجوب وما تحته، فالأحناف يقولون بالطمانية في الركوع والنية والترتيب والتسمية في الوضوء ، والفاتحة في الصلاة، وما إلى ذلك مما ثبت بأخبار الآحاد زائدة على ما في كتاب الله كما سبق تفصيله ولكن لا يجعلونه في مرتبة ما ثبت بكتاب الله تعالى من الركنية والشرطية !

وقد أشار إلى ذلك صاحب الهداية " حيث قال في مسئلة وجوب الفاتحة : والسورة الفاتحة لا تتعين ركناً عندنا، وكذا ضم السورة إليها لقوله تعالى :فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ o والزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز لكنه يوجب العمل فقلنا بوجوبها.

والعام بالمعنى الذى ذكرناه سابقاً : كالخاص قطعي في دلالته عند الأحنافسواء كان ذلك في القرآن أوالسنة .

ويجوز نسخ كل واحد منهما بالآخر كحديث العرنيين خاص في جواز بول مايؤكل لحمه من الأبوال نسخ بعموم قوله عليه السلام استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه " فلفظ البول عام يشتمل جميع الأبوال، وكحديث ليس فيما دون خمس أوسق صدقة " خاص في نفي الزكاة فيما دون خمسة أوسق ونسخ بعموم قوله عليه السلام فيما سقته السماء

العشر" فلم يكن العام ظنياً فى دلالته عند هم فلذا جوزوا نسخ الخاص به إذ من شرط النسخ تماثل الناسخ والمنسوخ فى الدلالة والثبوت وعام القرآن مقطوع فى دلالته ما دام غير مؤول؛ فيجتمع له أمران من القطعية قطعية الدلالة وقطعية الثبوت فلايعارضه حديث وإن كان خاصاً؛ فإنّه وإن كان قطعياً فى دلالته لكنه ظنى فى ثبوته فلايقف أمام القطعى فى ثبوته أيضاً فالأخذ بعموم القرآن وعدم تخصيصه بحديث الآحاد هو من نزعة فقهاء الأحناف.

ولا شكّ أن ذلك طريق مستقيم إذا كانت نصوص القرآن محكمة لا تقبل تأويلاً ولا تغيراً وهو أخذ بالقاعدة الّتى تنسب إلى الإمام أبى حنيفةرحمه الله تعالى من أنّه إذا تعارض نصان ولم يعرف المتأخر منهما عمل بالمتفق عليه منهما .وقد أيّد الإمام أبوبكر الجصاص الرازى الحنفى رحمه الله تعالى هذا الأصل بما نقل عن بعض فقهاء الصحابة وكبارهم فقال : إن أبا بكر الصديق ﷺ جمع الصحابة وأمرهم بأن يردوا كل حديث مخالف للكتاب وعمر ﷺ ردّ حديث فاطمة بنت قيس فى المبتوتة أنّها لاتستحق النفقة وقال: لا نترك كتاب ربنا بقول إمرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت، وردت عائشةرضى الله تعالى عنها حديث تعذيب الميت ببكاء أهله عليه بقوله تعالى :وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِّزْرَ أُخْرىٰ.راجع لذلك كشف الأسرار ١/ ١٩٢

والقطعية الّتى يثبتها الحنفية للعام ليس معناها أن لا يدخل الدلالة احتمال تخصيص فقط؛ لأنّه مادام التخصيص جائزاً ممكناً لم يقم دليل على استحالته، فهو محتمل فى كل حال، ولكن لأنه لادليل على التخصيص سرنا فى العمل على أساس أن الدلالة قطعية فإن الألفاظ تستعمل دائماً فى حقيقتها وتعتبر قطعية فى دلالتها على معناها الحقيقى مع أن احتمال المجاز ثابت ولكن لكون هذا الاحتمال غير ناشىء عن دليل لا يلتفت إليه، ولايصح أن نقول إن دلالة اللفظ على حقيقته ومعناه ظنية لاحتمال المجاز وإلا ما كان لفظ مفيداً معنى مستقيماً يطمئن إليه السامع قط.

فالعام فى اللغة العربية كما هو فى سائر اللغات لفظ يدلّ على كثيرين فيحمل على مقتضى هذه الدلالة حتى يقوم الدليل على غيرها وقد توارث عن الصحابة ﷺ الأخذ بعموم القرآن أوضح ذلك صاحب كشف الأسرار" ١/ ١٣٠

فالشافعية وغيرهم يخصصون عموم القرآن بأخبار الآحاد مطلقاً، ويعتبرون اجتماع دليل خاص مع دليل عام موجباً لتخصيص العام بالخاص والأحناف لايعتبرون الخاص مخصصاً للعام إلاّ إذا اقترن أحدهما بالآخر، وكان الخاص مستقلاً فإذا تراخى الخاص عن العام أو العكس كان المتأخر ناسخاً للمتقدم وليس مخصصاً لعمومه.

والتخيص عند الحنفية : قصر العام على بعض أفراده بدليل المستقل مقترن، ويقول صاحب كشف الأسرار " في بيان قيود هذا التعريف احترزنا بقولنا :مستقل عن الصفة والاستثناء ؛ لأنه لبيان أنه لم يدخل تحت الصدور، وبقولنا :مقترن عن الناسخ فإنه إذا تراخى دليل التخصيص يكون نسخاً لاتخصيصاً .لأنه يكون عندئذ تعارض بين دليلين قد عمل بأحدهما على عمومه زمناً طال أو قصر، ثم جاء المتأخر فألغى العمل به في بعض أحاده. فالتخصيص ليس إخراجاً لبعض آحاد العام من الحكم بعد دخولها في عمومه إنّما هو بيان إرادة الشارع الخصوص من أول الأمر كما قال الغزالي رحمه الله في المستصفى" التخصيص على التحقيق بيان خروج الصيغة عن وضعها من العموم إلى الخصوص وهو نظير القرينة الّتي تساق لبيان اللفظ خرج من الحقيقة إلى المجاز .

فالنسخ تغيير الأحكام الثابتة المقررة والتخصيص منع لدخول المخصوص في عموم ماتدلّ عليه الصيغة وقد جعل الشيخ ابن الهمام رحمه الله تعالى عليه مسئلة الزيادة والتخصيص من واد واحد وقال: إنّه زيادة كتقييد المطلق إلا أنّهم لا يسمونها زيادة اصطلاحاً بل يسمونها تخصيصاً فإذا عرفت معنى التخصيص و كون المخصص لا بد فيه من الاقتران مع العام في الزمن كما عرفت معناه

أن العام قطعي في دلالته غيرمحتاج إلى البيان.

فإذا ورد العام في القرآن وجاء تخصيصه في أخبار الآحاد كقوله تعالى فَاقْرَءُوْا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْانِ، مع قوله ﷺ لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" فلفظ"ما تيسر"عام يشتمل الفاتحة وغيرها. وأمثلة ذلك كثيرة فالأحناف لايخصصون عمومات القرآن في مثل هذا بأخبار الآحاد بل يجعلون عام القرآن على عمومه وإطلاقه فرضاً، ولا يريدون منه الخاص الذى يثبته حديث الآحاد، ولايخصصون عمومه به.

أمّا أولاً: فلأنه لابد في التخصيص من الاقتران مع العام في الزمن ونحن لانعرف الاقتران بينهما إلا إذا اتفقت الأمة على قبول الزيادة فإن ذلك يكون دليلاً على الاقتران بينهماكالخبر المتواتر، وما في معناه راجع لاشتراط اقتران دليل التخصيص بالعام مقدمة الفتح للعثماني " ص ٢٢ سط ٣ ولم ينقل من الرسول ﷺ أنه ذكر ذا الحديث بعد نزول هذه الآية مباشرة .

وأمّا ثانياً: فلأن الأخذ بهذه الأحاديث والزيادة بها على ما في الكتاب في مرتبته وتخصيص عمومات القرآن بها مع عدم العلم باقترانها بها يوجب نسخ القرآن بأخبار الآحاد، وهذا يخالف قواعد

النسخ وشروطه من التماثل الناسخ والمنسوخ فى القوة ثبوتا ودلالة

وأما ثالثاً : فلأن الخاص والعام قطعيان فى الدلالة لايحتاجان إلى بيان ولا يحتمله كما سبق منا تفصيل هذا البحث، فاعتبار الزيادة على الكتاب بأخبار الآحاد أو تخصيص عامه بها وتسمية ذلك بياناً يرجع فى الحقيقة إلى إنكار قطعية دلالة الخاص على مسمّاه والعام على أفراده.وقد بين صاحب كشف الأسرار " الحنفى والغزالى الشافعى فى لمستصفى، قطعية الخاص والعام بدلائل واضحة جلية.

وأمّا رابعاً : فلأن الزيادةمطلقاً لاتفيد معنى البيان بك تفيد معنى النسخ؛ لأن النسخ هو الإزالة، والزيادة تزيل حكم الاعتداد بالمزيد عليه وتوجب استئنافه بدونها،وتخرجه عن كونه جميع الواجب وتجعله بعضه، وتوجب التاثيم على المتقصرعليه بعد إن لم يكن إثماً، وهذا هو معنى النسخ ،ويطلق عليه لفظ النسخ أيضاً لكونه تابعاً للمعنى؛ فإن الكلام فى زيادة شرعية مغيرة للحكم الشرعى متراخ عن المزيد عليه فإن اختل وصف من هذه الأوصاف لم يكن نسخاً، فإن لم تغير حكماً شرعياً بل رفعت حكم البراء ة الأصلية لم تكن نسخاً كإيجاب عبادة مستقلة بعد أخرى، وإن كانت الزيادة

تقييداً، أو تخصيصاً إلى آخر ما نقل الحافظ ابن القيم فى إعلام الموقعين ٢/٢٩١ عن الإمام أبى بكر الرازى الحنفى فكيف تجعل الزيادة بياناً للنص مطلقاً فإن السنن الزائدة على ما دل عليه القرآن تارةً تكون بياناً له، وتارة تكون منشئة لحكم لم يتعرض القرآن له، وتارةً تكون مغيرة لحكمه والنزاع إنّما هو فى القسم الأخير فقط، فالأحناف لا يتعبرونها فى مرتبة القرآن بأن يثبت ركناً أو شرطاً زائداً على ما ثبت بالقرآن، والشوافع غيرهم يعتبرونها فى هذه المرتبة.

وأمّا القسم الأول والثاني: فإنهما حجة باتفاق بين الجميع فمن القسم الأول التقرير،وهوأن يجيء البيان من السنة مؤكداً لمعنى الآية مقرراً له كقولهﷺ فى بيان حد رمضان بالهلال بقوله: صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته "...الحديث. فهو توكد وتقرر معنى قوله تعالى : شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ ......

(سورة البقره الآية ١٨٥) ونحو ذلك كثير .

ومنه بيان التفسير: وهو بيان ما فيه خفاء كمجمل القرآن ومشتركه، فمن بيان المجمل بيان الصلاة، والزكاة، والحج يبين أوقاتها وآدابها وما إلى ذلك فقدتولى بيان ذلك السنة كلّه السنة

الثابتة عن رسول الله ﷺ .ومن مجمل القرآن الذى بَيَّنَتْهُ السُّنَّةُ آية السرقة وآية الرباء بينت السنة نصاب السرقة وشروطها راجع للإيضاح كلمة الشيخ الأنور فى معارف السنن" ٣٠٤/٢.

والجزء الذى يقطع وكما بينت السنة حدود الرباء، وما يكون فيه من الأموال، ومن مشترك القرآن القروء المذكور فى قوله تعالى:

وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ وَلا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ......

(سورة البقره الآيه ٢٢٨)

فقد بينها السنة أن المراد منها الحيض بقوله ﷺ طلاق الأمة اثنتان،وعدتها حيضتان، وما إلى ذلك من الأمثلة.

ومن القسم الثاني: الأحكام المستقلة الّتى تثبت بالسنة خاصة، ولم يتعرض لها القرآن صراحة نفياً ولا إثباتاً كالوتر، والأضحية وصدقة الفطر وما إلى ذلك من الواجبات والسنن فى العبادات والآداب وغيرها.

القسم الثالث: بيان التبديل وهو النسخ وهذا هو موضع الخلاف بين الأئمة والمذاهب.

ومن أمثلة ذلك: ما ذكرنا سابقاً فرضية الفاتحة والطمانينة، والتكبير، والسلام فى الصلاة، والتسمية، والنية، والترتيب، والولاء

فى الوضوء، وزيادة التغريب على حد الزانى من جلد مائة، ونحو ذلك مما تثبت بأخبار الآحاد زائداً على ما فى القرآن مغيراً لحكمه؛ فيعتبره الشوافع وغيرهم فى مرتبة القرآن من الفرضية ويجعله الأحناف في مرتبة دون مرتبة القرآن لئلا يلزم تغيير حكم القرآن وهو قطعي فى دلالته وثبوته بأخبار الآحاد مع كونها ظنية فى ثبوتها إلا إذا كان هذا البيان ثابتاً بالتواتر عنه ﷺ أو بالاستفاضة والشهرة؛ ليكون مثل القرآن فى قطعية ثبوته بعد كونه قطعياً فى دلالته فحينئذٍ يمكن إجراء حكم النسخ فى القرآن بالسنة لتماثلهما فى القوة -والله أعلم.-

تتمة البحث: النص باعتبار دلالته على الحكم وباعتبار ثبوته ووصوله إلينا على أربعة أقسام:

الأول: أن تكون الدلالة على الخكم الذى أريد إثباته منه قطعية وثبوته قطعياً كذلك.

الثانى: أن تكون الدلالة قطعية وثبوته ظنياً.

الثالث: على عكس الثانى بأن يكون ثبوت النص قطعياً ودلالته ظنية.

الرابع: أن يكون ثبوته ودلالته كلاهما ظنيين.

فالقسم الأول: يفيد الفرضية فى جانب الأمر والحرمة القطعية فى جانب النهى.

والثانى والثالث : يفيدان الوجوب أوالسنية فى جانب الأمرالكراهة التحريمية فى جانب النهى عند الأحناف .

القسم الرابع: يفيد الاستحباب فى جانب الأمر والكراهة التنزيهية فى جانب النهى نقل ذلك فى معارف السنن " ١/٥٩ عن الشيخ ابن الهمام فالواجب الذى يثبته الأحناف هو مفاد النص إذا كان ظنياً فى ثبوته أو دلالته .وأمّا الركن والشرط فلايثبتونها إلا بالنص الذى يكون قطعياً فى ثبوته ودلالته إذا كان نفس الحكم ثابتاً بالقطعى فالأحناف لاحظوا الفرق بين مراتب دلالة النص وثبوته واعطوا كل ذى حق حقه، وميزوا بين مراتب التشريع الإلهى والتشريع النبوى ﷺ عموماً كما ذكر ذلك الإمام الشعرانى الشافعىّ فى مدح الإمام أبى حنيفة رحمه الله تعالى سمعتُه من الشيخ الكاندهلوى -رحمه الله تعالى. -

وأمّا الشافعية وغيرهم فلم يلاحظوا فرق المراتب وعاملوا النصوص القطعية والظنية معاملة واحدة وساووا بين آيات القرآن القطعية وأخبار الآحاد الظنية وأثبتوا بهما الأركان والشروط والله تعالى أعلم

المسئلة الثانية: فى بيان المراسيل

واختلاف الأئمة فى الاحتجاج بها وردها:

لقد سبق أن عرفنا الحديث المرسل على وفق الاصطلاح المعروف بين المحدثين وهوالحديث الذى يحكى التابعى فيه قول النبى ﷺ أو فعله أو تقريره، فيقول التابعى مثلاً :قال النبى ﷺ من غيرأن يبين من أوصل إليه الحديث . وهذا التعريف مخصوص بمراسيل التابعين وهو المراد من المرسل ند أهل الحديث.

والمرسل عند الحنفية خاصة كما عرفه فخر الإسلام بأنه هوالذى لم يذكر فيه السند إلى الرسول ﷺ وإرسال التابعى، وإرسال العدل فى أى عصر من العصور ويشمل المنقطعات والبلاغات. واختلف الأئمة ومن بعدهم فى قبول المراسيل والاحتجاج بها على أقوال ثلاثة مشهورة بعد اتفاقهم على قبول مراسيل الصحابة ﵃ وأوصلها السيوطى إلى عشرة .راجع كذلك التدريب" ١/١١٩

(١) يحتج به مطلقاً

(٢) لايحتج به مطلقاً.

(٣) يحتج به إن أرسله أهل القرون الثلاثة .

(٤) يحتج به إن لم يرو راويه إلا عن عدل .

(٥) يحتج به إن أرسله سعيد فقط .

(٦) يحتج به إن اعتضد .

(٧) يحتج به إن أرسله صحابى .

(٨) يحتج به إن لم يكن فى الباب سواه .

(٩) هو أقوى من المسند.

(١٠) يحتج به ندباً لا وجوباً .

فالأول: قبول مرسل أهل القرن الثانى والثالث وهو رأى الأحناف والمالكية والحنابلة وأمّا مرسل من دون القرون الثلاثة فمقبول عند بعض أصحابنا ومردود عند بعض الآخرين.

الثانى: عدم قبول المراسيل مطلقاً سوى ما ذكر من مراسيل الصحابة، وقد عده الإمام النووى فى كتابه التقريب "رأى جمهور المحدثين حيث قال: ما ملخصه أن رواية المجهول المسمّى لاتقبل لجهالة حاله فرواية المرسل أولى فى عدم القبول.

ثانياً أن الراوى الذى قسم بين التابعى وبين الرسول ﷺ يحتمل أن يكون صحابياً ويحتمل أن يكون تابعياً، وعلى الثانى يحتمل أن يكون ثقة كما يحتمل أن يكون ضعيفاً ويحتمل أن يكون هذا التابعى الذى لم يذكرروى عن صحابى أوتابعى ضعيف أوثقه وعلى الثانى يعود الاحتمال السابق، إمّا بالتجويز العقلى فإلى ما نهاية له.

وأمّا بالاستقراء فإلى ستة أو سبعة، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض كما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلانى فى شرح نخبة الفكر" (ص٥٠) ومع كل هذه الإحتمالات لايمكن أن يكون حجة.

والثالث: هو رأى الإمام الشافعيّ قبول المرسل بأحد الشرطين:

أحدهما :أن يكون التابعى الذى أرسل من كبار التابعين الذى التقوا بكثير من الصحابة كسعيد بن المسيب وأمثاله.

والثانى :أن يوجد ما يقوى الإرسال وهو على وجوه :

الأول :أن يروى الحديث بسند آخر متصل ولا يكون هذا المسند منتهض الإسناد ليكون الاحتجاج بالمجموع وإلا فالاحتجاج حينئذٍ المسند فقط .راجع إنهاء السكن" (ص:٣٨) وهذا هو أقوى لوجوه للاحتجاج به بالمرسل .

والثانى :أن يروى مرسل فى معناه قبله أهل العلم وهذا دون الأول.

الثالث :أن يكون هذا المرسل موافقاً لبعض أقوال الصحابة أو أفعالهم، وهذا هو فى المرتبة الثالثة.

الرابع :أن يوجد جماعات من أهل العلم يفتون بمثل ما جاء فى المرسل، وزاد الأصوليون فى وجوه الاعتضاد على ما ذكروجهاً خامساًوهوأن يوافقه قياس، ذكره السيوطى فى التدريب (ص١٢٢) وقد ذكر أستاذ المحدثين شيخ مشايخنا شيخ الإسلام ظفر أحمد

العثماني في مقدمة كتابه إعلاء السنن " الّتي سمّاها بإنهاء السكن (ص ٣٦) ناقلاً قول العلامة سيف الدين الآملي الشافعي في كتابه الأحكام ٢ /١٧٧ -- ١٨٠ إن المختار قبول مراسيل العدل مطلقاً ودليله الإجماع والمعقول.

أمّا الإجماع فهو أن الصحابة والتابعين أجمعوا على قبول المراسيل من العدل،

امّا الصحابة فإنهم قبلوا أخبار عبد الله بن عباس ﵁ مع كثرة روايته.

وقد قيل إنّه لم يسمع من رسول الله ﷺ سوى اربعة احاديث لصغر سنه، و ايضاً ماروى عن البراء بن عازب ﵁ سوى أربعة أحاديث لصغر سنه، وأيضاً ما روى عن البراء بن عازب ﵁ أنه قال :ما كل ما نحدثكم به سمعناه من رسول الله ﷺ ولكن سمعناه بعضه وحدثنا أصحابنا ببعضه.

وأمّا التابعون فقد كان من عادتهم إرسال الأخبار، ويدل على ذلك ما روى عن الأعمش أنّه قال : قلتُ لإبراهيم النخعي :إذا حدثتني فأسند ...إلخ.

ويدل على ذلك ما اشتهر من إرسال ابن المسيب والشعبي وغيرهما، ولم يزل ذلك مشهوراً في ما بين الصحابة

والتابعين من غير نكير فكان إجماعاً.

وأمّا المعقول : فهوأن العدل الثقة إذا قال : قال رسول الله ﷺ كذا مظهراً للجزم بذلك فالظاهر من حاله أنه لايجيز ذلك إلا وهو عالم أوظان أن النبي ﷺ قال ذلك فإنه إن كان ظاناً أن النبي ﷺ لم يقله أوكان شاكاً فيه لما استجاز في دينه النقل الجازم عنه لما فيه من الكذب والتدليس على المستمعين، وذلك يستلزم تعديل من روى عنه وإلا لماكان عالماً أو ظاناً بصدقه في خبره، انتهى.

وقد ذكر الإمام السيوطي في تدريب الراوي"(ص ١٢٠) قال المصنف: أي الإمام النوويّ في شرح المهذب " وقيد ابن عبد البر وغيره ذلك بما إذا لم يكن مرسله ممن لايحترزويرسل عن غير الثقات فإن كان فلاخلاف في رده.وقال غيره أي غير الإمام النووي محل قبول عند الحنفية ما إذا كان مرسله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة، فإن كان من غيرها فلا لحديث :ثمَ يفشو الكذب ... الحديث صححه النسائي.

وقال ابن جرير: أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المأتين.

قال ابن عبد البر : كأنّه يعني أنّ الشافعي أول من رده وبالغ بعضهم فقوله على المسند.

العثماني في مقدمة كتابه إعلاء السنن " الّتي سمّاها بإنهاء السكن (ص ٣٦) ناقلاً قول العلامة سيف الدين الآملي الشافعي في كتابه الأحكام ٢ /١٧٧ -- ١٨٠ إن المختار قبول مراسيل العدل مطلقاً ودليله الإجماع والمعقول.

أمّا الإجماع فهو أن الصحابة والتابعين أجمعوا على قبول المراسيل من العدل،

امّا الصحابة فإنهم قبلوا أخبار عبد الله بن عباس رضي الله عنه مع كثرة روايته.

وقد قيل إنّه لم يسمع من رسول الله ﷺ سوى اربعة احاديث لصغر سنه، و ايضاً ماروى عن البراء بن عازب رضي الله عنه سوى أربعة أحاديث لصغر سنه، وأيضاً ما روى عن البراء بن عازب رضي الله عنه أنه قال :ما كل ما نحدثكم به سمعناه من رسول الله ﷺ ولكن سمعناه بعضه وحدثنا أصحابنا ببعضه.

وأمّا التابعون فقد كان من عادتهم إرسال الأخبار، ويدل على ذلك ما روى عن الأعمش أنّه قال : قلتُ لإبراهيم النخعي :إذا حدثتني فأسند ...إلخ.

ويدل على ذلك ما اشتهر من إرسال ابن المسيب والشعبي وغيرهما، ولم يزل ذلك مشهوراً في ما بين الصحابة

والتابعين من غير نكير فكان إجماعاً.

وأمّا المعقول : فهو أن العدل الثقة إذا قال : قال رسول الله ﷺ كذا مظهراً للجزم بذلك فالظاهر من حاله أنه لايجيز ذلك إلا وهو عالم أو ظان أن النبي ﷺ قال ذلك فإنه إن كان ظاناً أن النبي ﷺ لم يقله أو كان شاكاً فيه لما استجاز في دينه النقل الجازم عنه لما فيه من الكذب والتدليس على المستمعين، وذلك يستلزم تعديل من روى عنه وإلا لماكان عالماً أو ظاناً بصدقه في خبره، انتهى.

وقد ذكر الإمام السيوطي في تدريب الراوي"(ص ١٢٠)

قال المصنف: أي الإمام النوويّ في شرح المهذب " وقيد ابن عبد البر وغيره ذلك بما إذا لم يكن مرسله ممن لايحترز ويرسل عن غير الثقات فإن كان فلاخلاف في رده.وقال غيره أي غير الإمام النووي محل قبول عند الحنفية ما إذا كان مرسله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة، فإن كان من غيرها فلا لحديث :ثم يفشو الكذب ... الحديث صححه النسائي.

وقال ابن جرير : أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المأتين.

قال ابن عبد البر : كأنّه يعني أنّ الشافعي أول من رده وبالغ بعضهم فقوله على المسند.

وقال :من أسند فقد أحالك ومن أرسل فقد تكفّل لك، انتهى والمرسل دون المسند المتصل عندنا فإذا تعارض قدم المسند إلا إذا اعتضد المرسل بأحد الوجوه الّتي ذكرناها، فيكون حينئذٍ كالمسند بل فوقه في بعض الصور.

قال السيوطي في التدريب (ص ١٢٠) بما ملخصه :فإن صحّ مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر مسنداً أو مرسلاً أرسله من أخذ عن غير رجال المرسل الأول كان صحيحاً، ويتبين بذلك صحة المرسل وإنهما أى المرسل وما عضده صحيحان لوعارضهما صحيح من طريق واحدة رجحناهما عليه بتعدد الطرق إذا تعذر الجمع بينهما.

وقال الحافظ بدرالدين العينيّ في عمدة القارى شرح صحيح البخارى": (١/٨٨٥) أن مرسلين صحيحين إذا عارضا حديثاً صحيحاً مسنداً كان العمل بالمرسلين أولى .وأمّا المرسل؛ فهو معمول به عندنا والذى يترك العمل المرسلات يترك العمل بأكثر الأحاديث، وفى اصطلاح المحدثين أن مرسلين ...إلخ هذا - والله تعالى أعلم. -

وقال شيخ الإسلام وشيخ المحدثين مولانا شبير أحمد العثمانى رحمه الله تعالى فى مقدمة فتح الملهم(ص ٣٤) أن أكثر ما اعترض على مذهب الحنفية في المرسل قد نشأ من الغفلة عن

القيود الّتي قيدوا بها قبوله؛ فإن المرسِل بالكسر إذا كان ثقة عدلاً غير غاش للمسلمين فى دينهم، وكان إماماً من أئمة النقل لايحدث بكل ما سمع ويعرف صدق الراوى من كذبه وله أهلية الجرح والتعديل بحيث لا يكاد يخفى عليه أقوال المشاهد من أهل عصره، وأكبر أرائهم فى الراوى المخذوف .ومع ذلك كلّه يسند الحديث إلى رسول الله ﷺ لابصيغة عن " أو روى ، أو نحوهما بل بصيغة قال، الّتي تدلّ على الجزم.

فالعادة قاضية بحصول غلبة الظن بمثل هذا المرسل الذى جاء هذاالمجيء والاحتمالات الّتي يذكرها نفاة حجية المرسل كلّها يَضمَحِلُّ فى جنب هذه القيود الّتي احتطنا بها لاسيما إذا وقع الإرسال فى القرون الثلاثة المشهود لها بالخير، وكان مرسله من التابعين بل من كبرائهم، ولو كان هذه الاحتمالات المرجوحة النادرة الّتي تكلفوا ابدائها مؤثرة فى إسقاط المرسل لادت إلى إبطال مراسيل الصحابة أيضاً كما هو مقتضى كلام ابن حزم فى الأحكام؛ فإنّه قال: وقد كذب على رسول الله ﷺ وهو حى.

وقد كان فى عصر الصحابة منافقون ومرتدون فلايقبل حديث قال راويه فيه عن رجل من الصحابة أوحدثنى من صحب رسول الله ﷺ حتى يسمّيه ويكون معلوماً بالصحبة الفاضلة، قال الله تعالى

وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنٰفِقُوْنَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِيْنَة مَرَدُوْا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّوْنَ إِلٰى عَذَابٍ عَظِيْمٍ (سورة التوبه الآيه ١٠١)

وقد ارتد قوم ممن صحب النبى ﷺ كعيينة بن حصن، والأشعث بن قيس، وعبد الله بن أبى سرح، ولقاء التابعى لرجل من أصاغر الصحابة شرف عظيم فلأى معنى يسكت عن تسميته لو كان ممن حمدت صحبته، ولايخلو سكوته من أحد وجهين :إمّا أنّه لم يعرف من هو ولا عرف صحة دعواه الصحبة أو لأنّه كان من بعض من ذكرنا حدثنا عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد بن على عن مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى أنبأنا خالد بن عبد الله عن عبد الملك عن عبد الله مولى أسماء بنت أبى بكر الصديق، وكان خال ولد عطاء قال :أرسلتنى أسماء إلى عبد الله بن عمر فقالت :بلغنى أنك تحرم ثلاثة:

العلم فى الثوب وميثرة الارجوان، وصوم رجب كلّه فأنكر ابن عمر أن يكون حرم شيئاً من ذلك، فهذه أسماء وهى صاحبة من قدماء الصحابة وذوات الفضل منهم قد حدثها بالكذب من شغل بالها حديثه عن ابن عمر حتى استبرأت ذلك فصح كذب ذلك

المخبر، فواجب على كل أحد أن لا يقبل إلا من عرف اسمه وعرفت عدالته وحفظه، انتهى .

مراتب المرسل عند المحدثين:

قال السخاوى :المرسل مراتب أعلاها ما أرسله الصحابى ثبت سماعه، ثم صحابى له رؤية فقط ولم يثبت سماعه ثم المخضرم ثم المتقن كسعيد بن المسيب ويليها من كان يتحرى فى شيوخه كالشعبى ومجاهد ودونها مراسيل من كان يأخذ عن أحد كالحسن. وأما مراسيل صغار التابعين؛ كقتادة، والزهرى، وحميد الطويل فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين مقدمة فتح الملهم "(ص ٣٦)

مسألة تحقيق المناط وتخريجه وتنقيحه:

فالمناط العلة ومدار الحكم فإذا كانت العلة منصوصة، أو ثابتاً بالإجماع فمعرفته فى غير المنصوص تحقيق لذلك المناط كشارع أمر بقطع يد السارق نصاً والسرقة مدار الحكم، فهل يوجد هذا الوصف فى الطرار أو النباش؟ ومن هنايظهر الخلاف بين الفقهاء ؛ لأنهما غير منصوصين، فمعرفته معنى السرقة فيهما تحقيق المناط .

وأمّا تخريج المناط: فهو أن يكون الحكم منصوصاً، واقترن به

أوصاف كل واحد يصلح للعلية فيختلف أنظار الفقهاء فى تعيينه كحديث النهى عن الرباء فى الأشياء الستة المذكورة ولكن علة النهى فيها غير منصوصة ولامجمع عليها، واجتمعت فيها أوصاف من القدر والجنس، أو الطعم والثمنية، أوالقوت والإدخار، ويختلف المجتهدون فى مدار النهى فيها فهو تخريج المناط.

وأمّا تنقيح المناط: وهو أن يحكم الشارع فى مسألة خاصة، ولم يكن غرضه منوطاً بهذه الجزئية بل يريد قاعدة كلية وتجتمع فى المنصوصة أوصاف بعضها يصلح للعلية وجعله مداراً ولايصلح بعضها الآخر فيختلف أراء الفقهاء فى تنقيحها وإلغاء بعضها دون بعض كقصة الأعرابى المجامع فى نهار رمضان وحكمه ﷺ إياه بالكفارة، فاجتمع فى هذه القضية أوصاف صالحة للعلية وغير صالحة لها فنقح الشافعي وأحمد رحمهما الله من بينها الجماع وجعله مناطاً للكفارة فقط.

ونظر الإمام أبو حنيفة ومالك -رحمهما الله تعالى - إلى معنى الجماع وسببيته للكفارة وهو كونه أمراً مفطراً واقعاً عمداً فى نهار رمضان فجعلاه وصفاً ومداراً للحكم فشمل الحكم، وهو الكفارة الجماع والأكل والشرب كلّها لكونها مشتركة فى معنى الا فطار عمداً، -والله تعالى أعلم. -

هذا آخرما أردنا ذكره فى هذه العجالة-رجاء من الله سبحانه وتعالى أن ينفع بها عباده ويجعلها ذخراً للفقير محمد حسن جان ابن الشيخ أبى الحسن على أكبر جان غفر له ولأبويه وأحسن إليهما وإليه -

وذلك يوم الثلاثاء خامس من صفر المظفر عام (١٤١٦هـ)

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خيرة خلقه وصفوة أنبيائه محمد وصحبه أجمعين .

شمال

واقيت الحل والحرم

المدينة المنورة

ذو الحليفة(٤٢٠ ك م)

ينبع

المستورة

رابغ (١٨٦ ك م)

الجحفة

مغرب

ت عرق

١ ك م)

جدة

الحرم الشريف

منازل(٧٨ ك م)

يلملم(١٢٠ ك م)

جنوب

مخططة تقريبي لبيوت النبي ﷺ قبل الهدم

دار عباس بن عبد المطلب

دار آل عمربن الخطاب

بيت حفصة رضى الله عنها

القبلة

خوخة حفصة رضى الله عنها

بيت عائشة

الحجرة

باب النبي ﷺ

بيت سودة

بيت زمعة

الحجرة

بيت فاطمة وعلي

الحجرة

الحجرة

بيت أم سلمة

مظلة المسجد. الروضة

الخريطة ماخوذة من مجلة التوحيد بالقاهرة

السنة الثالثة والعشرون،العدد الثالث(٦/٣/١٥ ١٤هـ)

بيت زينب بنت جحش

الحجرة

بيت جويرية

الحجرة

فناء المسجد

مظلة أهل الصفة

بيت أم حبيبة

الحجرة

دار حباب مولىٰ عتبة ابن مروان

بيت ميمونة بنت الحارث

الحجرة

جنوب

مغرب

مشرق

شمال

ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى:

الأحوال الشخصية :

(١) الإسم :

محمد حسن جان بن الشيخ مولانا على أكبرجان القريشى نسباً والبشاورى مؤطناً .

(٢) تاريخ الميلاد:

3 / 1 / 1938ء الموافق 2 / 11 / 1356هـ .

(٣) مكان الميلاد :

جارسدة ، خيبر بختون خواه باكستان .

الموهلات العلمية:

(١) الليسا نس من كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمد ينة المنورة بتقدير ممتاز بمرتبة الشرف الأولى .

(٢) الماجستير فى العلوم الإسلامية من جامعة بشاور العالمية بتقدير ممتاز بمرتبة الشرف الأولى .

(٣) فاضل اللغة العربية، وفاضل اللغة الفارسية من جامعة بشاور.

(٤) تخرج من الجامعة الأشرفية بلاهور ، الباكستان.

الأحوال السياسية :

(١) بقى عضوا للبرلمان الوطنى ثلث سنوات فى باكستان .

(٢) بقى عضو المجلس الفكر الإسلامى ثلث سنوات فى باكستان .

(٣) بقى عضوا للجنة الهلال المركز فى باكستان

(٤) نائب رئيس وفاق المدارس العربيه الباكستان

المشاغل :

درس المواد الدينية وخاصة الحديث الشريف فى دار العلوم النمانية فى جارسدة، وفى دار العلوم الحقانية فى مديرية نوشهرة ,وفى أكبر دار العلوم فى مدينة مردان، و فى جامعة إمد اد العلوم الإسلامية بجامع الدرويش فى مدينة بشاور .

المؤلفات :

(١) أحسن الخبر فى مبادئ علم الأثر

(٢) بركة المغازى .

(٣) النظم الإقتصادية فى الدولة الإسلامية .

(٤) أصول القرآن ومبادئه.

(٥) أوراد مسنونة و أدعيه مأثوره.

تاريخ الوفاة: أُستشهدقُبيل الافطار ، مساء اليوم الثانى من شهر رمضان المبارك 1428هـ الموافق 2007/09/15ء

﴿دليل الطالب إلى عنوان المطالب﴾

﴿دليل الطالب إلى عنوان المطالب﴾

﴿ دليل الطالب إلى عنوان المطالب ﴾

﴿ دليل الطالب إلى عنوان المطالب ﴾

﴿دليل الطالب إلى عنوان المطالب﴾

﴿دليل الطالب إلى عنوان المطالب﴾

﴿دليل الطالب إلى عنوان المطالب﴾

﴿دليل الطالب إلى عنوان المطالب﴾

احسن البيان

(پشتو)

المتعلقة ببعض مباحث

الجامع الصحيح للبخارى رحمه الله تعالى

من افادات

الشيخ محمد حسن جان المدنى شهيدؒ

جمعها واقام بطبعها

ابو عكاشه **عابدالرحمن** ابن الشيخؒ

رئيس جامعه احسن المدارس .پشاور

بركة المغازى

(عربى)

تاليف

شيخ الحديث حضرت مولانا

محمد حسن جان المدنى شهيدؒ

ہماری دیگر مطبوعات

(طبع شدہ)

درس ختم بخاری (عربی/پشتو)

اصول القرآن (عربی)

اوراد مسنونہ و ادعیہ مأثورہ (اردو)

فانی زندگی کے چند ایام (اردو)

احسن المناسک (اردو)

(زیر طبع)

اصول القرآن ومبادیہ (عربی)

تنویر النحو شرح ہدایۃ النحو (اردو)

درس ترمذی (پشتو)